الحسم العسكري حماية للهوية الوطنية العربية من خطر الطائفية

26SEPTEMBER
Weekly Newspaper
26 سبتمبر
WEEKLY POLITICAL REVIEW
اسبوعية .. سياسية .. عامة
العدد (2242) الخميس 6 ذو القعدة 1447هـ - الموافق 23 أبريل 2026م
12 صفحة
السعر 200 ريال

أهداف الثورة اليمنية

1. التحرر من الاستبداد والاستعمار ومخلفاتهما وإقامة حكم جمهوري عادل وإزالة الفوارق والامتيازات بين الطبقات.
2. بناء جيش وطني قوي لحماية البلاد وحراسة الثورة ومكاسبها.
3. رفع مستوى الشعب اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً.
4. إنشاء مجتمع ديمقراطي تعاوني عادل مستمد انظمته من روح الإسلام الحنيف.
5. العمل على تحقيق الوحدة الوطنية في نطاق الوحدة العربية الشاملة.
6. احترام مواثيق الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والتمسك بمبدأ الحياد الايجابي وعدم الانحياز والعمل على إقرار السلام العالمي وتدعيم مبدأ التعايش السلمي بين الأمم.

من أقوال فخامة الرئيس

ان تأمين حركة التجارة العالمية، واستقرار المنطقة لايمكن أن يتحقق إلا باستعادة مؤسسات الدولة.

الدكتور/ رشاد محمد العليمي
رئيس مجلس القيادة الرئاسي

عقد اجتماعا مصغرا للحكومة والسلطات المحلية

الرئيس يوجه بتسريع الإصلاحات المالية وإعداد خطة لتأمين وقود الكهرباء

وجّه فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي، الحكومة بإعداد خطة عاجلة لتأمين وقود محطات الكهرباء قبل حلول فصل الصيف، بالتوازي مع تسريع تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري، وتعزيز كفاءة تحصيل الإيرادات العامة وتوريدها إلى الحساب العام.

وشدد فخامة الرئيس على ضرورة إعطاء أولوية قصوى لتحسين الخدمات الأساسية، لا سيما في قطاعات الكهرباء والمياه والصحة والتعليم.

وجاءت هذه التوجيهات خلال اجتماع مصغر عقده فخامة الرئيس في الرياض، وضم الحكومة ومحافظي المحافظات المحررة، بحضور عضوي المجلس سلطان العرادة وسالم الخنبشي، ورئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية وشؤون المغتربين الدكتور شائع الزنداني، إلى جانب محافظ البنك المركزي أحمد غالب ورئيس الفريق الاقتصادي حسام الشرجبي.

وركز الاجتماع على مناقشة المستجدات الوطنية، وآليات تعزيز التنسيق بين الحكومة والسلطات المحلية، بما يدعم تحسين الأوضاع المعيشية، ويعزز من فاعلية حضور مؤسسات الدولة على المستويين المركزي والمحلي.

واستمع الاجتماع إلى إحاطات تفصيلية من رئيس مجلس الوزراء، ومحافظ البنك المركزي، ووزير المالية، ومحافظي المحافظات، تناولت سير الأداء الحكومي خلال الفترة الماضية، ومؤشرات الأداء الاقتصادي والمالي، ومسار الإصلاحات الهيكلية، إلى جانب الخطط المعتمدة لإدارة وتنمية وضبط الإيرادات السيادية والمحلية، ورفع كفاءة الإنفاق العام وتوجيهه نحو الأولويات الاستراتيجية.

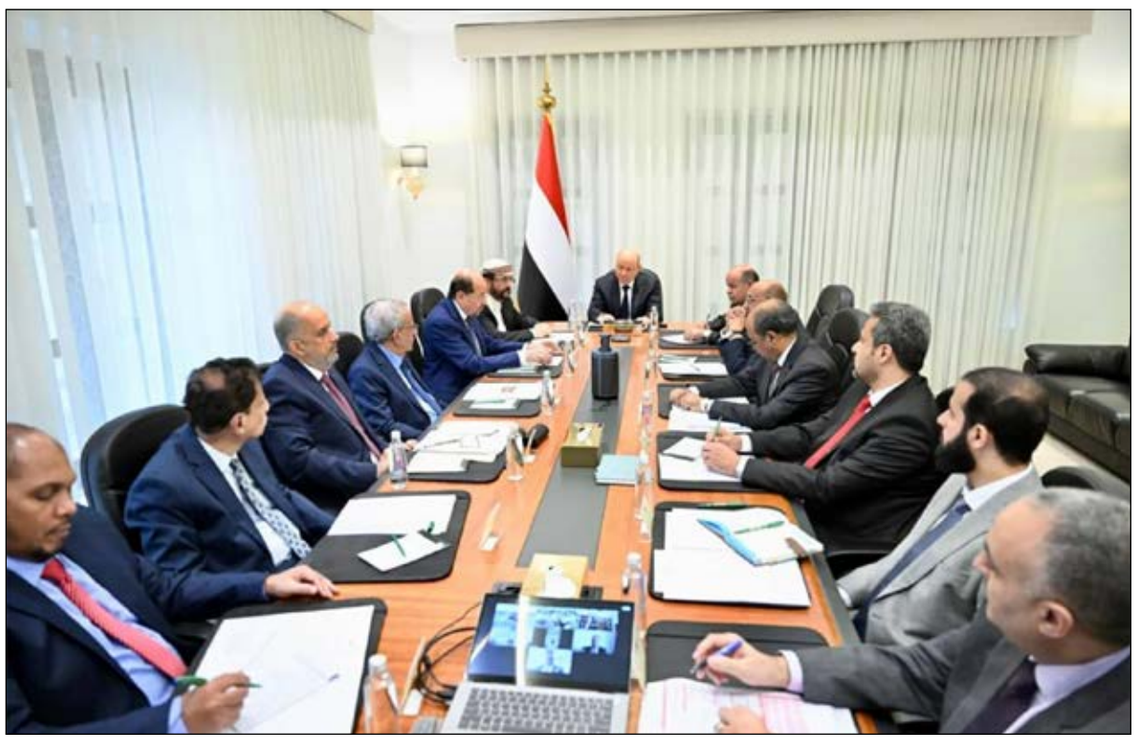

وأكد الاجتماع أهمية توحيد الجهود والعمل ضمن إطار مؤسسي متكامل لضمان تنفيذ برنامج الإصلاحات، وتعزيز مبادئ الحوكمة والشفافية والمساءلة، ومكافحة الفساد، بالتوازي مع تحسين أداء الأجهزة الإيرادية.

كما شدد على ضرورة رفع مستوى التنسيق بين السلطات المحلية والأجهزة المركزية المختصة، بما يكفل ترسيخ الأمن والاستقرار، ومكافحة التهريب والهجرة غير الشرعية، والتصدي الحازم لظواهر التعدي على

...ص2

العليمي يحذر من مخاطر استمرار طهران بالاستثمار في المليشيا الإرهابية

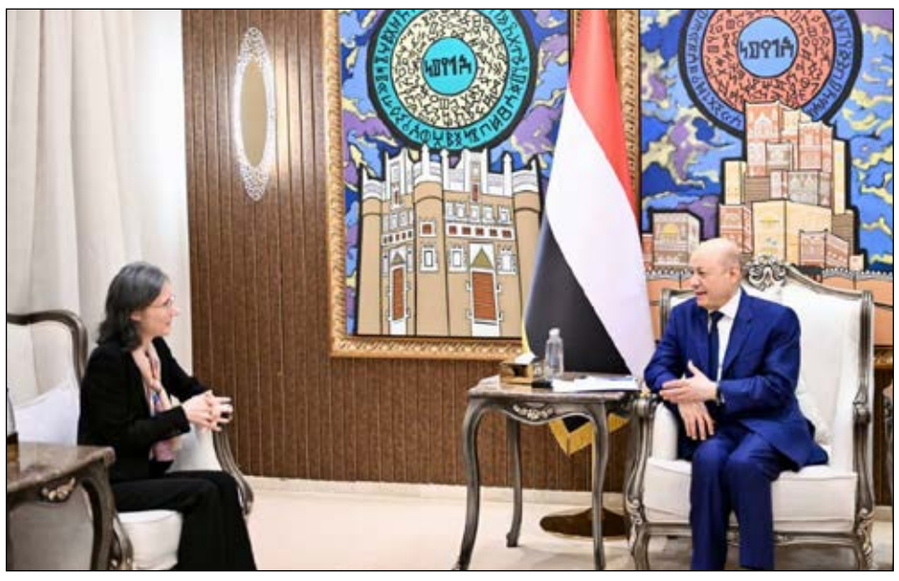

حذر فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي، من مخاطر استمرار طهران في الاستثمار في المليشيا الحوثية الإرهابية، معتبرا ذلك جزءا من مشروع يهدد أمن واستقرار المنطقة ويحول اليمن إلى منصة لتهديد الملاحة الدولية وسلاسل إمداد التجارة العالمية.

وجاءت تصريحات فخامة الرئيس خلال استقباله في الرياض سفيرة الجمهورية الفرنسية لدى اليمن كاثرين قرم كمون، حيث بحث الجانبان المستجدات الوطنية والإقليمية، والعلاقات الثنائية بين البلدين، بما في ذلك الدعم الفرنسي للقطاعات الإنسانية والخدمية وتعزيز حضور مؤسسات الدولة.

واستعرض فخامة الرئيس التقدم المحرز في برنامج الإصلاحات الشاملة التي يقودها مجلس القيادة والحكومة، بدعم من المملكة العربية السعودية، مشيرا إلى خطوات تشمل توحيد القرار العسكري والأمني، وتعزيز الحوكمة والشفافية، وتحسين إدارة الموارد، وبناء قدرات مؤسسات الدولة.

وأكد فخامة الرئيس أهمية إبقاء الدور الإيراني في دعم المليشيات الحوثية حاضرا في مقاربة المجتمع الدولي للأزمة اليمنية، داعيا إلى

...ص2

خلال لقائه المحافظ الحالمي

طارق صالح يطلع على جهود تعزيز الاستقرار وتطبيع الحياة في لحج

ناقش عضو مجلس القيادة الرئاسي، طارق صالح، مع محافظ محافظة لحج مراد الحالمي، الاوضاع في المحافظة والخطط الهادفة إلى تعزيز دور مؤسسات الدولة وتلبية احتياجات المواطنين.

واستمع عضو مجلس القيادة من المحافظ الى إحاطة شاملة حول الحالة الخدمية والتنموية، مشددا على ضرورة تضافر الجهود بين مختلف مؤسسات الدولة في المحافظة بما ينعكس إيجاباً على حياة

...ص2

المحرّمي يبحث مع سفيرة بريطانيا التهديدات المشتركة

عقد عضو مجلس القيادة الرئاسي عبدالرحمن المحرّمي، مع سفيرة المملكة المتحدة لدى اليمن، عبدة شريف، جلسة مباحثات ثنائية بشأن القضايا السياسية والأمنية والاقتصادية ذات الاهتمام المشترك.

وتطرق اللقاء، إلى أولويات الدعم البريطاني والدولي للحكومة لا سيما فيما يتعلق بدفع مسار التعافي الاقتصادي، وتعزيز كفاءة مؤسسات الدولة وتمكينها من ترسيخ الأمن والاستقرار.

كما تطرق الجانبان، إلى تنسيق الجهود لمواجهة التهديدات المشتركة وفي مقدمتها مكافحة الإرهاب والجريمة

...ص2

وضع الملف اليمني على طاولة كبار المسؤولين الدوليين في أنطاليا

الزنداني يدعو لتشديد العقوبات على شبكات تمويل وتسليح مليشيا الحوثي

عقد دولة رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية وشؤون المغتربين الدكتور شائع محسن الزنداني سلسلة لقاءات مكثفة مع مسؤولين دوليين وإقليميين رفيعي المستوى، على هامش مشاركته في منتدى أنطاليا الدبلوماسي، في تحرك دبلوماسي واسع ركّز على حشد الدعم السياسي والاقتصادي والإنساني للحكومة اليمنية، وتعزيز الشراكات الثنائية، وتنسيق المواقف إزاء التطورات الإقليمية والدولية.

وشملت اللقاءات المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين برهم صالح، وكبير مستشاري الرئيس الأمريكي للشؤون العربية والأفريقية مسعد بولس، والأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، وممثل الاتحاد الأوروبي الخاص بمنطقة

...ص2

وزير الدفاع يجتمع بهيئة القوى البشرية ويؤكد المضي في أتمتة البيانات

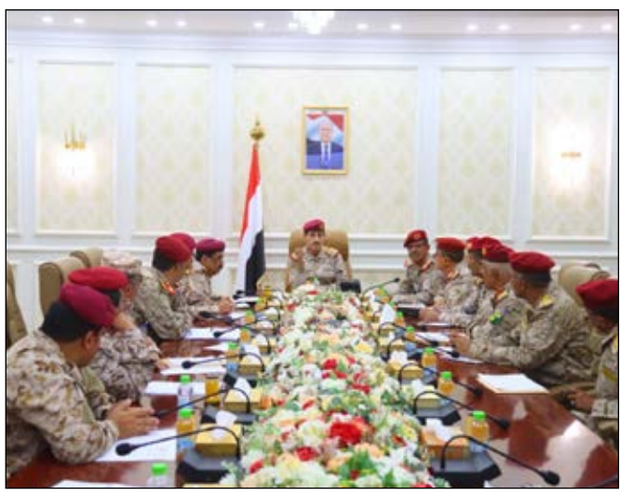

عقد وزير الدفاع الفريق الركن طاهر العقيلي، في العاصمة المؤقتة عدن، اجتماعاً بهيئة القوى البشرية للاطلاع على مستوى التقدم في تنفيذ خطط ضبط بيانات القوات المسلحة.

وفي الاجتماع، استعرضت رئاسة الهيئة الجهود المبذولة في

...ص2

«بحيبح» يعلن استكمال منظومة حوكمة خدمات الصحة عن بُعد

أعلن وزير الصحة العامة والسكان، الدكتور قاسم حيبح، استكمال منظومة حوكمة خدمات الصحة عن بُعد، وإنشاء مركز الخدمات الصحية الافتراضية، مؤكدا ان المنظومة والمركز يمثلان تحولاً نوعياً في مسار تحديث القطاع الصحي وتعزيز الوصول إلى الخدمات الطبية في مختلف المحافظات، خصوصاً المناطق النائية والريفية.

وقال الوزير بحيبح: "إن الوزارة أنجزت الإطار

...ص2

وزير الأوقاف يعلن اكتمال إصدار تأشيرات حجاج اليمن

أعلن وزير الأوقاف والإرشاد، الشيخ تركي الوادعي، اكتمال إصدار جميع تأشيرات حجاج بلادنا لموسم حج هذا العام 1447هـ.

وقال في تصريح صحفي: إن هذا الإنجاز يعكس تكامل الجهود ودقة التنسيق بين مختلف الجهات المعنية، مشيدا بجهود كافة اللجان العاملة التي عملت بروح الفريق الواحد لإنجاز هذا الملف في وقته المحدد.

ترتيبات لإطلاق نشاط الترانزيت إلى ميناء عدن

أكد نائب وزير النقل، ناصر شريف، أن قيادة وزارة النقل، تواصل جهودها الحثيثة لمعالجة ارتفاع تكاليف النقل في ميناء عدن وموانئ المحافظات المحررة.

وأوضح شريف، أن التحدي القائم لا يقتصر على مستوى الرسوم، بل يمتد إلى طبيعة نموذج التشغيل الحالي للميناء.. لافتاً إلى أن ميناء عدن

...ص2

عقدت اجتماعا برئاسة رئيس هيئة الأركان العامة

أمنية مأرب: لن نسمح بأية أعمال تخريبية تستهدف مصالح المواطنين

أكدت اللجنة الأمنية بمحافظة مأرب، في اجتماعها، برئاسة رئيس هيئة الأركان العامة قائد العمليات المُشتركة الفريق الركن صغير بن عزيز، أن أمن واستقرار مأرب والمحافظات المحررة يمثل أولوية قصوى، وأنها لن تتهاون في اتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة بحماية المجتمع وصون الممتلكات وترسيخ سيادة النظام والقانون، ولن تسمح بأية أعمال تخريبية أو عمليات التقطع والحرابة التي تستهدف مصالح اليمنيين وتمس السكينة العامة.

ووقفت اللجنة في اجتماعها،

...ص2

كلمة 26 سبتمبر

فاتورة التردد

ما تشهده الساحة اليمنية اليوم يتجاوز حدود الصراع السياسي التقليدي، أو النزاع على السلطة لينتقل إلى مربع الخطر الوجودي الذي يهدد كينونة المجتمع اليمني وهويته الجامعة.

فالممارسات المنهجة التي تتبعها جماعة الحوثي في صناعة جيل جديد مشبع بالأيدولوجيا الطائفية الإقصائية تمثل قنبلة موقوتة تتعدى أضرارها الحاضر لتلغم المستقبل.

إن تكثيف الدورات الثقافية الطائفية، وإعادة صياغة المناهج التربوية وفق رؤية أحادية لا تقبل التعايش تهدف بالدرجة الأولى إلى استئصال الآخر فكريا ووجوديا، وتحويل المؤسسات التعليمية إلى محاضن للتعبئة العقائدية التي لا ترى في المخالف إلا عدوا يجب تصفيته.

ويأتي هذا التجريف للهوية بالتوازي مع قبضة أمنية حديدية تزج بمن يقف أمامها في غياهب السجون، وتعمل على تصفية كل من يشكل حجر عثرة أمام هذا المشروع الدخيل مما يجعل من عامل الوقت سلاحا فتاكا يصب في مصلحة المليشيا التي تعيد تشكيل الوعي الشعبي بالقوة والإكراه.

وفي المقابل يبدو المشهد داخل معسكر الشرعية والتحالف العربي بحاجة ماسة إلى مراجعة استراتيجية جذرية وشجاعة، فبينما تسابق المليشيا الزمن لفرض واقع اجتماعي وسياسي جديد يغرق الطرف المقابل في دوامة من الترضيات السياسية لمكونات طارئة، باتت تشكل عبئا سياسيا وأخلاقيا، واستنزاف هائل للموارد الوطنية والمالية دون تقديم أثر ملموس على الأرض، بل يضعف جبهة المواجهة، ويشتت الجهود نحو معارك جانبية لا تخدم القضية المصيرية، وعليه فإن الاستمرار في سياسة المراضاة على حساب الاستثمار في جبهات القتال والبناء المؤسسي الحقيقي، يعطي المليشيا فرصة ذهبية لترسيخ أقدامها، وزيادة كلفة الحسم المستقبلي.

إن الحقيقة الماثلة اليوم هي أن الوقت ينفد، وأن خيار الحسم العسكري الخاطف لم يعد مجرد خيار مطروح، بل

...ص2

26 سبتمبر

العدد (2242) الخميس 6 ذو القعدة 1447هـ
الموافق 23 أبريل 2026م

الرئيس يشدد على أهمية تحفيز كافة الطاقات للنهوض بمحافظة أبين

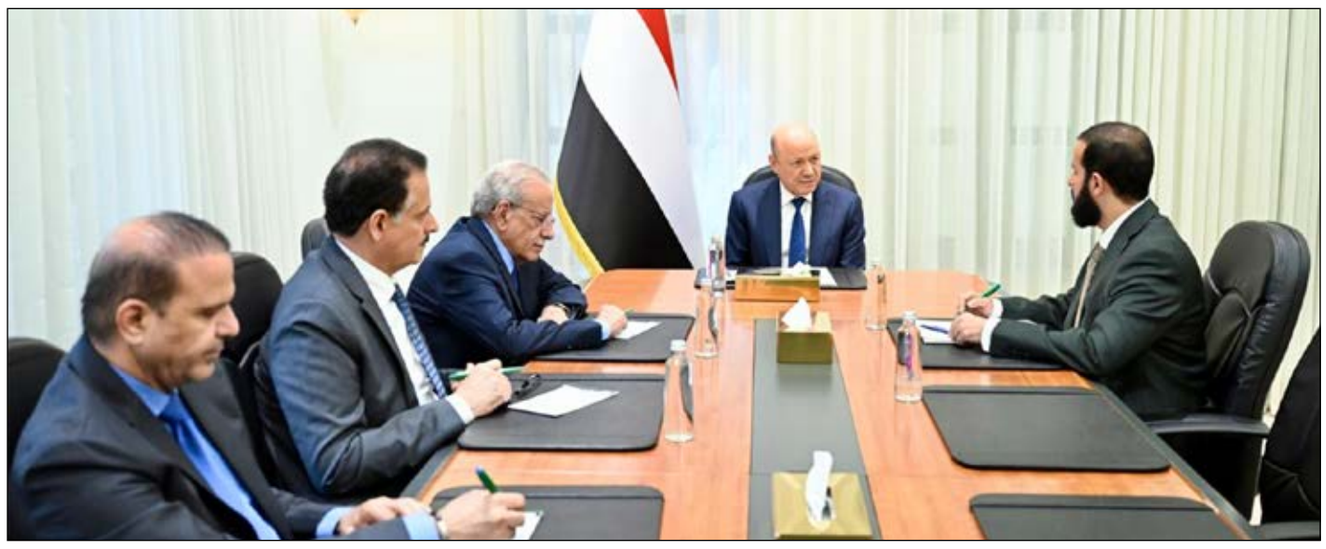

التقى فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي، محافظ محافظة ابين الدكتور مختار الرباش، للاطلاع على الاوضاع في المحافظة، وجهود السلطة المحلية في تعزيز الامن والاستقرار، والانضباط المؤسسي، والاستجابة لاحتياجات المواطنين الخدمية والتنموية.

واستمع رئيس مجلس القيادة من محافظ ابين الى احاطة حول اداء السلطة المحلية خلال الفترة الماضية على كافة المستويات، والخطط المعتمدة لتعزيز استدامة الخدمات، وتنمية الموارد المحلية والتنسيق مع الأجهزة الأمنية والعسكرية للحفاظ على الامن والاستقرار، والسكينة العامة.

ونوه فخامة الرئيس بجهود السلطة المحلية في تطبيع الأوضاع الأمنية، وتأمين الطرق العامة وحرية انتقال السلع والافراد، ووقف الجبايات غير القانونية، مؤكدا اهمية العمل الوثيق مع قيادة الدولة والحكومة لمكافحة الفساد، وتحسين وضبط الايرادات، وكفاءة الإنفاق، وتوجيهها نحو الأولويات الخدمية.

وشدد فخامة الرئيس على أهمية العمل على تحسين الخدمات العامة باعتبارها أساسا لنيل رضى الشارع، واستعادة الثقة بالدولة، مع الاستفادة المثلى من المقومات الاستثمارية التي تتمتع بها محافظة ابين، وتحفيز كافة الطاقات للنهوض بالمحافظة.

كما أكد رئيس مجلس القيادة، اهمية الحفاظ على اليقظة والجاهزية العالية ومستوى التنسيق بين السلطة المحلية والمؤسستين الامنية، والعسكرية، كون محافظة ابين احدى اهم مناطق التماس مع المليشيات الحوثية الارهابية، وخط إسناد رئيسي للعديد من الجبهات.

وجدد فخامة الرئيس التشديد على حماية المكاسب المحققة خلال الفترة الماضية على صعيد وحدة الجبهات، وتوحيد القرار الامني والعسكري، منوها بالعهد الجديد من الشراكة مع المملكة العربية السعودية، باعتبارها في صدارة مكاسب المرحلة التي يجب التعامل معها بكل مسؤولية، واخلاص.

إعـــلان

يعلن مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل بمحافظة مأرب بانه في يوم (الأحد) الموافق ٥ / ٤ / ٢٠٢٦م
تم عقد اجتماع الدورة الانتخابية الرابعة لـ جمعية التبيان للإغاثة والتنمية الانسانية.
والـذي تـم فيـه مناقشـة واقـرار التقرير الإداري والمـالي وتقريـر لجنـة الرقابـة لـ جمعيـة التبيـان للإغاثـة والتنميـة الانسـانية للـدورة الانتخابيـة الرابعـة.
وقـد تـم انتخـاب الهيئـة الإداريـة ولجنـة الرقابـة والتفتيـش رقـم (١) لـ جمعيـة التبيـان للإغاثـة والتنميـة الانسـانية للـدورة الانتخابيـة الرابعـة.
وقد فاز بعضويتها كل من التالية أسماؤهم:

اولا: الفائزون بعضوية الهيئة الإدارية:

م	الاسم	الاختصاص	م	الاسم	الاختصاص
1	أسامة ناصر أحمد محمد	رئيس الجمعية	7	محمد حسن محمد يحيى الاهدل	م/ تقييم ومتابعة
2	فتحي عبد الرحمن محمد امين	الامين العام	8	انتصار صالح حميد علي	م/ المرأة والطفل
3	عبد الكريم سعد على الجرادي	المسؤول المالي	9	امير حيدرسنان الحطامي	م/ التعليم
4	علي جمال عمر البغوي	م/ علاقات	10	عبد الرزاق عبد الله محمد الجرادي	م/ تدريب
5	عبد الله حسن فتيني محي	م/ الصحي	11	عبده عمر سالم نور	عضوا
6	بهاء الدين علي حسن محمد	م/ اعلام			

ثانيا: الفائزون بعضوية لجنة الرقابة والتفتيش

م	الاسم	الاختصاص	م	الاسم	الاختصاص
1	محمد عبده مهيوب علوان	رئيس لجنة الرقابة	4	محمد سليمان علي	عضوا
2	علي علي سالم الحر	مقرراً	5	منير أحمد علي	عضوا
3	محمد عبد الله محمد حريه	عضوا			

تتمات الأولى

الرئيس يوجه

أراضي الدولة، وإزالة نقاط الجبايات غير القانونية، وكل ما من شأنه الإضرار بهيبة الدولة وحرية حركة المواطنين والسلع.

وجدد الاجتماع التأكيد على الالتزام الصارم بتنفيذ قرارات مجلس القيادة الرئاسي، وفي مقدمتها القرار رقم (11) لسنة 2025، خاصة ما يتعلق بتوريد كافة الموارد العامة إلى الحساب الحكومي، وإغلاق الحسابات خارج البنك المركزي، ورفع تقارير دورية بالجهات غير الملتزمة.

كما أقر استمرار إغلاق الموانئ والمنافذ غير المرخصة إلى حين استيفائها الشروط والمعايير القانونية، مع تعزيز التنسيق في جهود مكافحة تمويل الإرهاب والتهريب والجريمة المنظمة.

وأشاد فخامة الرئيس بالتقدم المحرز في مسار برنامج الإصلاحات، بدءا من إعداد الموازنة العامة وتحديد أولويات البرنامج الحكومي، وصولا إلى إنشاء وتفعيل مؤسسات حيوية، لكنه حذر من أن هذه المنجزات ستظل عرضة للاستنزاف ما لم تُفعّل بشكل فعّال آليات الرقابة والمتابعة، وتعزز قواعد الحوكمة والانضباط المالي والإداري.

العليمي يحذر

تنسيق الجهود للانتقال من إدارة الأزمة إلى إنهاء التهديد، من خلال تشديد العقوبات على شبكات تمويل وتسليح المليشيات.

وشدد على ضرورة تنفيذ قرارات الشرعية الدولية، وفي مقدمتها قرار مجلس الأمن رقم 2216، الذي ينص على نزع سلاح المليشيات وإنهاء تمردها على مؤسسات الدولة.

طارق صالح

المواطن اليومية.

من جانبه، اكد المحافظ مراد الحالمي، أن السلطة المحلية تعمل بروح الفريق الواحد وبالتكامل مع كافة الجهات المعنية لتنفيذ برامجها في المحافظة.

المحرمي يبحث

المنظمة وتأمين الملاحة الدولية والتصدي للتهديدات الحوثية.

وفيما يتعلق بالعملية السياسية، استعرض اللقاء آخر المستجدات في ظل الجهود الإقليمية والدولية لإحياء مسار التسوية الشاملة، حيث أكد المحرّمي أن خيار السلام يظل قائما.. مشدداً على أنه في حال رفضت المليشيات الحوثية الانخراط فيه فإن الجاهزية الأمنية والعسكرية قائمة لاتخاذ الإجراءات الرادعة اللازمة بما يضمن احتواء التهديدات وترسيخ الاستقرار.

رئيس الوزراء يدعو

الخليج لويجي دي مايو.

كما التقى الزنداني وزير الشؤون الخارجية الجزائري أحمد عطاف، ووزير خارجية أذربيجان جيهون بيرموف، ووزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هاميش فالكونر، ونائب رئيس الوزراء وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي، إضافة إلى فخامة الرئيس السوري أحمد الشرع.

وبحثت اللقاءات مجمل التطورات على الساحة اليمنية، وانعكاسات المتغيرات الإقليمية المتسارعة، إلى جانب سبل تعزيز العلاقات الثنائية وتوسيع مجالات التعاون المشترك، لا سيما في مجالات الدعم الإنساني، وبناء القدرات المؤسسية، وتحقيق الاستقرار والتعافي الاقتصادي، فضلا عن دعم جهود الحكومة في تحسين الخدمات العامة.

وتطرقت المناقشات إلى القضايا الإنسانية الملحة، وفي مقدمتها أوضاع النازحين داخليا واللاجئين، والحاجة إلى تعزيز الاستجابة الدولية وتبني معالجات مستدامة لهذه الملفات، إلى جانب دعم قدرات المؤسسات الوطنية المعنية بالتعامل مع تحديات النزوح والهجرة غير الشرعية. كما تناولت اللقاءات التنسيق في جهود مكافحة الإرهاب، وردع المليشيات الحوثية المدعومة من النظام الإيراني، والتعامل مع التهديدات التي تمثلها على الأمن والاستقرار الإقليمي، بما في ذلك تأثيراتها على الملاحة الدولية وسلاسل الإمداد.

وأكد رئيس الوزراء خلال لقاءاته أهمية الانتقال من إدارة الأزمة إلى إنهاء التهديدات القائمة، عبر تشديد العقوبات على شبكات تمويل وتسليح المليشيات، وتعزيز الشراكة مع المجتمع الدولي لدعم مؤسسات الدولة وتمكينها من بسط سيطرتها على كامل التراب الوطني.

وشدد الدكتور الزنداني على أهمية تكامل الجهود العربية، وتفعيل أدوات العمل العربي المشترك، لمواجهة التحديات الراهنة، مشيرا إلى الدور المحوري الذي يمكن أن تضطلع به جامعة الدول العربية في تعزيز التضامن العربي ودعم استقرار الدول الأعضاء.

كما جدد التأكيد على أهمية الشراكات الاستراتيجية مع الدول الشقيقة والصديقة، مثمنا الدعم المقدم من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة والدول العربية، ودوره في دعم جهود الحكومة في تحقيق الاستقرار وتحسين الأوضاع الاقتصادية والخدمية.

واستعرض رئيس الوزراء أولويات الحكومة منذ تشكيلها، بما في ذلك اعتماد الموازنة العامة، وإقرار البرنامج الحكومي، وتعزيز مبادئ الحوكمة والشفافية، ورفع كفاءة الأداء المؤسسي، والعمل على تطبيع الأوضاع رغم التحديات القائمة.

من جانبهم، أكد المسؤولون الدوليون والإقليميون الذين التقاهم رئيس الوزراء، استمرار دعمهم للحكومة اليمنية، وحرصهم على تعزيز التنسيق والتعاون المشترك، بما يسهم في تحقيق الأمن والاستقرار، ودعم مسار التعافي والتنمية في اليمن.

وزير الدفاع يجتمع

انجاز وتنفيذ الخطط والبرامج لتوحيد البيانات وضبطها وأتمتتها.

واوضح وزير الدفاع، ان المرحلة تتطلب تكاتف الجهود وحشد الطاقات لتنفيذ الخطط وحل الاشكالات بما يسهم في تعزيز الضبط والربط.

وشدد على الالتزام بمبادئ الشفافية وتفعيل دور الرقابة والتفتيش لضمان بناء قاعدة بيانات ونظم سليمة ترتكز عليها الإصلاحات في باقي المجالات.

واكد الفريق العقيلي، على ضرورة الاستمرار في تطوير آليات العمل والمضي قدماً في أتمتة البيانات بما يسهم في رفع كفاءة الأداء وتحقيق التكامل بين مختلف الجهات لبناء مؤسسة عسكرية حديثة ومنضبطة.

«بحيبح» يعلن

السيادي والتنظيمي لخدمات الصحة عن بُعد ضمن رؤية شاملة تهدف إلى تنظيم التحول الرقمي الصحي، وضمان سلامة الرعاية المقدمة عبر الوسائط الرقمية، وحماية حقوق المرضى، ورفع كفاءة الخدمات الصحية على المستوى الوطني".

واضاف: "أن هذا الإنجاز جاء بعد استكمال ثلاث مراحل تنفيذية رئيسية، شملت إصدار اللائحة التنفيذية المنظمة لخدمات الصحة عن بُعد بقرار وزاري، بما يضع إطاراً شاملاً لترخيص وتنظيم الجهات العاملة في هذا المجال.

وأشار الوزير بحيبح إلى أن المرحلة الثالثة تمثلت في صدور القرار الوزاري رقم (13) لسنة 2026، القاضي بإنشاء مركز الخدمات الصحية الافتراضية، والذي سيجري تشغيله بشكل متدرج ليكون المظلة الوطنية الموحدة لتقديم خدمات الصحة عن بُعد، وتنسيق الجهود بين مختلف الجهات والمؤسسات العاملة في المجال الصحي الرقمي.

أمنية مأرب

أمام مستجدات الأوضاع العسكرية والأمنية والتطورات الجارية في المحافظة، كما ناقشت الأعمال التخريبية التي تستهدف الطريق العام والمنشآت السيادية والمصالح العامة والخاصة، التي تقف وراءها عناصر تخريبية متورطة في ارتكاب الأفعال الإجرامية والمساس المُباشر بأمن المجتمع واستقراره.

ووجّهت اللجنة في بيان صادر عنها، جميع الوحدات العسكرية والأمنية بالتصدي الحازم لتلك الأعمال التخريبية، والتعامل معها بكل قوة وحزم، والضرب بيد من حديد كل من تسوّل له نفسه العبث بأمن المجتمع وطمأنينته أو الإضرار بالمصالح العامة والخاصة.

وأقرّت اللجنة ملاحقة العناصر التخريبية وضبطهم وتقديمهم إلى الجهات القضائية المختصة لينالوا جزاءهم العادل وفقاً للقانون.

واكدت أنها ستعمل بالتنسيق مع الجهات المختصة على اتخاذ الإجراءات اللازمة بحق كل من يخل بالتزاماته، بما في ذلك إيقاف تصاريح وعقود النقل لأي وكيل أو ناقل يمتنع عن تنفيذ مهامه أو يستجيب لدعوات التخريب.

وجدّدت اللجنة دعوتها كل من يدّعي أن له مظالم أو حقوق أو مطالب عادلة، التزام الطرق المشروعة الرسمية وتقديمها أمام الجهات المختصة ليتم التعاطي معها بكل مسئولية وإنصاف.

وعبرت اللجنة عن رفضها لكافة البيانات المتداولة على شبكات التواصل الاجتماعي التي تُحرّض على جرائم العنف والفوضى، وسيتم اتخاذ اجراءات عقابية وفقاً للقانون بحق من أصدر مثل هذه الدعوات والبيانات بما فيها التعميم عليهم ومنعهم من السفر.

ترتيبات لإطلاق نشاط

لا يزال يعمل في إطار "ميناء استقبال"، رغم ما يتمتع به من موقع استراتيجي يؤهله ليكون مركزاً إقليمياً لإعادة الشحن.

وأضاف نائب وزير النقل، ان الوزارة عقدت لقاءات مع أحد الخطوط الملاحية الدولية والذي أبدى اهتماماً جاداً وبدأ فعلياً في الترتيب لإطلاق نشاط الترانزيت إلى ميناء عدن خلال الفترة القريبة القادمة.

فاتورة التردد

ضرورة حتمية لإنقاذ ما يمكن إنقاذه قبل أن يكتمل بناء الجدار الطائفي العازل الذي تشيده الجماعة الحوثية بين أبناء الوطن الواحد، وإن بقاء مؤسسات الدولة والتحالف في حالة من الركود بانتظار حلول سياسية فارغة، بينما المليشيا تعد العدة لمستقبلها الإجرامي لهو مقامرة بمصير أمة بأكملها، فالمصلحة الوطنية العليا تستدعي توجيه كل الطاقات والإمكانات المادية والبشرية نحو الداخل اليمني وإيقاف نزيف الأموال التي تهدر على تمثيل دبلوماسي وإعلامي متضخم غير فاعل، والبدء الفوري في تحرك عسكري وسياسي حازم ينهي حالة الارتباك والجمود، فكل يوم يمر دون حسم حقيقي يعني تمكينا أكبر للمشروع الطائفي، وزيادة مضاعفة في فاتورة التحرير التي يدفعها اليمنيون من دمائهم وهويتهم ومستقبل أجيالهم.

إن الرهان على عامل الوقت دون تحرك جذري هو رهان خاسر بكل المقاييس السياسية والعسكرية، إذ إن المعركة اليوم ليست مجرد استعادة جغرافيا، بل هي معركة استعادة إنسان وتاريخ يراد لهما الاغتراب عن محيطهما العروبي والوطني.

ما يجب التأكيد عليه هو أن المسؤولية التاريخية الملقاة على عاتق الشرعية والتحالف تفرض عليهم اليوم وأكثر من أي وقت مضى، الانحياز الكامل لخيارات الحسم وتجاوز سياسة الاحتواء والمهادنة التي لم تنتج سوى مزيد من التغول الحوثي، فالتاريخ لن يغفر لمن انشغل بتدليل (هوامش القضية) وترك (متنها) يغرق في ظلام الأدلجة الطائفية، والبدار في هذه اللحظة الفارقة ليس مجرد حاجة تكتيكية، بل هو طوق النجاة الأخير للحفاظ على يمنٍ جمهوري تعددي، قبل أن يستيقظ العالم على واقع جديد مفخخ بأجيال لا تؤمن بغير لغة الموت والإقصاء سبيلا.

26SEPTEMBER Weekly Newspaper
26 سبتمبر WEEKLY POLITICAL REVIEW اسبوعية .. سياسية .. عامة
تصدر عن دائرة التوجيه المعنوي للقوات المسلحة اليمنية

نائبا مدير التحرير: منصور الغدرة ■ عارف المقطري
سكرتيرا التحرير: عمر أحمد ■ توفيق الحاج
المدير الفني: عبد الملك السامعي

للإعلان التواصل مع هيئة تحرير الصحيفة
26newspaper@26sepnews.net
للإعلان التواصل على الأرقام التالية
+967 776051444 +967 716065049
+967 713689408 +967 777650230

سبتمبر
العدد (2242) الخميس 6 ذو القعدة 1447هـ
الموافق 23 أبريل 2026م

قادة عسكريون بمحور الغيضة لـ "سبتمبر":

حققنا إنجازات ترسخ دعائم الأمن والاستقرار

أحمد الحرازي

تواصل الأجهزة العسكرية والأمنية في محافظة المهرة جهودها لتعزيز الأمن والاستقرار ومواجهة التحديات العسكرية والأمنية، في إطار تنسيق مشترك بين محور الغيضة والأجهزة الأمنية بالمحافظة، بما يسهم في ترسيخ سيادة القانون وحماية السكينة العامة والمكتسبات الوطنية.

وتأتي هذه الجهود والنجاحات العسكرية والأمنية في ظل ظروف أمنية واقتصادية تتطلب مضاعفة العمل الميداني ورفع مستوى الجاهزية لمواجهة قضايا التهريب والجريمة المنظمة.

وفي تصريح لـــ"سبتمبر نت" أكد قائد محور الغيضة، قائد لواء الشرطة العسكرية، اللواء سالم علي كدة، أن محور الغيضة يواصل أداء مهامه العسكرية إلى جانب الأجهزة الأمنية، بما يعزز جهود الحفاظ على الأمن والاستقرار ومكافحة التهريب ومواجهة مختلف التحديات.

وأوضح أن منتسبي المحور من ضباط وصف وأفراد في كامل الاستعداد والجاهزية العسكرية لتنفيذ مختلف المهام الموكلة، ويضطلعون بواجبهم الوطني في حماية المكتسبات الوطنية ويتفانون في تحقيق الأمن والاستقرار رغم شحة الإمكانات، لافتا إلى أن الأوطان لا تُبنى بالراحة ولا تُصان بالكلام، وإنما تُحمى بثبات الجنود وصبرهم وتضحياتهم.

وأضاف اللواء مخبال: أن محور الغيضة يعمل بتنسيق تام مع قيادة وزارة الدفاع ورئاسة هيئة الأركان العامة وقيادة السلطة المحلية ومختلف الأجهزة الأمنية في المحافظة، بما يعزز الاستقرار ويحافظ على السكينة العامة.

وثمن اللواء كدة دعم وزارة الدفاع ورئاسة هيئة الأركان العامة المقدم لقيادة محور الغيضة لمساعدتها على التغلب على التحديات التي تعترض سير العمل وتوفير الاحتياجات، أملا رفع مستوى الدعم بما يمكن القوات من أداء مهامها على الوجه الأمثل.

جاهزية واستعداد

من جهته أكد أركان محور الغيضة العميد الركن/ أحمد صالح كلشات، أن محور الغيضة يمتلك الجاهزية والقدرة الكاملة لتنفيذ مختلف المهام والواجبات العسكرية والأمنية المناطة به، بما يسهم في تعزيز الأمن والاستقرار في نطاق المسؤولية بمحافظة المهرة.

وأشار كلشات في تصريح لـــ"سبتمبر نت" إلى أن قيادة المحور في تنسيق مستمر ومتواصل مع قيادة التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية وقيادة السلطة المحلية ووزارة الدفاع، بما يضمن توحيد الجهود لمواجهة التحديات الراهنة.

وأضاف: أن قيادة المحور لديها خطة متكاملة لتنفيذ برامج التدريب والتأهيل ورفع كفاءة منتسبي المحور وهي خطط تتفق مع خطة رئاسة هيئة الأركان العامة وهيئة التدريب والتأهيل، بما يتواكب مع متطلبات المرحلة، مؤكداً الحرص على بناء قدرات بشرية مؤهلة وقادرة على التعامل مع مختلف الظروف.

ولفت إلى أن قيادة المحور تعمل بتنسيق وتكامل تام مع قوات درع الوطن والأجهزة الأمنية والجهات المختصة، حيث تم تنفيذ عدد من المهام المشتركة التي أسهمت في ترسيخ الأمن والاستقرار والتصدي لمهددات محتملة.

ودعا المواطنين إلى التعاون مع القوات المسلحة والأجهزة الأمنية، والإبلاغ عن أي أنشطة مشبوهة، لما لذلك من دور مهم في دعم جهود حفظ الأمن والاستقرار.

ضبط 832 جريمة

وعلى الصعيد الجهود الأمنية، أوضح نائب مدير أمن محافظة المهرة العميد أحمد رعفيت أن الأجهزة الأمنية حققت خلال العام المنصرم إنجازات أمنية بارزة أسهمت في تعزيز الاستقرار وترسيخ سيادة النظام والقانون مشيراً إلى تسجيل (832) جريمة ارتكبها (1167) شخصاً، بنسبة ضبط بلغت (93%)، وهو ما يعكس مستوى الجاهزية والفاعلية الأمنية في المحافظة.

وأضاف في تصريح لـــ"سبتمبر نت": أنه تم إحالة (376) قضية إلى النيابة العامة، فيما تم التعامل مع بقية القضايا وفق الإجراءات القانونية.

وأكد العميد رعفيت استمرار الجهود الأمنية في ملاحقة الجريمة بمختلف أشكالها وتعزيز الأمن والاستقرار وحماية السكينة العامة، لافتاً إلى تمكن الأجهزة الأمنية من ضبط عصابات متخصصة في سرقة السيارات والابتزاز الإلكتروني، واستحداث قسم خاص بالجرائم الإلكترونية لمواكبة تطور هذا النوع من الجرائم.

وأشار إلى ضبط نحو (3000) شخص من القادمين من الجنسية الإفريقية خلال الأشهر الماضية، واتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم بما في ذلك الترحيل وفق الأنظمة المعتمدة.

وتؤكد المعطيات الميدانية والإنجازات الأمنية المحققة أن الاستمرار في تطوير القدرات وتعزيز الدعم اللوجستي ورفع مستوى التنسيق بين مختلف الوحدات العسكرية والأمنية، سيظل عاملاً حاسماً في تعزيز الاستقرار، وحماية المكتسبات الوطنية، ومواصلة التصدي لمختلف التحديات الأمنية بكفاءة وفاعلية.

تهريب المخدرات.. شبكات معقّدة وتحديات متصاعدة

محمد الشيباني

تمثّل مكافحة تهريب المخدرات أولوية متقدمة لدى الجهات الحكومية، باعتبارها جزءًا لا يتجزأ من معركة وطنية مفتوحة ضد عصابات منظمة تتاجر بالسموم، مستهدفةً الأجيال ومستقبل المجتمع، ولم تعد هذه الحرب تقليدية في أدواتها أو حدودها، بل غدت مواجهة شاملة مع شبكات عابرة للحدود تعتمد أساليب متطورة في النقل والتمويه والإخفاء.

وتشير المعطيات إلى أن تجارة المخدرات باتت موردًا ماليًا يغذّي أنشطة جماعات مسلحة، حيث تُهرَّب المواد المخدّرة عبر مسارات بحرية وبرية معقّدة، تمر بمراحل متعددة قبل أن تصل إلى وجهاتها النهائية.

وتُستخدم الأراضي اليمنية محطةَ عبور (ترانزيت) ضمن شبكة دولية واسعة.

الشبو.. خطر متصاعد

في هذا السياق، يؤكد المقدم مختار الدقم، مدير مكافحة المخدرات بمحافظة لحج ونائب قائد الحملة الأمنية، لـــ"سبتمبر نت" أن مادة "الشبو" (الكريستال ميث) تتصدر قائمة التهديدات الراهنة، خصوصًا بعد ضبط كميات كبيرة تُقدَّر بنحو 606 كيلوغرامات. ويرجع خطورة هذه المادة إلى تركيبتها الكيميائية المعقدة، التي تؤدي إلى الإدمان منذ الجرعة الأولى، ما يحوّلها من مجرد مخدّر إلى أداة مدمّرة تستهدف الفئة الشابة بشكل مباشر.

وبشأن مصادر هذه المواد، تفيد تقارير بأن إيران تُعد من أبرز الجهات المصدّرة لتلك الشحنات، التي تسلك طرقًا بحرية معقّدة عبر المحيط الهندي وبحر العرب وصولًا إلى السواحل اليمنية.

وعلى الصعيد المحلي، يوضح الدقم أن انتشار "الشبو" لا يزال محدودًا نسبيًا بسبب ارتفاع سعره، في حين تبقى مواد مثل الحشيش والحبوب المخدّرة الأكثر تداولًا.

كما كشف الدقم عن خارطة معقّدة لطرق التهريب، مؤكدًا أن التحقيقات مع المتهمين أظهرت وجود مسارات دولية منظّمة، تُستغل فيها اليمن كنقطة عبور ضمن شبكة تهريب واسعة، تعتمد على طرق برية وبحرية متداخلة.

وتشير الاعترافات إلى أن الكميات المضبوطة لم تكن موجّهة للاستهلاك المحلي فحسب، بل كانت في طريقها إلى دول أخرى.

تحديات كبيرة

في المقابل، تواجه الأجهزة الأمنية وأجهزة مكافحة الإرهاب تحديات جسيمة في ظل محدودية الإمكانات، ويصف الدقم جهود المكافحة بأنها جهاد كبيرة ومكثفة لحماية المجتمع، مشيرًا إلى أن شبكات التهريب تمتلك تقنيات اتصال متقدمة ووسائل تمويه حديثة، وتستخدم في الوقت ذاته قوارب صيد تقليدية لتفادي الرصد.

وتبرز من بين أبرز المعوقات غياب الزوارق السريعة المتخصصة، وأجهزة الرصد الراداري، والكاميرات الحرارية، ما يحدّ من قدرة الجهات المختصة على تعقّب هذه الشبكات بكفاءة عالية.

مسؤولية مشتركة

ورغم هذه التحديات، تواصل الحملة الأمنية بقيادة العميد حمدي شكري، قائد الفرقة الثانية عمالقة، وبالتعاون مع مكتب مكافحة المخدرات في لحج، تحقيق نتائج وانجازات كبيرة في مواجهة شبكات التهريب، وتُعد هذه الجهود، بالإمكانات المتاحة، حاجزًا صلبًا أمام تمدد مافيات المخدرات.

وتضع هذه النجاحات المجتمع الدولي والمنظمات المعنية أمام مسؤولية أخلاقية وأمنية لدعم هذه الجهود، إذ لم تعد المواجهة شأنًا محليًا فحسب، بل أصبحت جزءًا من معركة دولية لحماية الأمن الإقليمي. فاليمن، في هذا السياق، لا يدافع عن حدوده فقط، بل يؤدي دورًا متقدمًا في التصدي لشبكات تهريب منظمة تهدد استقرار المنطقة بأكملها.

إن دعم الأجهزة الأمنية وتطوير قدراتها لم يعد خيارًا مؤجلًا، بل ضرورة ملحّة تفرضها طبيعة التحديات وتعقيداتها المتزايدة.

المرحلة الحرجة.. والمسؤولية المشتركة

عميد/عبده ابراهيم الوليدي

في لحظة فارقة من تاريخنا، تتكشف أمامنا مرحلة اختبار صعبة.. تحمل في طياتها تحديات جسام، وفرصا كامنة، إنها مرحلة لا تحتمل التردد، ولا تقبل التراخي، بل تستدعي من الجميع ان يكونوا على قدر المسؤولية، وان يدركوا أن ما يتمخض عنها سيحدد ملامح المستقبل القريب، وان من اهم تحديات المرحلة هي: الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية -تتشابك لتصنع واقعا معقدا- ولكن وسط هذه الصعوبات تلوح فرص للنهوض إذا أحسنا استثمار الطاقات البشرية والموارد المتاحة.

القرارات التي تتخذ اليوم ليست عابرة، بل هي مصيرية ستنعكس على الاجيال القادمة، والواجب في الساعات او الأيام المقبلة -اليقظة والوعي- لذا يجب أن نكون أكثر وعيا بخطورة المرحلة، بعيدا عن الشائعات والانفعالات.

- التكاتف والتعاون وتوحيد الرأي، ووحدة الصف هي السلاح الأقوى في مواجهة التحديات، والانقسام لا يخدم إلا خصوم الاستقرار..

العمل المسئول: كل فرد في موقع عمله او تواجده. من الطالب إلى الموظف إلى المدير الى القائد إلى الوزير إلى الرئيس إلى المفكر والعالم والخبير والمستشار.. الجميع عليهم أن يؤدوا دورهم بإخلاص وأمانة واتقان وتفان.

إن الساعات والأيام المقبلة ليست مجرد وقت يمر.. بل هي اختبار حقيقي لمدى استعدادنا أن نكون على قدر المسؤولية -من يعي ذلك- يسهم في صناعة مستقبل أفضل، ومن يتهاون يترك فراغا قد يملأ بما لا يحمد عقباه.. إنها مرحلة الحقيقة، ومرحلة العمل، ومرحلة الأمل أيضا.

ولا ننسى أن الدعاء هو روح القوة والثبات، إلى جانب العمل الميداني، يبقى التضرع إلى الله مصدرا للقوة والطمأنينة.. حيث والدعاء يمد النفوس بالعزم ويمنحها القدرة على مواجهة التحديات بروح متجددة. قال تعالى: (يا أيها الذين آمنوا اذا لقيتم فئة فاثبتوا واذكروا الله كثيرا لعلكم تفلحون).

26 سبتمبر
العدد (2242) الخميس 6 ذو القعدة 1447هـ
الموافق 23 أبريل 2026م

قراءة في الأدوار الميدانية وعبقرية القيادة

تعز.. مدرسة المقاومة الشعبية

عبدالحكيم الشريحي

في لحظات تاريخية فاصلة حين ترنحت مؤسسات الدولة تحت وطأة الانقلاب وانكفأت الرايات أمام صلف المليشيا انبرت تعز لتكون هي المبتدأ والخبر في معادلة الوجود اليمني.

إذ لم تكن هذه المدينة الباسلة بمقاومتها الشعبية مجرد جبهة قتال عابرة بل كانت (المختبر الوطني) الذي أعاد صياغة مفهوم الكرامة ، حيث انصهرت في أتونها نخبة الفكر مع سواعد الشباب وهيبة الرتب العسكرية مع عنفوان الحاضنة الشعبية ، ليرسموا معا ملحمة صمود عصية على الانكسار ، مؤكدين بصريح العبارة وأزيز الطلقة أن قلب اليمن النابض لا يمكن أن يتوقف عن ضخ قيم الجمهورية وأن الدفاع عن تعز ليس دفاعا عن جغرافيا محاصرة فحسب ، بل كان ذودا عن رمزية الدولة ومشروع التنوير في وجه محاولات التجريف والهيمنة.

في هذا التقرير نُسلط الضوء على تلك العبقرية الفذة التي أدارت المعركة ميدانيا وسياسيا وكيف استطاعت قياداتها الفذة تحويل الإرادة الشعبية العفوية إلى مؤسسة عسكرية نظامية كسرت قيود المستحيل وصنعت من الرماد جيلا لا يعرف الانحناء.

نشأة المقاومة في تعز

لم تكن المقاومة في تعز مجرد تشكيل عسكري بل كانت استجابة شعبية عارمة لمحاولات اقتحام المدينة إذ بدأت المقاومة بجهود ذاتية ومجموعات شبابية مسلحة بأسلحة خفيفة ، قبل أن تتبلور في المجلس العسكري ومجلس المقاومة الشعبية.

الأهداف الاستراتيجية المبكرة:

- منع السقوط الكلي.. الحيلولة دون سيطرة القوات الانقلابية على المرافق الحيوية (المقرات الحكومية ، المعسكرات).
- تأمين الأحياء السكنية.. حماية المدنيين من القصف العشوائي وعمليات القنص.
- فك الحصار.. محاولة فتح ممرات آمنة لإدخال الغذاء والدواء بعد فرض حصار خانق على المدينة.

أدوار ميدانية

لعبت المقاومة الشعبية أدوارا محورية غيرت موازين القوى على الأرض ويمكن تلخيصها في عدة نقاط:

أ- تحرير المربعات السكنية والمواقع السيادية

وفعلا استطاعت المقاومة في معارك شرسة تحرير مواقع استراتيجية مثل:

- جبل جرة: الذي يعد الحارس الأمامي للمدينة ومنع سقوطه المدينة من الانهيار العسكري.
- قلعة القاهرة ونادي الصقر: مواقع كانت تستخدم للقصف واعتلاها أبطال المقاومة لتأمين وسط المدينة.
- المباني الحكومية: مثل مبنى المحافظة وإدارة الأمن (في مراحل الصراع المختلفة).

ب- التصدي للزحوفات وكسر الحصار

خاضت المقاومة معارك استنزاف طويلة في الجبهات الشرقية (ثعبات ، القصر الجمهوري) والغربية (الضباب) و كان دور المقاومة في جبهة الضباب حاسما ، حيث تمكنت من فتح شريان الحياة الوحيد للمدينة (طريق هيجة العبد) الذي يربط تعز بالعاصمة المؤقتة عدن.

ج- الإسناد الشعبي واللوجستي

تميزت مقاومة تعز بظهير شعبي قوي ، حيث تطوعت النساء في التمريض وإعداد الطعام للمقاتلين وتحول المعلمون والطلاب إلى مرابطين في المتارس ، مما خلق حالة من التلاحم منعت العدو من اختراق الحاضنة الاجتماعية.

أدوار قيادات بارزة

برزت أسماء قيادية لعبت دور (بيضة القبان) في الحفاظ على تماسك الجبهة الداخلية ونذكر منهم قيادات كمثال لا حصر ولا الغاء لأدوار قيادات اخرى لا يتسع الحيز لذكرهم ومن ابرزهم:

- الشيخ حمود سعيد المخلافي

والذي يعتبر الرمز الشعبي الأول للمقاومة في تعز، وقد تولى رئاسة المجلس الأعلى للمقاومة الشعبية، ومن ابرز قدراته خوض غمار المعارك ببسالة واقتدار على التخطيط، وكذا الحشد القبلي والشعبي.

وقد كان منزله في حي الروضة غرفة عمليات مفتوحة ونجح في توحيد الفصائل المتعددة تحت راية واحدة في بدايات الحرب وقدم تضحيات شخصية كبيرة (منها استشهاد نجله وشقيقه).

- الفريق الركن خالد فاضل

لعب دورا جوهريا في مأسسة المقاومة وتحويلها إلى جيش نظامي وكقائد لمحور تعز عمل على دمج أفراد المقاومة الشعبية ضمن قوام الجيش الوطني (الألوية 22 ، 35 ، 17 ، 145 ، وغيرها).

كما أسهم بحنكة واقتدار في تنظيم الجبهات عسكريا ووضع الخطط الدفاعية والهجومية التي أدت الى تحرير أجزاء واسعة من الريف والمدينة.

- العميد عدنان الحمادي (رحمه الله)

قائد اللواء 35 مدرع وأول ضابط يعلن تمرد وحدته العسكرية على الانقلاب في تعز.

وقد قاد العمليات في الريف الجنوبي (الحجرية) ومنطقة المسراخ ، محافظا على العمق الاستراتيجي لتعز ومنع التفاف القوات الانقلابية على المدينة من جهة الجنوب وينسب إليه الفضل في الحفاظ على رمزية المؤسسة العسكرية.

- اللواء الركن يوسف الشراجي

مثل اللواء الركن الشراجي "عقل" المقاومة العسكري في مراحلها الحرجة ، حيث نقلها من مجرد مجموعات شبابية مشتتة إلى قوة عسكرية منظمة قادرة على الصمود وتغيير موازين القوى في الميدان، بالإضافة الى دوره المحوري في معركة فك الحصار في الضباب.

- العقيد عبده حمود الصغير

قائد عمليات اللواء 17 مشاة ومن أبرز القادة الميدانيين وقد اشتهر بقيادة الجبهات الغربية (مقبنة ، الضباب) وكان له دور بطولي في معارك كسر الحصار الجزئي وتأمين المداخل الغربية للمدينة.

التحول إلى الجيش الوطني

من أهم أدوار قيادة المقاومة في تعز هو قرار (المأسسة) فبدلا من البقاء كمليشيات منفصلة استجابت القيادات لضغوط الضرورة الوطنية وانخرطت تحت قيادة وزارة الدفاع وفعلا تم دمج المقاتلين و ترقيم آلاف المقاومين كجنود رسميين.

كما تم تأسيس (محور تعز العسكري) ليكون المظلة القانونية لكل العمليات كما ساهمت المقاومة في إعادة تفعيل الكثير من اقسام الشرطة والبحث الجنائي لضبط الأمن الداخلي بعد التحرير.

التحديات والنتائج

رغم التحرير الجزئي لمدينة تعز (حوالي 80% من مساحة المدينة والمديريات المحيطة) إلا أن المقاومة واجهت تحديات جسيمة:

- شحة الإمكانيات.. نقص الدعم بالسلاح الثقيل والنوعي.
- الألغام.. زراعة آلاف الألغام في المناطق التي تم دحر الانقلابيين منها.
- الحصار المستمر.. بقاء المنافذ الرئيسية (طريق الحوبان) مغلقة، مما ضاعف معاناة السكان.

ما يجدر التأكيد عليه أن ملحمة المقاومة الشعبية في تعز ستظل شاهدة على قدرة الإرادة المدنية حين تقرر الدفاع عن كرامتها.

لقد قدمت تعز نموذجا فريدا في التضحية، حيث لم يكن التحرير مجرد فعل عسكري، بل كان تعبيرا عن رفض مشروع الهيمنة، وبفضل حكمة قياداتها وتلاحم أفرادها استطاعت المدينة أن تكسر حاجز الخوف، وتظل قلعة صامدة للجمهورية حتى الان، ومنها ستنطلق كتائب التحرير صوب العاصمة المختطفة صنعاء.

- فاصلة:

وبلا ريب فإن المقاومة الشعبية هي التي رممت انكسار الدولة وهي التي منحت المؤسسة العسكرية روحا جديدة وقاعدة جماهيرية صلبة.

أحد عشر عاما وما زالت البندقية تعرف وجهتها والقلوب لا تنبض إلا بتحرير كامل تراب الوطن.

تحركات حكومية لمواجهة تداعياتها

الهجرة غير الشرعية.. مخاطر أمنية وأعباء اقتصادية

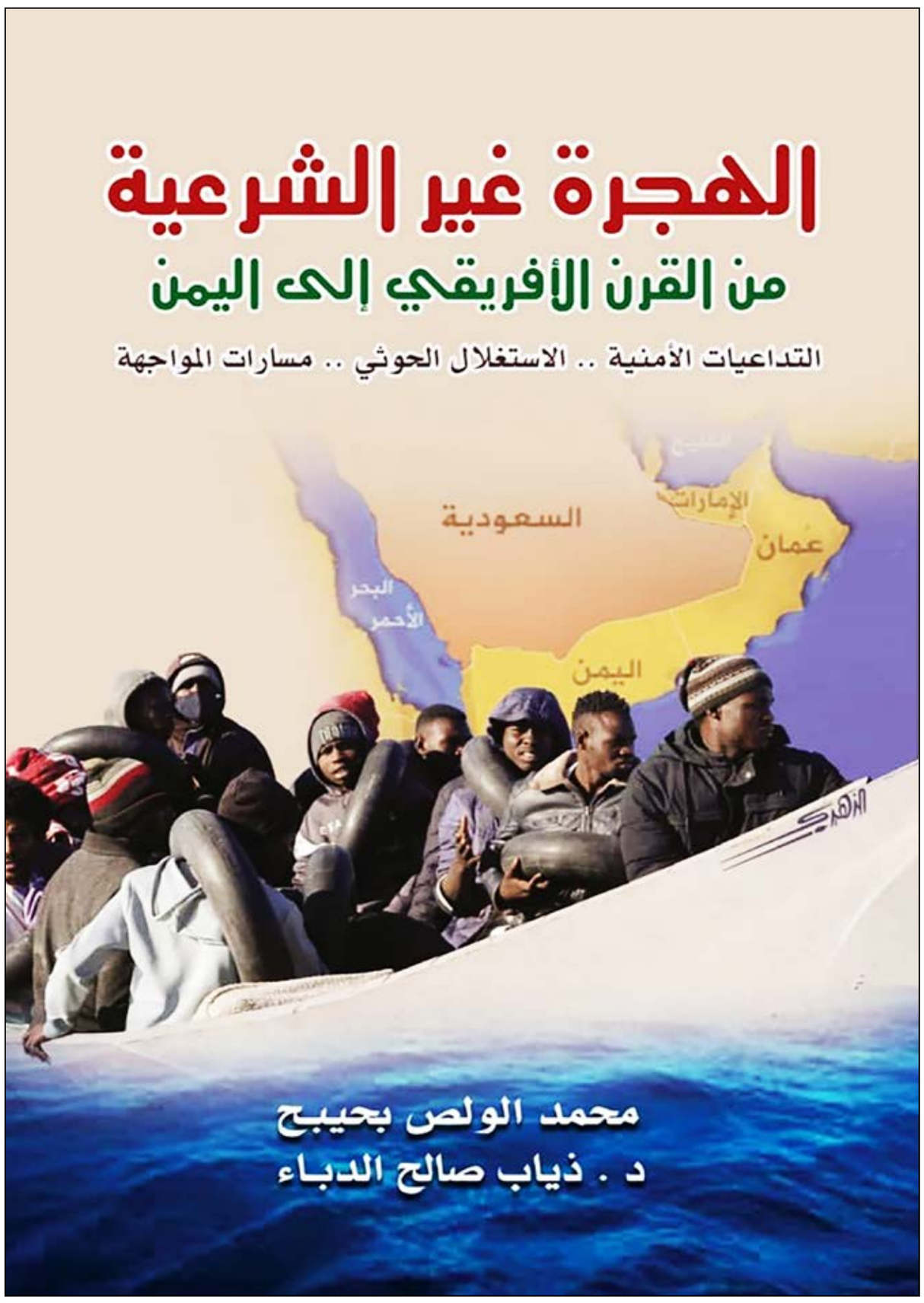

تقرير/ توفيق محمد

تتصاعد تحديات الهجرة غير المشروعة، وتداعياتها المتشابكة على المستويات الأمنية والإنسانية، وفي ظل هذا الواقع تكثّف الحكومة اليمنية تحركاتها لاحتواء هذه الظاهرة التي باتت تمثل أحد أبرز ملفات التهديد للاستقرار الوطني والإقليمي.

وفي هذا السياق، يكتسب الاجتماع الأخير الذي عقدته الحكومة في العاصمة المؤقتة عدن مع وفد المنظمة الدولية للهجرة أهمية خاصة، كونه يعكس توجهاً عملياً نحو الانتقال من مرحلة التشخيص إلى وضع معالجات تنفيذية مدعومة برؤية استراتيجية، ولا يقتصر هذا الحراك الرسمي على الإجراءات الميدانية، بل يتقاطع مع ما طرحته الدراسات المتخصصة التي تناولت الظاهرة بوصفها قضية مركّبة تتجاوز بعدها الإنساني إلى أبعاد أمنية وسياسية عميقة، وهو ما يبرز بوضوح في الأدبيات الحديثة التي تسعى إلى تفكيك الظاهرة، واقتراح مسارات مواجهتها.

خطة مواجهة

ففي عدن، عقدت الحكومة اليمنية اجتماعاً رفيع المستوى برئاسة وكيل وزارة الداخلية لقطاع الأمن والشرطة اللواء الركن محمد مساعد قاسم الأمير، وبمشاركة رئيس مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية اللواء الدكتور طارق عمير النسي، لبحث تداعيات الهجرة غير النظامية، ووضع خارطة طريق للحد من تدفقاتها، وناقش الجانبان، بحضور وفد المنظمة الدولية للهجرة، التحديات المتزايدة المرتبطة بهذا الملف، خصوصاً في ظل تعقيدات المشهد اليمني وتداخل الأبعاد الأمنية والإنسانية.

وخرج الاجتماع بحزمة من الإجراءات العملية، في مقدمتها إنشاء مراكز استقبال رئيسية للمهاجرين في عدن، إلى جانب مركز متخصص في منطقة خور عميرة بمحافظة لحج، بهدف تنظيم عمليات الاستقبال والتسجيل وتقديم الخدمات وفق المعايير الدولية، كما تم التوافق على تفعيل نقاط ميدانية لتسجيل المهاجرين فور وصولهم إلى السواحل، تشمل عدداً من المواقع الحيوية في محافظات لحج وأبين وشبوة، بما يسهم في ضبط حركة التدفقات والحد من العشوائية.

أنظمة حديثة

وفي إطار تعزيز البنية المؤسسية، ناقش الاجتماع تحديث الأنظمة المعلوماتية وإنشاء قاعدة بيانات وطنية متكاملة للمهاجرين، مع تزويد الجهات المختصة بالتقنيات الحديثة اللازمة لرفع كفاءة التوثيق والتنسيق، كما شدد المشاركون على أهمية دعم الشركاء الدوليين لقدرات خفر السواحل اليمنية، خصوصاً في مجالات البحث والإنقاذ، إلى جانب دعم الأجهزة الأمنية في مكافحة شبكات التهريب والاتجار بالبشر.

وبالتوازي مع هذه الإجراءات، كشفت الحكومة عن توجه لعقد مؤتمر إقليمي مرتقب لمناقشة جذور الظاهرة، وتعزيز التعاون مع دول الجوار، في خطوة تعكس إدراكاً متنامياً بأن معالجة الهجرة غير المشروعة تتطلب مقاربة جماعية تتقاسم فيها الأطراف المختلفة الأعباء والمسؤوليات.

دراسات وتوصيات

التوجه الرسمي يتطابق مع ما خلصت إليه دراسة بعنوان: «الهجرة غير الشرعية من القرن الأفريقي إلى اليمن: التداعيات الأمنية.. الاستغلال الحوثي.. مسارات المواجهة» لرئيس مركز البحر الأحمر محمد الولص بحيبح، والكتاب مرفوع على محرك البحث جوجل درايف، وقدم قراءة تحليلية معمقة للظاهرة بوصفها تحدياً استراتيجياً متعدد الأبعاد.

ويتوزع الكتاب على مقدمة تأسيسية وفصلين رئيسيين يندرج تحتهما عدد من المحاور التفصيلية، وصولًا إلى خاتمة تتضمن خلاصات واستنتاجات وتوصيات.

وتنطلق مقدمة الكتاب من فكرة محورية مفادها أن الهجرة غير الشرعية لم تعد مجرد ظاهرة إنسانية، بل تحوّلت إلى ملف أمني سيادي شديد الخطورة، خاصة في السياق اليمني الذي يعاني من هشاشة الدولة، وتفكك مؤسساتها منذ عام 2014م، وتوضح المقدمة أن الموقع الجغرافي لليمن، المطل على ممرات بحرية استراتيجية، جعله نقطة جذب ومسار عبور رئيسي للمهاجرين من القرن الأفريقي، وهو ما استغلته شبكات التهريب والجماعات المسلحة.

كما تشير المقدمة إلى أن هذه الظاهرة لم تعد عفوية، بل أصبحت منظمة ومدعومة، وتُستخدم كأداة لزعزعة الاستقرار الإقليمي، مع تسليط الضوء على دور أطراف إقليمية في تغذية هذا التدفق، وتطرح مجموعة من الأسئلة الجوهرية التي يسعى الكتاب للإجابة عنها، مثل: من المستفيد من استمرار الفوضى؟ وكيف تحولت الهجرة إلى أداة حرب غير تقليدية؟ وما علاقتها بشبكات التهريب والسلاح؟

الفصل الأول الهجرة غير الشرعية: المفاهيم والدوافع والتداعيات

يمثل هذا الفصل الأساس التحليلي للظاهرة، حيث يبدأ بتحديد المفاهيم العامة للهجرة غير الشرعية، وبيان أنها جزء من الهجرة المختلطة التي تجمع بين اللاجئين والمهاجرين الاقتصاديين وضحايا الاتجار بالبشر، كما يؤكد أن المسار البحري نحو اليمن يُعد من أكثر مسارات الهجرة نشاطًا عالميًا.

ثم ينتقل الفصل إلى تحليل أسباب الهجرة، مقسمًا إياها إلى:

- عوامل دفع: مثل الفقر والصراعات والاضطهاد في دول القرن الأفريقي.
- عوامل جذب: كالقرب الجغرافي، والوهم بالوصول إلى الخليج، وضعف الرقابة في اليمن.
- عوامل وسيطة: أبرزها نشاط شبكات التهريب والتضليل الإعلامي.

بعد ذلك، يتناول الفصل طبيعة شبكات التهريب، موضحًا أنها شبكات منظمة متعددة المراحل تبدأ من داخل أفريقيا وتنتهي في اليمن، وتحقق أرباحًا ضخمة، مع وجود أنماط من الاستغلال تشمل الاحتجاز والعمل القسري والابتزاز المالي.

ويفرد الفصل مساحة واسعة لعرض آثار الهجرة غير الشرعية، والتي يمكن تلخيصها في عدة مستويات:

- الآثار الاقتصادية:

تتمثل في الضغط على الموارد المحدودة، وتوسيع الاقتصاد غير الرسمي، وخفض الأجور نتيجة المنافسة غير المتكافئة، إضافة إلى تغذية الفساد وتمويل الأنشطة غير المشروعة.

- الآثار الصحية:

تشمل انتشار الأمراض المعدية، واستنزاف النظام الصحي المنهك، وزيادة مخاطر الأوبئة نتيجة ضعف الرقابة الصحية.

- الآثار الاجتماعية والثقافية:

تظهر في الاحتكاكات الثقافية، وصعوبة الاندماج، وتصاعد التوترات المجتمعية، وظهور أنماط من الجريمة والسلوكيات غير المألوفة.

- الآثار الديموغرافية:

تتجلى في اختلال التركيبة السكانية، خاصة مع تركز المهاجرين الذكور في فئات عمرية محددة، وما يترتب على ذلك من ضغوط اجتماعية وأمنية.

- التأثيرات الإقليمية:

حيث يبرز تأثير الظاهرة على دول الخليج، من خلال الضغوط الأمنية والديموغرافية، وتشديد السياسات الحدودية.

ويخلص الفصل الأول إلى نتيجة مركزية مفادها أن الهجرة غير الشرعية لم تعد عبئًا إنسانيًا فقط، بل أصبحت عاملًا مركزيًا في تعميق هشاشة الدولة اليمنية، وتهديد استقرار الإقليم.

ثالثًا: الفصل الثاني البعد الأمني واستغلال الحوثيين ومسارات المواجهة.

ينتقل الفصل الثاني من الوصف والتحليل العام إلى التركيز على البعد الأمني والاستراتيجي، من خلال سبعة محاور رئيسية:

المحور الأول: التأثيرات العامة للهجرة على اليمن.

يوضح أن اليمن غير مهيأ لاستقبال موجات بشرية إضافية، وأن تدفق المهاجرين يفاقم الأزمات القائمة، سواء في الموارد أو الخدمات أو سوق العمل، ويؤدي إلى خلق بيئات اجتماعية هشة وتجمعات خارج القانون.

المحور الثاني: المخاطر والتهديدات الأمنية

يركز على تصاعد الجريمة المنظمة، وضعف السيطرة الأمنية، وصعوبة التحقق من خلفيات المهاجرين، إضافة إلى استخدامهم في التهريب والأنشطة غير القانونية، ما يهدد الأمن القومي اليمني.

المحور الثالث: التحديات التي تواجه الحكومة اليمنية

يبين أن الدولة تعاني من:

- ضعف الإمكانيات الاقتصادية.
- طول السواحل وصعوبة الرقابة.
- الانقسام السياسي والمؤسسي.
- قوة شبكات التهريب المنظمة.

المحور الرابع: استغلال الحوثيين للهجرة غير الشرعية.

يعد هذا المحور من أهم محاور الكتاب، حيث يكشف عن توظيف مليشيا الحوثي الارهابية للمهاجرين في:

- التجنيد القسري والزج بهم في القتال.
- استخدامهم في التهريب والدعم اللوجستي.
- تحويلهم إلى ورقة ضغط سياسية.

ويصل التحليل هنا إلى نتيجة مفادها أن الهجرة تحولت إلى أداة حرب غير تقليدية تُستخدم في الصراع.

المحور الخامس: دور المنظمات الدولية والإقليمية.

يناقش أداء هذه المنظمات، مشيرًا إلى محدودية تأثيرها في ظل تعقيدات الوضع اليمني، رغم امتلاكها الموارد والدعم الدولي.

المحور السادس: اليمن كمنطقة عبور وتهديد إقليمي.

يوضح أن اليمن لم يعد مجرد دولة عبور، بل أصبح مصدر تهديد لدول الجوار، خاصة السعودية، نتيجة تسلل المهاجرين، وتداخل الظاهرة مع شبكات التهريب والسلاح.

المحور السابع: التوصيات والحلول.

يختتم الفصل بطرح مجموعة من الحلول الاستراتيجية، التي تركز على:

- تعزيز الرقابة الأمنية والبحرية.
- دعم مؤسسات الدولة اليمنية.
- تنسيق الجهود الدولية والإقليمية.
- معالجة جذور المشكلة في دول المصدر.

رابعًا: الخاتمة والنتائج العامة.

تُجمع نتائج الكتاب على عدد من الخلاصات الجوهرية:

- الهجرة غير الشرعية في اليمن تحوّلت من ظاهرة إنسانية إلى تهديد أمني مركّب متعدد الأبعاد.
- هناك ارتباط وثيق بين الهجرة وشبكات الجريمة المنظمة والتهريب والسلاح.
- استغلال تنظيم جماعة الحوثي الارهابي للمهاجرين يمثل أحد أخطر أبعاد الظاهرة.
- ضعف الدولة اليمنية هو العامل الحاسم في تفاقم المشكلة.
- تداعيات الظاهرة تتجاوز اليمن لتشمل أمن الإقليم والممرات الدولية.
- الحلول الأمنية وحدها غير كافية، بل لا بد من مقاربة شاملة تشمل الأبعاد السياسية والاقتصادية والإنسانية.

يمكن القول: إن الكتاب ينجح في بناء رؤية متكاملة تعتبر الهجرة غير الشرعية ملفًا استراتيجيًا لا يمكن فصله عن سياق الحرب في اليمن، ويكشف عن تحولها إلى أداة صراع إقليمي، ويؤكد أن معالجتها تتطلب تدخلًا متعدد المستويات، يبدأ بإعادة بناء الدولة اليمنية وينتهي بمعالجة جذور الأزمات في دول المصدر، مع تنسيق دولي جاد يمنع تحويل اليمن إلى بؤرة دائمة لعدم الاستقرار.

أرقام مرتفعة

وكانت المنظمة الدولية للهجرة كشفت في تقرير لها عن وصول أكثر من 17 ألف مهاجر إفريقي إلى اليمن خلال شهر مارس 2026، رغم التحديات الأمنية والإنسانية.

وبحسب التقرير رصدت فرق المنظمة دخول 17,027 مهاجرًا خلال الشهر الماضي، معظمهم من الجنسية الإثيوبية، وهو عدد سجل انخفاضًا بنسبة 12% مقارنة بشهر فبراير، الذي بلغ فيه عدد المهاجرين 19,337 شخصًا، في تراجع طفيف يعكس استمرار التدفق بوتيرة مرتفعة.

وكانت المنظمة قد أفادت في تقرير سابق أن شهر فبراير شهد بدوره انخفاضًا بنسبة 9% مقارنة بشهر يناير، الذي سجل 21,050 مهاجرًا.

وتوضح البيانات أن جيبوتي تمثل نقطة الانطلاق الرئيسية لغالبية المهاجرين، بنسبة 71%، تليها الصومال بنسبة 28%، فيما سجلت نسبة محدودة من القادمين عبر سلطنة عُمان.

26 سبتمبر
العدد (2242) الخميس 6 ذو القعدة 1447هـ
المـوافـق 23 أبريـــل 2026م

اســـتراتيجيـــة المرســـاة السياديـــة

رؤية تكنوقراطية شاملة لتحويل ميناء عدن إلى مركز طاقة لوجستي عالمي

رؤية تكنوقراطية شاملة لإعادة هيكلة قطاع التزويد بالوقود (Bunkering) في عدن وتحويلها إلى مركز طاقة لوجستي عالمي في ظل متغيرات 2026م

يشـهد عـام 2026 تحـولات راديكاليـة في جيوبوليتيـك الممرات المائيـة الدولية، في ظل الأزمـات المتلاحقة في مضيق هرمـز، والتـي أربكـت حسـابات كـبرى شركات الملاحـة، وفرضـت واقعًـا يتسـم بارتفـاع المخاطـر وعـدم اليقين في سلاسـل التوريـد التقليدية.

في هـذا السـياق المضطـرب، تبرز اسـتراتيجية "المرسـاة السـيادية" كمقاربـة متقدمـة لإعادة تموضع عـدن، ليس فقط كميناء محلي، بـل كمنصة أمـان لوجسـتي ومحور اسـتقرار ملاحـي يمتـد تأثـيره عـبر خليـج عـدن، والبحر الأحمـر، وبحر العـرب، وصـولًا إلى بـاب المندب.

إن الموقـع الجيوسـتراتيجي الفريـد لعدن يمنحهـا قدرة اسـتثنائية على الربـط بين قـارات العالم، وتأمـين تدفقات الطاقـة بعيدًا عـن بـؤر التوتر، مـا يجعل اسـتعادة دورها الريـادي في خدمـات التزويـد بالوقـود ضرورة سـيادية واقتصاديـة ملحّة.

المحـور الأول: اسـتراتيجية "الانحـراف الملاحـي الصفر" (Zero Deviation Strategy)

تعتمـد هـذه الاسـتراتيجية على تعظيـم العائـد الجغرافي لعـدن وتحويلـه إلى ميـزة تنافسـية مطلقة عبر:

التوسيع الميداني:

توسـيع نطـاق "المخطـاف المفتـوح" (Offshore Bunkering Zone) ليصـل إلى 15 ميـلاً بحريًـا في أعـالي البحار.

استقطاب السفن العملاقة:

تمكـين ناقـلات النفـط العملاقـة (VLCC) وسـفن الحاويـات الحديثة من التـزود بالوقـود دون مغـادرة خطـوط الملاحـة الدوليـة.

الجدوى الاقتصادية:

تقليص زمن الانحـراف بمقدار 15–20 سـاعة، بمـا يعـادل توفير مئـات الآلاف مـن الـدولارات لـكل رحلـة، ممـا يحول عـدن إلى خيـار تشـغيلي حتمي.

المحـور الثانـي: الثـورة الميكانيكيـة ونظـام (BOT)

لتحقيق السيادة الفنية، تقترح الاستراتيجية:

آلية BOT الموجهة:

اسـتجلاب أسـطول حديـث مـن بارجـات التمويـن عبر شراكات دوليـة، مـع نقـل الملكيـة لاحقًـا للدولة.

نظام الامتياز الفني (Technical Concession):

ربط التراخيص بامتلاك أصول حديثة (10 سنوات).

الرقابة الذكية:

اسـتخدام عـدادات القيـاس الكتـلي (MFM) المرتبطـة بغرفـة عمليـات مركزيـة لضمـان الشـفافية.

المحور الثالث: مصفاة عـدن كمركز خلط عالمي (Global Blending Hub)

التحول الصناعي:

الدكتور/ محمد علوي أمزربه

تحويـل المصفـاة إلى مركـز خلـط لإنتاج وقـود منخفـض الكبريـت (VLSFO) وفق المعايـير الدولية.

تعظيم القيمة المضافة:

تحقيـق أرباح أعـلى مقارنة بإعـادة بيع الوقـود الجاهـز، مع توفير تدفقـات نقدية سريعة.

المحور الرابع: المنصـات البحرية (SBM) بنظام الشراكة (PPP)

طرح استثماري دولي:

اسـتقطاب شركات الطاقـة لإنشـاء منصات تفريـغ عائمـة في الميـاه العميقة.

حل الاختناقات:

تجـاوز قيـود الغواطس وضيـق القنوات الملاحية.

التحديث التقني:

تطوير المراسي بأنظمة تحكم آلي متقدمة.

المحور الخامس: هندسة التكاليف والحماية السيادية

صندوق التكافل البحري:

تغطية فروقات التأمين وتقليل أثر المخاطر.

التسعير التنافسي:

تطبيـق خصومات تصاعدية تصل إلى 70% حسـب حجم الطلب

المحـور السـادس: التمويـل الذاتـي (صنـدوق اسـتعادة المصفـاة)

آلية الاستقطاع:

تخصيـص نسـبة مـن كل طـن وقـود مبـاع لصالـح الصنـدوق.

استدامة التطوير:

تمويل تحديث وحدات التكرير ومعالجة الكبريت ذاتيًا.

المحور السابع: الرقمنة ولوجستيات "التوقف الواحد"

نافذة رقمية موحدة (Bunker Single Window):

إدارة الطلبات والمدفوعات والشهادات إلكترونيًا.

تكامل الخدمات:

تقديم خدمـات الأطقـم والصيانـة والإمـدادات في نقطة واحدة.

المحور الثامن: التنمية البشرية وبناء الجيل اللوجستي

فـرص العمـل النوعيـة: خلـق آلاف الوظائـف في مجالات التكنولوجيـا البحرية واللوجسـتيات.

التحـول الاقتصادي: تحويل عـدن إلى مركز معرفي ومهني في الملاحة الدولية.

خاتمة الرؤية

إن إعـادة هيكلـة قطـاع التزويـد بالوقود في عدن ليسـت مجـرد مـشروع اقتصـادي، بـل تمثـل مـشروع سـيادة واسـتعادة دور تاريخـي.

استراتيجية "المرساة السـيادية" لا تبني مرافق فقط، بل تؤسـس لمسـتقبل اقتصادي متكامـل، يعيد لعـدن مكانتها كأحد أهـم مراكز الطاقة والملاحـة في العالم.

لقـد آن الأوان لأن تعلن عـدن عودتها - قلبًـا نابضًا يربط بـين البحار، ومحـركًا رئيسـيًا لاقتصـاد المنطقـة في عصر الطاقة الملاحيـة الجديد.

إعـــلانات قـضـائيـــة

■ تعلـن محكمـة مـأرب الابتدائيـة بأنـه تقدم إليهـا الأخ/ عـلي صالح عـلي المـرادي بدعـوى طلـب تعديـل اسـمه الى عـلي صالـح عـلي النهمـي ويطلـب إثبـات ذلـك بحكـم فمـن لديـه اعـتراض يتقـدم إلى المحكمـة خـلال مـدة شـهر مـن تاريـخ نـشر الاعـلان.

■ تعلـن محكمـة مـأرب الابتدائيـة بأنـه تقـدم إليهـا الأخ/ سـيف نـاصر أحمـد حـزام العـوه بدعـوى طلـب تعديـل اسـمه الى سـيف نـاصر أحمـد حـزام العـوه ويطلـب إثبـات ذلـك بحكـم فمـن لديه اعـتراض يتقـدم إلى المحكمـة خـلال مـدة شـهر مـن تاريـخ نـشر الاعـلان.

■ تعلـن محكمـة مـأرب الابتدائيـة بأنـه تقـدم إليهـا الأخ/ محمـد عـلي احمـد عـلي طاهـر بدعـوى طلـب تعديـل اسـمه الى محمـد عـلي حمـد عـلي طاهـر ويطلـب إثبـات ذلـك بحكـم فمـن لديـه اعـتراض يتقـدم إلى المحكمـة خـلال مـدة شـهر مـن تاريـخ نـشر الاعـلان.

■ تعلـن محكمـة مـأرب الابتدائيـة بـان الاخ/ فيصـل عبـده قحطـان الحسـني قـدم بدعـوى طلـب تعديـل اسـمه فيصـل عبـده قحطـان الحسـيني ويريـد اثبـات ذلـك بحكم.فمـن لـه اعـترض تقديـم اعتراضـه خـلال الفـترة القانونيـة.

■ تعلـن محكمـة مـارب الابتدائيـة عـن بيـع محتويـات العـين محـل التنفيـذ/ الظـراسي للسـاعات الكائـن في سـوق التويتـي وذلـك بشـأن القضيـة التنفيذيـة رقـم ٣١١ لسـنة ٤٦هـ فيمـا بـين طالـب التنفيـذ/ مفـرج عسـكر صالـح البخيتـي والمنفـذ ضـده / بسـام محمـد عبـده عمـر محمـد الظـراسي تنفيـذا للسـند التنفيـذي أمـر أداء برقـم١١٥ لسـنة ٤٦هـ فيمـا بـين الأطـراف المذكوريـن أعـلاه والـذي قـضى بالـزام بسـام محمـد عبـده عمـر محمـد الظـراسي بسـداد مبلـغ خمسـة وخمسـون الـف ريـال سـعودي عـلى ان يكـون يـوم البيـع لتلـك المحتويـات المذكـورة يـوم الثلاثـاء الموافـق/٢٠٢٦/٤/٢٨م لصالـح طالـب التنفيـذ/ مفـرج عسـكر صالـح البخيتـي بالمـزاد العلنـي فعـلى مـن يجـد في نفسـه الرغبـة في الـشراء ومعرفـة مزايـا البيـع فعليـه التواصـل مـع قسـم التنفيـذ بالمحكمـة.

■ تعلـن محكمـة مـأرب الابتدائيـة بأنه تقـدم إليهـا الأخ/ ضيـف الله عـلي محسـن القيسـي بدعـوى طلـب تعديـل اسـمه الى ضيـف الله عـلي محسـن الحاشـدي ويطلـب إثبـات ذلـك بحكـم فمـن لديـه اعـتراض يتقـدم إلى المحكمـة خـلال مـدة شـهر مـن تاريـخ نـشر الاعـلان.

■ تعلـن محكمـة مـأرب الابتدائيـة بأنـه تقـدم إليهـا الأخ/ قايـد محمـد احمـد اليمنـي بدعـوى طلـب تعديـل اسـمه الى قايـد محمد احمـد الشـدادي ويطلـب إثبـات ذلـك بحكـم فمـن لديـه اعـتراض يتقـدم إلى المحكمـة خـلال مـدة شـهر مـن تاريـخ نـشر الاعـلان.

■ تعلـن محكمـة مـأرب الابتدائيـة بأنـه تقدمـت إليهـا الأخـت/ سـارة سـمير صالـح السـويدي بدعـوى طلـب تعديـل اسـمها الى شـموخ سـمير صالـح السـويدي ويطلـب إثبـات ذلـك بحكـم فمـن لديـه اعـتراض يتقـدم إلى المحكمـة خـلال مـدة شـهر مـن تاريـخ نـشر الاعـلان.

■ تعلـن محكمـة مـأرب الابتدائيـة بأنـه تقـدم إليهـا الأخ/ حميـد حيـدر عبداللـه غالـب الحكمـي بدعـوى اسـمه بحيـث يكـون اسـمه الصحيـح كامـلا حميـد حيـدر عبداللـه غالـب الهاملـي ويطلـب إثبـات ذلـك بحكـم فمـن لديـه اعـتراض يتقـدم إلى المحكمـة خـلال مـدة شـهر مـن تاريـخ نـشر الاعـلان.

■ تعلـن محكمـة مـأرب الابتدائيـة بأنـه تقدمـت إليها الأخـت/ مهرة سـمير صالـح السـويدي بدعـوى طلـب تعديل اسـمها الى سـلطانه سـمير صالـح السـويدي ويطلـب إثبـات ذلـك بحكـم فمـن لديـه اعـتراض يتقـدم إلى المحكمـة خـلال مـدة شـهر مـن تاريـخ نـشر الاعـلان.

■ تعلـن محكمـة حريـب الابتدائيـة بأنـه عـلى المدعـى عليـه / بشـير محمـد قاسـم ناجـي سـعيد حضـور جلسـات المحكمـة للـرد على الدعـوى المقدمـة مـن المدعـي/ عبداللـه احمـد سـالم الربيـدي وذلـك بتاريـخ 4/5/2026م.

■ تعلـن محكمـة الأمـوال العامـة بـان عـلى المتهمـين: -1 مطيـع محمـد صالـح القـوسي -2عـلي صالـح عبداللـه الحميـدي -3 انـور محمـد الحـاج الخبانـي -4عمـار محمـد مكـرد الصلـوي الحضـور إلى المحكمـة خـلال مـدة شـهر مـن تاريخـه مـا لـم سـيتم محاكمتهـم غيابيـا وفقـا للمـواد (٢٨٥) ومـا بعدهـا مـن قانـون الإجـراءات الجزائيـة.

تنفيـذا لقـرار محكمـة المنطقـة العسـكرية الثالثـة والـذي قـضى بإعـلان المتهـم/ -1 عبدالالـه محمـد صغـير السـامدي بالحضـور الى المحكمـة مالـم فسـيتم محاكمتـه كفـار مـن وجـه العدالـة وفقـا للقانـون.

■ تعلـن محكمـة مـأرب الابتدائيـة للمحكـوم عليـه/ مجـدي العـزي محمـد مثنـى، بالحكـم الصـادر برقـم (١٥٤) لعـام ١٤٤٦هـ في القضيـة المدنيـة رقـم (٣٠٤) لعـام ١٤٤٦هـ المرفوعـة مـن المدعـي/ أحمـد سـليمان عيـاش الزبيـدي (دعـوى إخـلاء وتسـليم إيجـارات).. وقـضى الحكـم بالآتـي:

1 - إلـزام المدعـى عليـه/ مجـدي العـزي محمـد مثنـى بإخـلاء العـين المؤجـرة محـل الدعـوى وتسـليمها للمدعـي خاليـة مـن أي التزامـات أو اسـتحداثات، وتسـليمها خـلال شـهر مـن تاريـخ النطـق بالحكـم.

2 - إلـزام المدعـى عليـه بتسـليم مبلـغ وقـدره مائـة ألـف ريـال يمنـي عـن الأشـهر ابتـداءً مـن شـهر ٥ لعـام ٢٠٢٣م حتـى الإخـلاء الفعـلي للعـين المؤجـرة بواقـع أجـرة شـهرية مائـة ألـف ريـال يمنـي.

3 - إلـزام المحكـوم عليـه بتسـليم مبلـغ وقـدره ثلاثمائـة ألـف ريـال يمنـي أتعـاب ومخاسـير التقـاضي.

مليشيا الحوثي تحول محافظة إب الى مسرح للانتهاكات والقتل

تقرير / جبر صبر

تحولت محافظة إب إلى مسرحاً لواحدة من أعقد المآسي الإنسانية منذ سيطرة مليشيا الحوثي الإرهابية عليها، وتحولت "الخضراء" إلى ساحة مفتوحة للاستباحة الممنهجة التي تطال الأرواح والممتلكات والحقوق والحريات العامة بشكل يومي ومروع.

وازاء تلك الانتهاكات الحوثية أطلق أبناء المحافظة في الداخل والخارج حملة إلكترونية واسعة تحت عنوان الحوثي- ينهب إب، لتسليط الضوء على عمليات النهب الممنهج والانتهاكات التي تمارسها جماعة الحوثي المصنفة دولياً في قوائم الإرهاب بحق المحافظة وسكانها، إضافة إلى كشف عمليات النهب المنظمة وسياسات الجماعة القائمة على "السيطرة القسرية" وإقصاء الكفاءات المحلية، وإحلال عناصر "سلالية" من خارج المحافظة في مفاصل القرار الإداري والأمني.

توثيق نهب الحوثي للمحافظة

في تقرير حقوقي حديث صدر مطلع الاسبوع الجاري كشفت منظمة رصد للحقوق والحريات عن توثيقها أكثر من ألف حالة نهب طالت مؤسسات حكومية وأهلية وممتلكات خاصة لمواطنين في محافظة إب، خلال السنوات العشر الماضية.

استحواذ على مليار ات

وأوضح التقرير أن ميليشيا الحوثي نفذت، منذ منتصف أكتوبر 2014، ما لا يقل عن 1068 عملية نهب شملت ممتلكات عامة وخاصة في مختلف مديريات المحافظة الخاضعة لسيطرتها، في واحدة من أوسع موجات الانتهاكات الاقتصادية والإدارية.

وبحسب الأرقام الواردة، طالت عمليات النهب 292 مؤسسة عامة وأهلية، و459 منزلًا، و18 مدرسة حكومية وأهلية، و11 جمعية خيرية، إضافة إلى 16 مسجدًا بما تحتويه من مرافق، و76 محل صرافة، و8 مستشفيات ومراكز صحية، و5 مقرات حزبية، و4 مؤسسات تعليمية، إلى جانب ممتلكات تعود لـ178 مواطنًا.

وأشار التقرير إلى أن عمليات النهب لم تقتصر على الأصول الثابتة، بل شملت أيضًا إيرادات مالية ضخمة، حيث قدّر استحواذ الميليشيا على نحو 50 مليار ريال سنويًا من الضرائب والجمارك، إلى جانب 37 مليار ريال من أموال الزكاة.

كما لفت إلى استمرار الاستحواذ على إيرادات مؤسسات حكومية في مديريتي الظهار والمشنة، بعاصمة المحافظة، والتي تُقدّر بمئات الملايين سنويًا، فضلًا عن نهب موارد الأوقاف وممتلكاتها، وإيرادات مؤسسات خدمية مثل صندوق النظافة والتحسين، ومؤسسة المياه، وجامعة إب.

ويعكس التقرير، بحسب المنظمة، حجم التأثيرات الاقتصادية والإنسانية التي خلفتها هذه الممارسات على السكان، في ظل استمرار المطالبات الحقوقية بوقف الانتهاكات وحماية الممتلكات العامة والخاصة.

150 حالة اختطاف

التقرير السابق وثق ما يتعلق بجانب النهب الحوثي، في ذات الوقت صدر تقرير حقوقي آخر الاثنين الماضي تطرق إلى جرائم المليشيات الحوثية في جانب الاختطاف عن أسر المعتقلين فقد وثقت منصة حقوقية، 150 حالة اختطاف ارتكبتها مليشيا الحوثي في محافظة إب، خلال 15 شهراً، كما كشفت عن سجون سرية تديرها قيادات حوثية بالمحافظة.

وقالت منصة "ضمير" المختصة بقضايا المعتقلين والمختطفين والمخفيين قسرا في اليمن: إنها وثقت 150 حالة اختطاف ارتكبتها مليشيا الحوثي في محافظة إب، خلال العام الماضي والربع الأول من العام الجاري.

وأوضحت المنصة، في تقرير نشرته على صفحتها بالفيسبوك، "أن الاختطافات التي تنفذها المليشيا، لا تبدو عشوائية، بل تجري وفق نمط منظم يبدأ برصد دقيق للأشخاص المستهدفين، خصوصا الناشطين والتربويين والأصوات المنتقدة، قبل أن تنفذ عمليات الاختطاف عبر مداهمات مفاجئة أو استدعاءات غير رسمية دون أوامر قانونية، قبل نقل المختطفين إلى أماكن احتجاز سرية".

وذكرت المنصة أنها ومن خلال متابعتها وجدت أن المليشيا ركزت على فئات محددة في عمليات الاختطاف، أبرزها (المعلمون، والناشطون، الشباب، وأصحاب المبادرات المجتمعية)، مشيرة إلى أن الاختطافات تتكرر في أوقات محددة، قبيل المناسبات والأعياد الوطنية، أو عند أي تململ مجتمعي، بهدف فرض حالة ردع عام.

ولفتت إلى أن عمليات الاختطاف تهدف إلى إسكات الأصوات الناقدة وفرض السيطرة، إضافة إلى دوافع اقتصادية تتمثل في الابتزاز وجباية الأموال.

وأشارت إلى أن المليشيا تحتجز المختطفين في سجون سرية، يتعرضون فيها للتعذيب والضغط لانتزاع اعترافات أو ابتزاز أسرهم مقابل الإفراج عنهم.

14 سجناً سرياً

وقالت منصة "ضمير": إنها وثقت إدارة المليشيا نحو 14 سجنًا سريًا خاصًا بالمختطفين والمخفيين قسرًا في المحافظة، لا تخضع تلك لأي رقابة قانونية، وتدار من قبل مشرفين أمنيين تابعين بشكل مباشر، ومعظمها تتركز داخل معسكرات خارج المدينة، وتمارس فيها انتهاكات جسيمة.

وذكرت المنصة ستة سجون من تلك السجون وهي: (سجن معسكر الحمزة في ميتم، ومعسكر القوات الخاصة في شبان، ومعسكر اللواء 55 في مدينة يريم، وسجن المركز الثقافي، وسجن نادي الاتحاد وملعب الكبسي، وسجن الأمن السياسي).

وأشارت المنظمة إلى أنه توصلت إلى قائمة أولية من قيادات حوثية تقف وراء حملة الاختطافات التي طالت أبناء إب خلال الفترة الماضية وتشرف على سجون سرية.

قيادات تحتل القائمة

وشملت تلك القائمة وفق المنصة، منتحل صفة مدير أمن محافظة إب، هادي الكحلاني "أبو علي"، الذي قالت إن حملات الاختطاف تزايدت منذ توليه المنصب منتصف العام 2022م، وأنه يعرف بنزعته الأمنية المتشددة ويتهم بالإشراف المباشر على الفرق الأمنية التي تنفذ المداهمات.

كما ضمت القائمة القيادي الحوثي "حميد الرازحي" منتحل صفة نائب مدير أمن إب، الذي قالت إنه يقود حملات واسعة تستهدف أكاديميين وتربويين كما تشرف مجموعاته الأمنية على نقل المعتقلين إلى سجون سرية وإخضاعهم لتحقيقات قسرية، كما شملت القيادي الحوثي "بكيل غلاب"، وبرز اسمه في الحملات الليلية التي تستهدف منازل مدنيين وتشير المصادر إلى تورطه في إدارة ملفات ابتزاز وعمليات خطف تستخدم لتحقيق مكاسب للجماعة.

وذكرت المنصة أن القيادي الحوثي "زيد المؤيد" رئيس ما يسمى بجهاز الأمن والمخابرات في إب، الذي يعد أحد أبرز المسؤولين عن إدارة الاعتقالات، ورأسها المدبر، وتنسب إليه شبكة معقدة من الاستدراج والاختطاف إضافة إلى حوادث طالت قاصرين بهدف الضغط على معارضين.

ومن بين القيادات الحوثية المتورطة في إدارة السجون السرية في محافظة إب، وفق المنصة، يحيى القاسمي وعبد الباري الطالبي، حيث يديران سجون سرية داخل محافظة إب تضم عشرات المخفيين قسرا وتسجل فيها انتهاكات تشمل الحرمان من الزيارات والتعذيب وإخفاء المعلومات عن أسر المعتقلين.

وأوردت المنصة اسم القيادي الحوثي "أشرف الصلاحي"، منتحل صفة مدير مديرية الشعر، الذي يُتهم بالإشراف على ملاحقة ناشطين وتربويين داخل المديرية إضافة إلى استخدام الترهيب الإداري لفرض الولاء داخل المؤسسات الحكومية.

إب في مواجهة الحوثي

عبدالسلام الحاج

بعد أن نجح في سلب مواردها، وفشل في سلب كرامتها، وأنا أتابع الحملة التي أطلقها نشطاء إب من مختلف التوجهات والمكونات والأعمار لرفض الحوثي ازددت قناعة بقرب زوال مشروعه التدميري، الجديد هذه المرة أن دائرة الرفض شملت الداخل وبدأت الأصوات الحرة ترتفع عاليا لتكسر حاجز الصمت وتخترق جدار القمع.

منذ اللحظة الأولى التي دخل فيها الحوثي محافظة إب ونحن نحذر العقلاء من أبناء المحافظة بألا ينخدعوا بلافتاته ولا ينجرون وراء شعاراته فمن حاد عن الرسالة بدعوى السلالة لا يمكنه أن يصنع مجدا للوطن، ومن هدم المساجد في طريقه من صعدة إلى إب وما بعدها فلا قيمة لصرخة الله أكبر التي يتستر بها، ومن كذب بخروجه لإسقاط الجرعة ولم تكن إلا قفازا قذرا لإسقاط الوطن لا يمكن الوثوق به مجددا.

لقد جاء وبندقيته شرهة للجريمة وشهيته مفتوحة للفوضى وجيبه فارغ إلا من أمل النهب والسلب، وثقته بالجميع منزوعة ونزعته العرقية لسلالته فقط، ولذلك نزل بقضه وقضيضه إلى إب مع المقربين منه مُقصيا أبناء المحافظة من الكفاءات والقيادات الفاعلة والشخصيات الوازنة، ومسيدا عليهم صبيانه المحملين بالطيش والنزق. لقد عذرنا شخصيات إب ووجاهاتها الذين تحوثوا وقلنا لعلهم يكونوا أداة خير ويخففوا الشر القادم من بعيد ويقفوا سدا منيعا أمام تغوله وفساده.. ولكنهم هُمشوا ورضي بعضهم-للأسف- أن يكون كمبارس متناسين أنهم أصاحب الأرض وأن هذا الغازي من خارجها هو الطارئ عليها وهؤلاء لا يمثلون محافظتنا إب الأبية الرافضة للظلم والفساد والتي هي على قطيعة معه دائما وأبدا، ولذلك نحيي كل صوت يرتفع في وجه مليشيا الفوضى ويقدر ذاته الكبيرة أمام الصغار.

ما الذي ننتظره من مليشيا لا تعترف بالدولة ولا بالقبيلة ولا بالعادات ولا بالسلام، تقتل بدم بارد كل حر يقول لها لا وتمتلئ سجونها بخيرة رجالات المحافظة.. وما قصة الشيخ أبا شعر عنا ببعيد.. تختطف كل صوت يمجد الجمهورية ويكفر بالسلالة، وتلاحق شباب في عمر الزهور لا جريمة لهم سوى احتفالهم بذكرى ثورتهم المجيدة 26 سبتمبر، وقتلت المكحل وقبله كثير ببشاعة لأنهم لم يصفقوا لجرائمها وكم هدمت من البيوت لأنها لا تمجد الخرافة، ولا تبتسم في وجه وحشيتهم، تعادي الجميع وتعتدي على الكل.

إن إقصاء أبناء إب وإحلال الفاشلين من المقربين من هذه المليشيا السلالية بدلا عن هذه الكفاءات هو تأكيد على أن هذه الجماعة إقصائية، ولا تؤمن بالشراكة ولا الكفاءة، وأن كل شعاراتها الزائفة التي ترفعها لتغرير الرأي العام وتضليله ماهي إلا متارس تختبئ حولها لقنص خيرات إب ونهب مواردها.

إب ثرية بخيراتها برجالها بمشاريعها ومواردها والعملة الصعبة التي تُضخ من المغتربين من أبنائها في مملكة الخير وخليج المحبة وغيرها من الدول الشقيقة والصديقة، وجاء هؤلاء وأفواههم مفتوحة لكل ذلك فيبتزون الأغنياء والتجار والميسورين، وينهبون موارد المحافظة من ضرائب وأوقاف وزكوات، ويفرضون على البسطاء إتاوات لا حصر لها، وكل مرة بمسمى ولافتة جديدة.

وإن أعظم من سرقة ونهب الموارد، سلب الكرامة وإهانة الكرام وانتقاص كرامة المحافظة، وقد حان الوقت لتقول إب كلمتها ولأبنائها أن يتصدروا لإدارة محافظتهم فليسوا قُصر ولا فاقدي الأهلية؛ وعلى الذين أتوا من خارجها رفع أيديهم عن محافظتنا ولا يظنون أن صمت أبناء محافظة إب سيستمر طويلا، فالحرية تجري في دماء أطفالها قبل شيوخها ورجالها، وقد شاهدوا بأنفسهم كيف أن إب ليست حاضنة لهم ولا مرحبة بهم، وأن كل حدث يؤكد أن المجتمع ضاق بهم ذرعا وسيتحول أنينه إلى حمم بركانية لا يمكن مقاومتها.. فهل يدرك الحوثيون هذا سلما؟!

أم أنهم لا يفهمون إلا لغة القوة والتي ستكون علاج الكي الأخير لتخليص جسد المحافظة الجميلة من قبحهم؟! أبناء إب ورجالها ليسوا أغبياء لتمرروا عليهم مشاريع الوهم؛ ولا جبناء لتستفزوهم في كرامتهم وإنما كان لهم حسابات لتجنيب المحافظة سيل الدماء ولكنكم تجبرونهم على اتجاه إجباري قد يكون مؤلما وثمنه كبيرا ولكن قد لا يكون هنالك خيارا آخر غيره.

نثق برجالات إب وعقلائها بالوقوف بحزم أمام هذه العصابة بالكلمة والموقف والبندقية الرافضة، وغدا سيزول هذا العناء، وإن غدا لناظره قريب.

ألا يخجلون.. عقودٌ من «الصرخة» وصدى الجنائز؟!

د. علي العسلي

قرأتُ إعلانًا للقيادي في مليشيا الحوثي نصر الدين عامر، يُبشّر فيه بكلمةٍ لعبد الملك الحوثي بمناسبة ما يُسمّى "الذكرى السنوية للصرخة". لم أجد في الإعلان خبرًا بقدر ما وجدتُ مرآةً لواقعٍ مأزوم؛ واقعٍ يتحوّل فيه "الصراخ" إلى طقسٍ سنوي، وتُمنح فيه الشعارات منابر وخطباء، بينما تُنتزع من الناس أبسط مقومات الحياة، بصمتٍ يفضح كل هذا الضجيج. عقودٌ طويلة رُفعت فيها الشعارات ذاتها، وتكررت فيها الهتافات نفسها، لكن الحصيلة على الأرض تسير في اتجاهٍ معاكس تمامًا. لم تتراجع القوى التي يُراد إسقاطها بالشعار، ولم تختل موازين القوة لصالح من يرفعون الصوت، بل ازداد الاختلال عمقًا، واتسعت الفجوة بين القول والفعل. في اليمن، لم تُنتج هذه "الصرخة" مشروع دولة، ولا أوقفت حربًا، ولا صنعت اقتصادًا، بل تراكمت فوقها طبقات من الانهيار: عملة تتآكل، مؤسسات تتفكك، ومجتمع يُدفع دفعًا إلى حافة العجز. وفي الإقليم، لم يتغير مسار الصراع، لأن منطق القوة لا يُدار بالهتاف، بل بالقدرة، ولا يُحسم بالضجيج، بل بالفعل. والمفارقة الأكثر قسوة، أن هذا الخطاب الذي يُقدَّم بوصفه فعل مواجهة، يتزامن مع عجزٍ فاضح في ميدانٍ آخر هو الأكثر حسماً في عصرنا: ميدان المعرفة والتقنية والاستخبارات. في زمن تُدار فيه المعارك بالعقول والأنظمة الذكية، لا بالحناجر، تكشف الوقائع عن اختراقات عميقة تمسّ الجو والأرض والاتصال والبنية الأمنية ذاتها. من يعجز عن حماية مجاله الحيوي، أو تأمين شبكاته، أو وقف سلسلة من الضربات التي تطال قياداته ومحيطه، لا يمكنه أن يُقنع الناس بأن الشعار إنجاز. هنا تتبدّى الحقيقة عارية: الفجوة لم تعد بين عدوّ وصديق، بل بين خطابٍ يعيش في الماضي وواقعٍ يُدار بأدوات المستقبل. المشكلة لم تعد في كذب الشعار فحسب، بل في الكلفة الباهظة لتصديقه.

غير أن الثمن الحقيقي لا يُقاس بميزان السياسة وحده، بل بوجوه الناس. ففي الوقت الذي تُنفق فيه الموارد على احتفالات الشعار ومظاهره، ينحدر المواطن إلى ما دون الحدّ الأدنى من الكرامة الإنسانية: أسرةٌ تبحث عن قوت يومها، مريضٌ يعجز عن ثمن دوائه، موظفٌ ينتظر نصف راتبٍ يتأخر لأشهر، قبيلةٌ تُساق فلذات أكبادها إلى مخيماتٍ تُسمّى "صيفية" لتُدفع لاحقًا إلى جبهات الموت، وشابٌ لايرى في الأفق إلا انسدادًا كاملا.

أيّ مفارقةٍ أشد قسوة من أن يرتفع الصوت في المنصات بينما تنخفض قيمة الحياة إلى هذا الحد؟ بل إن الموت حصد الآلاف من اليمنيين، وتلاحق تبعات هذا الواقع القاسي اليمنيين في معيشتهم وحتى في المهجر، نتيجة سياساتٍ لا تزال ترفع الشعار ذاته. فأيّ خطابٍ يمكنه أن يبرّر هذا التناقض الفجّ بين بذخ المناسبة وبؤس الواقع؟.

القائد، في كل تجارب الشعوب، لا يُقاس بقدرته على تكرار الشعارات، بل بقدرته على صناعة الأثر. أن يكون حاضرًا في حياة الناس لا غائبًا عنها، وأن يستمد شرعيته من تحسين واقعهم لا من فرض السيطرة عليهم، وأن يفتح لهم أفقًا للمستقبل لا أن يتركهم أسرى خطابٍ يعيد إنتاج أزماتهم. فلا معنى للحديث عن "العزة" في واقعٍ يُدار بالخوف، ولا قيمة لشعار "الموت لأمريكا" ، "الموت لإسرائيل" إذا كان الواقع يُنتج الموت لليمنيين أنفسهم، وتُختزل فيه الكرامة إلى شعاراتٍ مجردة، بينما يتحول الإنسان إلى عبءٍ في معادلة سلطةٍ فرضها المنقلبون ومغتصبو الحكم بدل أن يكون هو غايتها ومرجعيتها. بعد كل هذه السنوات، لم تعد المشكلة في "الصرخة" كفكرة، بل في توظيفها كبديل عن الفعل، وكغطاءٍ للفشل، وكوسيلةٍ لإعادة تدوير الأزمة. ولهذا، إن كان للصرخة من معنى اليوم، فلا ينبغي أن تبقى حكرًا على المنصات، بل يجب أن تعود إلى أصحابها الحقيقيين: الناس. صرخةٌ تخرج من صدور الجياع والمهمّشين، لا لتكرار الشعار، بل لكسره؛ صرخة تقول بوضوح لا لبس فيه: كفى متاجرةً بالقضايا، كفى شعاراتٍ لم تردع عدوًا ولم تُنقذ وطنًا، كفى هروبًا من استحقاقات الدولة إلى ضجيج المنابر. تلك هي الصرخة التي يمكن أن تُحدث فرقًا: صرخة مراجعةٍ ومحاسبة، لا صرخة تعبئةٍ وتكرار. صرخة تعيد تعريف المعركة من جديد، لا بوصفها حرب شعارات، بل معركة بناءٍ وكرامةٍ ووعي. وما عداها، ليس سوى صدىً يتردد في الفراغ، بينما تُكتب على الأرض، كل يوم، جنائز الحقيقة.

26 سبتمبر
العدد (2242) الخميس 6 ذو القعدة 1447هـ
الموافق 23 أبريل 2026م

معسكرات الحوثي الطائفية..

موسم جديد لاحتطاب أطفال اليمن

ملف -أعده/ منصور الغدرة

قرون واليمنيون يخوضون معركة الوعي ضد خرافة السلالة والكهنوت ومخططاتها في تجريف الهوية اليمنية والعربية لصالح الهوية الفارسية من خلال غسل أدغمة النشء وطلاب المدارس، في تلك المراكز المسماة -الصيفية- والدورات الثقافية. بينما هي في الحقيقة معسكرات ودرات تجهيل النشء وغسل أدمغته، ليكون قنبلة موقوتة تنفجر في طريق المستقبل اليمني والعربي.

وتعتبر المراكز الصيفية الحوثية، واحدة من أكثر القضايا خطرا على المجتمع لما تقوم به جماعة الحوثي منذ عقد ونصف من خلالها في بناء جيل متطرف بالأفكار العنصرية والمغلوطة، يدين بالولاء لميليشيا ارهابية.

على مدى اسبوعين، واليمنيون، سياسيون ومثقفون وصحافيون ونشطاء، واعلاميون، وحقوقيون، يتصدون لهذه الآفة من خلال تنظيم يوميا حملات الكترونية، على مختلف شبكة التواصل الاجتماعي، على أمل استيعاب الاباء واولياء امور الطلاب في المناطق الخاضعة لميليشيا الحوثي، وايقاف الجماعة الكهنوتية من احتطاب اطفال اليمن وتجنيدهم في معسكراتها المسماة بالمراكز الصيفية، والزج بهم في معاركها الطائفية التي لا تنتهي، وبالتالي تطييف المجتمع اليمني بأفكار متطرفة، لتشكيل جيل ممسوخ الهوية ومنسلخ عن هويته العربية والاسلامية، ومعتنق هوية فارسية الغارقة بالخرافة والرذيلة.. نقتطف هنا بعض من تلك التغريدات التي دارت تحت هشتاج(# مراكز- الحوثي- لقتل- الطفولة(،(#المراكز- الحوثية- معسكرات- للتجنيد)، على منصة (X)، خاصة وان التقارير الحقوقية أكد أن المراكز الصيفية هي في حقيقتها منصات لنشر الأفكار المنحرفة ومعسكرات للتجنيد.، فهي ظاهريا واعلاميا تسمى "المراكز الصفية"، وباطنيا هي معسكرات للتجنيد، تعمل فيها مليشيا الحوثي على تسميم عقول الشباب والأطفال، وتحول المدارس إلى أدوات ضغط لإجبار الأطفال على حضور دورات ذات طابع طائفي يعكس حجم التدخل والإرهاب الحوثي في العملية التعليمية وتفخيخ المستقبل.. إذ ان المليشيا تُسلب براءة الأطفال داخل المراكز الصيفية الحوثية تدريجيًا، حيث يُعاد تشكيل وعيهم على مفاهيم العنف والقتال والتجنيد، دون أي مراعاة لأعمارهم أو حقوقهم، في انتهاك واضح لحقوق الطفل والمواثيق الدولية الإنسانية، لذلك فهي تشكل خطرا كبيرا على مستقبل أبناء اليمن، لان هذه الحركة الكهنوتية السلالية تنشر فكرا سلاليا لا يمت للدين ولا الشرائع ولا الانسانية بصلة.

* الصحفي سعيد الجعفري، يقول: وضعت مليشيا الحوثي مؤخرا شروطا جديدة للقبول في المدارس، ابرزها إلزام الطلاب بالمشاركة في ما يسمى بالمراكز الصيفية ذات الطابع الطائفي، في خطوة اثارت رفضا واسعا بين الاسر التي تخشى استغلال اطفالها فكريا.

واضاف: جماعة الحوثي تستغل الاوضاع المعيشية للأسر، الامر الذي يثير مخاوف من اتساع نطاق الاستقطاب بين فئات عمرية صغيرة، ويتلقى الأطفال في ما يسمى بالمراكز الصيفية التي تقيمها مليشيا الحوثي، خطابًا يكرس مفاهيم العنف والطاعة المطلقة للمليشيا وقادتها.

* وفي سلسلة تغريدات قال الصحفي عبدالكريم المدي: ما تسمى بالمراكز الصيفية الحوثية هي مصانع للحروب والعنف والكراهية، الحوثي يحول الأطفال والشباب إلى وقود حرب وتطرف وعنف وعنصرية تدمر المجتمع وتقضي على المستقبل. واضاف: خطورة المراكز الصيفية الحوثية التي هدفها تفريخ أجيال لا يؤمنون بالسلام والتعايش والخير، فالمراكز الحوثية هي الوجه الآخر الجهنمي، وهي أدوات تدمير وخراب وإرهاب، وايضا هي عبارة عن منظومات لغسل العقول وزراعة العنصرية والطائفية والإرهاب، مشيرا إلى أن جماعة الحوثي، تسير على نهج زعيم الحشاشين الباطنيين، حسن الصباح في صناعة الحشاشين، يعيد الحوثي إنتاج «جيش الطاعة العمياء».

وتابع قائلا: "في مراكز الصيف يصاغ جيل جديد على الصورة نفسها: أطفال يستقطبون باستغلال ظروف أسرهم والابتزاز والخداع، ثم يعزلون لأسابيع تسحق فيها شخصياتهم، ويعبؤون بالولاء المطلق لقيادتهم، ويشحنون بالحقد على خصومهم وحتى على آبائهم، ويدربون على القتال، ليخرجوا منها ككتلة منقادة داخل تنظيم هرمي يقدس السلالة وقادتها ويستهين بالموت في سبيلهم"، لافتا إلى أن "هكذا يغتال الكهنوت الطفولة ليبقى قائمًا على حسابها".

واكد المدي أن مليشيا الحوثي تستثمر حاجة الأسر ومعاناتها الاقتصادية وحرمانها للموظفين من رواتبهم ومن ثم تستقطب الأطفال والشباب بالخداع والشعارات الزائفة وتدفع بهم لمعسكراتها وما تسميه بالمراكز الصيفية وصولا لتجنيدهم في حروبها العبثية التدميرية.. مضيفا: ان المراكز الصيفية الحوثية لا تكتفي بالتأثير الفكري والطائفي وتزييف الدين، بل تمتد إلى تجنيد الأطفال بشكل غير مباشر عبر تمجيد القتال وربط " الواجب الديني " بالمشاركة في الحرب وثقافة العنف والتطرف.

وفيما اكدت تقارير منظمات أممية ودولية ومحلية، ان أكثر من 34 % من الأطفال المغرر بهم تتراوح أعمارهم بين (5 و13 عاماً) ، حيث يتم استغلال براءتهم لزرع مفاهيم الصراع والكراهية، ما يهدد بتنشئة جيل مشوّه فكرياً بعيد عن قيم التعايش والانفتاح.

قال المدي: إن أخطر ما في المراكز الحوثية الصيفية هو استهداف الفئة العمرية الصغيرة، إذا فهي أداة لتجريف وعي الطلاب وتهدد الهوية الوطنية، مشيرا إلى أن الاسرة التي ترسل أطفالها وشبابها لمراكز الحوثي الصيفية تتخلى عنهم وعن براءتهم ومستقبلهم وأحلامهما وأحلامهم .. حافظوا على أولادكم.

واضاف: كارثة نزلت على اليمن اسمها مليشيا الحوثي الإمامية العنصرية التي تجرم بحق الأطفال والشباب ومستقبلهم وتحول حياتهم لدماء وعنف وقتل وإرهاب.

* من جهته، اشار الناشط عبدالله المنيفي، إلى ادوات الضغط التي تستخدمها مليشيا الحوثي على الأسر لدفع أبنائها الى تلك المعسكرات، وقال: الضغط على الاسرة واستغلال الحاجة، والدعاية الممنهجة.. أدوات تُستخدم لدفع الأطفال إلى مسارات خطرة لا يدركون عواقبها.. مؤكدا أن ما يحدث في المراكز الصيفية الحوثية هو امتداد للتهيئة التي تمّت في المدارس، فهم يعتبرونها حاضنة أساسية، وهي تهيئة للتجنيد وللتعبئة الطائفية، وهناك أدلجة وغسيل أدمغة، وتطييف للمجتمع بشكل مهول.

واضاف المنيفي: كل يوم تأخير في تحرير البلاد واستعادة الدولة يكلف كثيراً، وهذه الألغام أشد خطورة من مليوني لغم زرعتها مليشيا الحوثي الارهابية.

وتؤكد المصادر ان مليشيا الحوثي الارهابية تستخدم وسائل مختلفة لاستدراج الأطفال إلى المراكز الصيفية هذا العام، ومن ذلك تقديم وعود بتحسين درجاتهم في امتحانات نهاية العام الدراسي، وإعفائهم من الرسوم في العام الدراسي المقبل، وإغرائهم بالحصول على مكافآت مختلفة مثل الرحلات والهدايا والجوائز.

وتعلم مليشيا الحوثي الارهابية الاطفال الطلاب في دوراتها، ثقافة الموت، وهو ما تؤكده اعترافات قيادات مليشيا الحوثي نفسها بتعظيم أهمية مراكزهم الصيفية وأهدافها، أظهر حجم الكارثة الحوثية في البلاد، وكيف حولت المليشيا المنقلبة على الدولة الناس والشجر والحجر إلى أدوات حرب، وهي تعد دورات تجنيد وتدريب للأطفال على السلاح وتفخيخ عقولهم، وإرسالهم إلى جبهات القتال.

* ويري الصحفي محمد الضبياني، ان ما يجري في مراكز التجنيد الحوثية عملية مسخ فكري ممنهجة، تنتج أجيالًا مشبعة بالكراهية، وخريجي عنف، ووقودا لصراعات تستهدف في مجملها تحول اليمن إلى ولاية خمينية إيرانية غاشمة، مشيرا إلى ان الحوثي حول الأطفال الضحايا إلى خطر محتمل ضد الهوية والمجتمع والدولة.

وأكد الضبياني أن رحلة سنوية تتحول فيها البراءة إلى قنابل موقوته وألغام ناسفة، تحت نير مراكز تجنيد حوثية سلالية مظلمة وأفكار خمينية تعبث بالسلوك والهوية والفطرة والعقيدة.

* من جهته، يقول الصحفي والناشط، عبدالكريم عمران: دمروا التعليم، واختطفوا الأطفال الى مراكز التجنيد والتشييع المغلقة، ليصنعوا منهم وقودًا مليشاوية لحروب السلالة الأمامية. جيل كامل يفخخ بالأفكار الهدامة ويحشى بالحقد، ليتحول إلى قنابل موقوتة تستهدف هوية اليمن وقيمه ووجوده.

* بينما الناشط رشاد الصوفي، يقول: الخطر الحقيقي.. في القريب سنرى جيلا لا مقدسا لديه الا كاهن الكهف وملالي طهران.. جيل متطرف لا يعرف إلا ثقافة الموت خطره لن يقتصر على اليمن فقط.. بل سيشمل الجوار والمنطقة، مضيفا: في كل دول العالم يذهب مختص من المؤسسات الحكومية او الخاصة إلى المدراس لانتقاء الموهوبين واخذهم ورعايتهم كعقول تخدم البلد. وفي اليمن يرسل الحوثي لجانه إلى المدراس لأخذ الطلاب وشحنهم داخل بوابير إلى المراكز الصيفية لتفخيخ عقولهم ومن ثم شحنهم للجبهات وقودا لحروب الحوثي العبثية!

* ويرى المحلل العسكري العميد الركن/ محمد عبدالله الكميم، نشر مقطع فيديو يوضح قيادي حوثي وامامه اطفال وهو يعلمهم خرافات وعقائد محصورة في الحرب والموت، فغرد قائلا: كيف تصنع قطيع بهائمي وكتلة من البلادة والغباء ومستعد للموت من اجل جرذ الكهف الميرندي؟

* الناشط ربيع القرشي، يصف تجنيد الأطفال جريمة حرب مكتملة الأركان والصمت الدولي عنها هو "ضوء أخضر" للمليشيا لتدمير حاضر اليمن ومستقبله هؤلاء الأطفال قنبلة موقوتة لن يتوقف أثرها عند حدود اليمن بل سيهدد أمن المنطقة والعالم أجمع.

* ويقول عبدالباسط البريهي: مليشيا الحوثي تستدرج أطفال أبرياء الى معسكراتها- مراكزها- وتقوم بغسل أدمغتهم بأفكار إرهابية، وتغرس في عقولهم الحقد والكراهية والطاعة العمياء للكهنوت ليكونوا ضحايا لمعاركهم الخاسرة.. مشيرا إلى ان أطفال في عمر الزهور مكانهم المدارس وسلاحهم التعليم للنهوض بالوطن، لكن جماعة تحولهم إلى بارود للقتل والموت الاسود.

ولا تكتفي مليشيا الحوثي بما يسمى بالمراكز الصيفية- عفوا- المعسكرات الصفية الحوثية بالتأثير الفكري والطائفي وتزييف الدين بل تمتد إلى تجنيد الأطفال بشكل غير مباشر عبر تمجيد القتال وربط " الواجب الديني" بالمشاركة في الحرب وثقافة العنف والتطرف. وإنما تذهب إلى استنساخ تجربة الحرس الثوري الايراني، حيث يقومون بغسل أدمغة الأطفال في المدارس بمناهج لمدة 12 سنة تحث على كره العرب والسنة، مما يجعل ادمغتهم مفرغة من العقل والمنطق ومحشوة بالعقيدة الرافضية الحاقدة على العرب والمسلمين السنة.

بعد انكشاف هدف تحشيد طلاب المدارس إلى معسكراتها الصيفية

رفض شعبي يواجه مخطط مليشيا الحوثي في تجنيد الطلاب لمعاركها

اختطاف معلمين ومدراء مدارس.. واشتباكات في محافظات عدة

منصور أحمد

منذ أن جاءت مليشيا الحوثي الارهابية، ذهب عن اليمن الخير، وأتى الشر، فقد الأمن وغاب عن اليمنيين الاستقرار، وحضر مكانهما إرهاب مليشيا الحوثي التي انشأت اوكاره وأسمتها- المراكز الصيفية- وهي في الحقيقة معسكرات للشحن الطائفي وملء عقول النشء وطلاب المدارس، بمفردات الإرهاب والتطرف، وغسل أدمغتهم بثقافة الكراهية، والموت والقتل الذي طال حياة كل شيء على وجه الارض، الانسان والحجر والشجر، ليصل إلى قتل الاباء والاقارب من قبل اولئك الشباب والطلاب الملتحقين بمراكز ودورات الحوثيين.

كما أن هذه الدورات وتلك المراكز التي استنسختها جماعة الحوثي من تجربة الحرس الثوري الايراني، لتسقطها على النشء في المناطق الخاضعة لسيطرتها، ما أدى إلى زعزعة السكينة العامة للمجتمع اليمني، وإغراقه في مستنقع الجريمة، وجرائم جديدة لم يعتادها ابدا، فضربت أمنه وعلاقاته الاجتماعية.

وتعد هذه المعسكرات، منظومة تكرس الطائفية والعنصرية وتنشر الأفكار المتطرفة والارهابية وتُدار بعقلية عسكرية تستهدف عقول الأطفال وتعيد تشكيل وعيهم واستخدامهم لخدمة أجندتها الطائفية العنصرية، مما انعكس آثارا مدمرة لتلك الدورات، فإلى جانب جريمة افقار السكان، اغرقته بالاتجار والترويج المخدرات، وتفشي تعاطيها من قبل فئات الشباب في مناطق سيطرتها، وخاصة الملتحقين بمعسكراتها ودورات معارك حروبها التي لا تنتهي.

هذه الكوارث وثقافة الموت التي اصابت اليمنيين في مقتل وفككت نسيجه الاجتماعي، بدأ أولياء امور اولئك الطلاب، الخطر المحدق، والاهداف التي ترمي إلى تحقيقها المليشيا الحوثية من وراء تنظيمها السنوي لهذه المعسكرات، التي تحشد لها مليشيا الحوثية طلاب المدارس تحت لافتة «المراكز الصيفية»، لشحن عقولهم بالكراهية وبالمعتقدات الطائفية الكافية لتحويلهم من طلاب علم إلى قتلة ومقتولين في معارك حروبها العبثية..

الادراك المتأخر للآباء واولياء امور الطلاب، ادى الى عزوفهم عن الدفع بأبنائهم الى تلك المعسكرات، رغم وسائل الضغط التي لجأت المليشيا إلى استخدام الحضور والمشاركة في تلك الدورات شرط لنجاح ورسوب الطلاب للعام الدراسي الماضي، بل انها ربطت قبول الطالب للدراسة في العام الدراسي القادم فقط لمن يشارك ويحضر هذه المراكز ودوراتها المزعومة، بالإضافة إلى ربط المليشيا شرط حصول الاسر على السلة الغذائية بمدى تفاعلها في التحشيد والدفع بأبنائها وأبناء حيها الى الانضمام إلى تلك الدورات المسماة ثقافية.

إلا أنه مع كل هذه الاساليب التي استخدمتها مليشيا الحوثي، غير أنها-حسب تقارير ومصادر محلية- منيت بالفشل الذريع- في ثني معظم الاباء والاسر عن مواقفها الرافضة التحاق ابنائها بتلك المعسكرات-المراكز- وفي نفس الوقت فشلت حتى في جذب طلاب المدارس اليها كما تفعل سنويا.

العودة لجذرها الإرهابي!

لذلك عادت المليشيا الايرانية السلالية إلى سياستها المعتادة المعروفة، سياسة الاختطافات والاعتقالات للمعلمين والاباء ومدراء المدارس وبعض الاطفال والطلاب.. بل تطور الامر في عدة مناطق لبعض المحافظات إلى اشتباكات بينها وبين المواطنين من جهة، وبينها وبعض عناصرها- المتحوثين- الذين يعرفون اهداف الجماعة الحوثية من تحشيد الاطفال والطلاب للزج بهم الى جبهات المعركة المفصلية.. فتصدرت محافظتا إب وذمار قائمة الاختطافات التي نفذتها المليشيا فيهما. بينما الاشتباكات واتخاذ وضع الاستعداد للقتال، والتعزيزات العسكرية، في محافظتي الحديدة وتعز، حيث اندلعت اشتباكات عنيفة في مديرية جبل رأس بالحديدة، بين عناصر حوثية قادمة من محافظات صعدة وعمران وحجة، وبين عناصر اخرى للمليشيا تنتمي لمديرة جبل رأس، وفي مديرتي شرعب، السلام والرونة بمحافظة تعز، نشبت الاشتباكات، ودفعت المليشيا بتعزيزات عسكرية إلى تلك المناطق.

وفي حين تداول ناشطون مقطع فيديو لأطفال في صفوف المرحلة الابتدائية تسوقهم مليشيا الحوثي إلى «الدورات الصيفية» معسكراتها على متن شاحنة خاصة بنقل الابقار والدواب، لكي يتلقون دروساً في الكراهية والعنف بدل القراءة واللعب، ويرددون شعارات طائفية تحض على القتال، فهذا ليس تعليماً.. هذا تجنيد مبكر للأطفال وزج بهم الى محارق الموت والقتال.

يرى الكاتب والباحث المتخصص بشؤون السلالة الكهنوتية، اللواء حمود بن مسعد الخرام، ان جماعة الحوثي أو الزيدية الحوثية هي فكرة دموية، واكد "قلناها مرارًا: إن الزيدية (#الحوثية) فكرة دموية قائم على العنف"، مشيرا إلى مقطع فيديو لأحد عناصر هذه الجماعة وهو يرعد ويتوعد ويهدد بالموت والقتل.. الخ، وقال: هذا احد احفاد أئمة الزيدية يعترف و يفضح نفسه بنفسه، لمن كان في شك، فهذا إقرارٌ منهم وبين أيديكم. إن لم يعجبك ما نقوله نحن، فاستمع إليهم هم.. "ستجدون الاعتراف واضحًا، بلا تأويل ولا تبرير".

وفي تغريدة أخرى، نشرها على حسابه في منصة (X)، قال الخرام: تدفّقُ أعدادٍ كبيرة من الأطفال اليمنيين الأبرياء إلى مراكز تغيير الفطرة وزرع الحقد على الأمة وتُعلِّم الشرك وتقديس الأشخاص التابعة للحوثية الزيدية.. مشيرا إلى أنها تتزعم وتمثّل الإرهاب بكامل صوره. واعاد اللواء الخرام ذلك إلى سببين رئيسيين: الأول: إهمال بعض الآباء، وانشغالهم بالبحث عن لقمة العيش ومكابدة ظروف الحياة، والثاني: استقطاب الحوثيين للأطفال عبر توفير الحلوى والألعاب وبعض الملابس والرحلات والسكن.. مؤكدا ان أحد الإخوة اخبره بأن الحوثيين كانوا يدّخرون بعض البسكويت الخاص بالمنظمات إلى حين بدء المراكز الصيفية، مشددا على أنه "من هنا يجب أن نستشعر الخطر، ونعمل بجدٍّ على إنقاذ الأطفال من هذا التهديد الذي يمسّ حياتهم ومستقبلهم ومستقبل أمتهم".

وتأتي صرخة اللواء الخرام، لتألمه مما يحدث داخل هذه المعسكرات العنصرية عمل ممنهج لاقتلاع البراءة، وزرع أفكار الصراع والكراهية في نفوس الاطفال، لذلك لم تعد ما تسمى بالمراكز الصيفية سوى واجهة ناعمة لمعسكرات مغلقة تُدار بعقلية عسكرية، حيث يُسلب الطفل حقه في الطفولة ويُعاد تشكيله كأداة للحرب، والجريمة.. حيث يبدأ تجنيد الأطفال بفكرة، يتم فيها فصل الطفل عن أسرته، ومن ثم بناء وعي مشوّه يخدم مشروعًا لا يعرف الشفقة ولا الانسانية، ولا البراءة.

الصحفي وهيب النصاري، يقول: مع رفض اولياء امور الطلبة في محافظة إب للمراكز الصيفية قامت مليشيا الحوثي بفرض شهادة المشاركة في المراكز الصيفية شرطا أساسيا لقبول الطلاب في المدارس الحكومية وهو ما يعتبر تصعيدا خطيرا يستهدف بنية المجتمع اليمني وهويته الوطنية. إلى ذلك كشف الكاتب، عبدالله اسماعيل، عن المنهج الذي يدرس في مراكز ما يسمى بالمراكز الصيفية، قائلا: يتكون المنهج الذي يدرس في مراكز صناعة الارهاب الحوثية الصيفية من (7) كتب بعدد (278) صفحة، بينها ثلاثة كتب من تأليف شياطين، بدر الدين الحوثي، ومحمد بدر الدين الحوثي، واختصارات ملازم حسين بدر الدين الحوثي.. مضيفا: "لأنها تكوينيا غير قادرة على الاستمرار الا في بيئة الحرب، والانقسام المجتمعي، ولأنها بلا مستقبل او حاضنة اجتماعية، تجتهد جماعة الحوثي الارهابية في التمويل والتحشيد لمعسكراتها الصيفية الطائفية والعنصرية، لمحاولة تغيير المعادلة".

جرائم قتل الأقارب .. مرتكبوها عادوا من المعسكرات «المراكز» الحوثية

لم يعرف اليمنيون جرائم قتل الاقارب، إلا خلال العشر السنوات الاخيرة، التي تمكنت خلالها مليشيا الحوثي الارهابية السلالية احكام سيطرتها على مفاصل مؤسسات الدولة وفي مقدمتها مؤسسة التعليم العام الحكومي في البلاد، وكان لها ذلك مطلع سنة2016 لتظهر شيئا اسمه «الدورات الثقافية، والمعسكرات الصيفية»، ساقت الجماعة بالقوة الى مراكز الدورات معظم فئات المجتمع اليمني في المناطق الخاضعة لسيطرتها، مستخدمة وسائل ضغط وتهديد عديدة، حيث ربطت بقاء الدرجة الوظيفية لمن هم موظفون، والحصول على الوظيفة، والحصول على السلة الغذائية، بمدى تفاعلهم مع تلك الدورات الثقافية ظاهريا. بينما هي في الحقيقة معسكرات تجنيد، باطنيا.

واستهدفت مليشيا الحوثي معظم شرائح اليمنيين في مناطق سيطرتها مع التركيز على طلاب المدارس والنشء عموما، من ذوي الاعمار«11-14سنة»، الذين تستطيع تشكيل وعيهم كما تريد وترى، وغسل أدمغتهم بأيدولوجيات متطرفة، لتشكل جيلا ممسوخ الهوية، وجيشا من الارهابيين، قنابل مؤقتة وألغام تنفجر في طريق مستقبل اليمن.

وبعد استكمال استيلاء المليشيا على قرار التعليم سنة 2016، والبدء بتدشين المعسكرات الصيفية، لم تمض سوى سنتين، لتظهر جرائم قتل الاقارب في المناطق الخاضعة لسيطرتها لتتضاعف معدلاتها خلال العشر السنوات من ظهور ما يسمى بالدورات الثقافية والمراكز الصيفية، بأرقام مخيفة ومفزعة. بينما وثقت تقارير دولية استخدام جماعة الحوثي لهذه المراكز كغطاء لتجنيد الأطفال، تمهيدًا للزج بهم في جبهات القتال، في مخالفة صريحة للقوانين الدولية والمواثيق الإنسانية.. مؤكدة ان المليشيا جندت أكثر من 20 ألف طفل خلال السنوات الماضية(2016-2020) عبر هذه الأنشطة، هذا الرقم الذي استطاعت المنظمات الدولية توثيقه من خلال سجلات جماعة الحوثي نفسها، ونشطت مليشيا الحوثي خلال الاربع السنوات الاخيرة(2021-2024)، وفي نفس الوقت تزايد معها تفشي إقدام الابناء العائدين من الدورات والمراكز الحوثية الصيفية على ارتكاب جرائم قتل ابائهم واقاربهم.

إقدام الأبن على قتل والديه، وفي بعض الاحيان على قتل كل افراد الاسرة- ذكورا وإناثا، كبارا وصغارا- والديه واشقائه واعمامه وعماماته، اخواله وخالاته.. جرائم لم يعرفها المجتمع اليمني إلا منذ ظهور ما يسمى بالدورات الثقافية والمراكز الصيفية الحوثية.

وفي هذا الاطار، اكدت احصائيات ميدانية، ان جميع جرائم قتل الاباء والاقارب في المناطق الخاضعة لسيطرة المليشيا الحوثية، ارتكبها ابناء عادوا مما تسميها المليشيا دورات ثقافية، لذلك يحذر اخصائيون في علم الاجتماع واطباء نفسيون من خطورة هذه المراكز وتلك الدورات التي تنظمها جماعة الحوثي لطلاب واطفال المدارس في مراكز ومخيمات مغلقة تقوم فيها بشحن عقول الاطفال والطلاب بأفكار طائفية وأيديولوجيات الكراهية والحقد على كل شيء في الحياة بما فيها تعبئتهم بالكراهية والعقوق ضد والديهم واقاربهم مالم يكونوا مؤمنين بالأفكار التي تعلموها لدى جماعة الحوثي في مراكز اقرب إلى معسكرات الاعتقال التي اقيمت في اوروبا خلال فترة الحرب العالمية الثانية..

وقالت دراسات حديثة: ان قتل الاقارب في نمو سنوي بنسبة 5%، ما يعني عشر سنوات من وجود هذه المراكز- المعسكرات- الحوثية تكفي لتشكيل جيل مؤدلج بأفكار ارهابية متطرفة.

وأضافت: أن إحدى أهم تبعات الانقلاب وسيطرة الميليشيا على مؤسسات الدولة؛ هو التطييف الارهابي والإفقار الجماعي الذي جرد المجتمع اليمني من التي كانت إحدى صفاته، وهي التكافل الاجتماعي؛ لتحل الأنانية مكانها ويغلب طبع الاستئثار.

وحذرت الدراسة من الخطر الذي يتشكل عليه جيل مستقبل اليمن والمنطقة، وان هناك جيشا من الارهابيين مؤدلج بكل مفردات الارهاب وبمفاهيم تسيدها لغة القتل والموت والحرب، والبارود، تشكلها مليشيا إيرانية في شمال اليمن، واستنساخ لتجربة الحرس الثوري الايراني، والمليشيا الشيعية في لبنان وسوريا والعراق.

واكدت أن المليشيا الحوثي منذ انقلابها وسيطرتها على مؤسسات الدولة، وهي تعمل وفق منهجية عنصرية على افقار اليمنيين، لأجل الدفع بأبنائهم إلى الالتحاق بمعسكرات الموت التابعة للمليشيا، ليتم أدلجتهم بأفكار طائفية وتعبئة عقولهم بالكراهية للمجتمع واهاليهم، والعودة إلى من تلك الدورات الى قتل أقاربهم.

كما تعمل المليشيا على إفساد القضاء والامن، والذي معهما فهما في تزايد مضطرد مع هذه الجرائم، فكلما فسد القضاء والأمن، واتسعت دائرة الفقر؛ كما يحدث في اليمن؛ كلما زادت الجريمة بشتى أنواعها، وكلما تمزقت الأواصر الأسرية والعائلية وتحولت إلى خصومات.

وفيما قالت مصادر: «لا توجد إحصائيات دقيقة وموثقة، وهناك ما يشبه التعتيم حول هذه الجرائم، اكدت مصادر خاصة أن ما يسمى بمحاكم مليشيا الحوثي في العاصمة صنعاء وحدها، استقبلت 18 حالة قتل أقارب خلال الأربع الأول لعام 2022، معيدة تفشي ظاهرة جرائم قتل الاقارب التي يرتكبها هؤلاء النشء والشباب العائدين من مراكز الدورات الحوثية بعد شحنهم بثقافة الإرهاب والموت والقتل الحرب والموت الطائفي، وبكل مفردات العنصرية والكراهية والافكار المتطرفة، بالإضافة إلى تلك المخدرات والمنشطات التي تصرفها مليشيا الحوثي لأولئك النشء أثناء فترة تواجدهم داخل تلك المراكز «الصيفية» الشبيهة بمعسكرات الاعتقال، ليعود هؤلاء الملتحقون من الدورات الحوثية إلى اسرهم وقد صاروا مدمنين على تعاطي المخدرات، حتى يكونون ليس امامهم إلا خيارين اثنين احلاهما مرا. إما العودة مستسلما إلى حضن المليشيا، وإما على الاسرة ان توفر لأبنائهم احتياجاتهم واشباع رغباتهم في الادمان، وهو ما تعجز الاسرة تلبيته لظروفها الاقتصادية والمعيشية المتدهورة.

لكن الإحصائية المتوفرة لدى ملفات اجهزة أمن ومحاكم المليشيا الحوثية، تؤكد أن عام 2020 شهد أكثر من 115 جريمة قتل ضد أقارب، وأكثر من 50 بلاغاً بشروع في القتل، في 11 محافظة واقعة خاضعة لسيطرة الميليشيا الحوثية. وأسفرت هذه الجرائم عن سقوط أكثر من 130 قتيلا، وأكثر من 70 جريحاً. بينما العام التالي 2021 شهد سقوط أكثر من 180 قتيلا، ولا توجد تقديرات لعدد الجرحى.

ويعيد مراقبون هذه الظاهرة الى التعبئة الخاطئة التي تقوم بها مليشيا الحوثي لأولئك الاطفال الملتحقين في تلك الدورات وتلك المراكز، وما تدرسهم فيها من مفردات الكراهية والحقد، بالإضافة إلى اشتهار هذا النوع من الجرائم عبر وسائل التواصل الاجتماعي؛ وحمل السلاح باستمرار والاستعراض به من قبل شباب شاركوا في الدورات الثقافية والمعسكرات الصيفية وانتمائهم إلى جماعة الحوثي أو مشاركتهم في القتال.

من جهتها ترى الطبيبة النفسية آمال الريامي، إلى ان المراهقين يتحولون إلى ألغام من منظور نفسي، وأن أحد أسباب جرائم قتل الأبوين مثلاً، هو إحساس الولد أن والديه تخليا عنه، مع التعبئة المتطرفة والطائفية التي يتلقاها بمعزل عنهما، وعند حدوث خلافات معهما يكون الولد مستعداً للاعتداء عليهما، بل وحتى قتلهما..

وأشارت الطبيبة النفسية- في تصريح لها نشرته صحيفة «الشرق الاوسط» أن دور الحرب، «خصوصاً عندما تسيطر ميليشيا خارجة عن القانون على المشهد العام، وتمارس العنف أو تحوله إلى نهج؛ وتجعل من أفرادها أبطالاً، وتمنحهم السلطة والحصانة دون وجه حق، إضافة إلى ما يلاقونه مقابل خدماتهم للميليشيا من مكافآت وأموال، فيتحولون إلى نموذج للشباب وحتى الأطفال، ويصبح العنف هو الوسيلة للحصول على المكانة والمهابة، وهذا الأمر بقدر ما يدفع الشباب والمراهقين للحصول عليه؛ فإنهم يبدأون ممارسة العنف في محيطهم العائلي، وغالباً ما تكون النساء أو كبار السن ضحاياهم المفضلين».

26 سبتمبر

العدد (2242) الخميس 6 ذو القعدة 1447هـ
الموافق 23 أبريل 2026م

في ضوء قانون العقوبات العسكرية وقانون الخدمة في القوات المسلحة اليمني

جرائم الإخلال بمقتضيات النظام العسكري

صلاح القميري

تمثل جرائم الإخلال بمقتضيات النظام العسكري الركن الرادع في القانون العسكري اليمني، حيث تتكامل فيها أحكام قانونين رئيسيين:

1 – قانون الخدمة في القوات المسلحة والأمن رقم (67) لسنة 1991م يحدد الواجبات والأعمال المحرمة والمخالفات الانضباطية.

2 – قانون الجرائم والعقوبات العسكرية رقم (21) لسنة 1998م يحول المخالفات الجسيمة إلى جرائم يعاقب عليها بالطرد أو الحبس.

أولاً: أحكام الباب التاسع من قانون الخدمة في القوات المسلحة.

الفصل الأول: واجبات العسكريين (المواد 54-57).

المادة (54): اليمين العسكرية.

النص: يقسم العسكري عند بدء خدمته: "أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصاً على النظام الجمهوري، وأن أنفذ أوامر رؤسائي الحقة، وأن أقوم بجميع واجباتي بشرف وأمانة وإخلاص. "اليمين هو عقد الثقة بين العسكري ووطنه، فمن نقضه فقد خان الأمانة التي منحته إياها الدولة.

المادة (55): الطاعة والتبليغ.

النص: يلزم العسكري بطاعة رؤسائه، وتنفيذ أوامرهم الحقة، ويبلغ فوراً عن أي معلومات تتصل بأمن البلد.

فالطاعة تخلق الانضباط، والتبليغ يحمي الأمن. والعسكري عين المؤسسة وأذنها قبل أن يكون منفذاً.

المادة (56): السلوك العام وهذا النص يلزم على العسكري أن يحافظ على الشرف والسمعة، ويتصرف بأدب مع الجميع، ويحافظ على المظهر اللائق، ولا يستخدم صفته العسكرية في منفعة شخصية؛ لأن العسكري هو وجه الدولة، فسلوكه يعكس هيبتها، وسوء سلوكه يسيء إلى المؤسسة بأكملها.

المادة (57): السلطات والمسؤوليات، فهذه النصوص تحدد سلطات ومسؤوليات العسكريين في شؤون الخدمة والقيادة والعقوبات والضبط العسكري على حدود واضحة، لا على سلطة مطلقة أو فوضى.

الفصل الثاني: الأعمال المحرمة على العسكري (المواد 58-62).

المادة (58): هذه النصوص تحظر الانتماء السياسي، وتحرم على العسكري الانتماء إلى أي حزب أو هيئة سياسية مهما كان نوعها أو اتجاهها، كون القوات المسلحة فوق الأحزاب، وولاؤه للدولة وحدها، لا لفصيل سياسي، الحزبية تفرق والجيش يوحد.

المادة (59): يحظر النص إفشاء الأسرار، ولا يجوز للعسكري إفشاء معلومات سرية، ويبقى ملتزماً بالكتمان حتى بعد ترك الخدمة، فالسر العسكري أبدي لا يسقط بالتقاعد، فمن عرف سراً ظل أميناً عليه مدى الحياة.

المادة (60): حظر الاحتفاظ بالوثائق السرية. وهذا النص يلزم للعسكري الاحتفاظ بأي وثائق سرية لنفسه، حتى لو كانت خاصة بعمله. الأسرار ليست ملكاً للفرد، بل للمؤسسة، والاحتفاظ بها خارج الضوابط خطر على المؤسسة العسكرية.

المادة (61): حظر مزاولة الأعمال التجارية. وهذا النص يحظر على العسكري مزاولة أي عمل تجاري بالذات أو بالواسطة، خاصة ما يتصل بعمله، ويمنع تضارب المصالح، ويحمي العسكري من الابتزاز، ويحافظ على نزاهة قراره.

المادة (62): حظر الزواج من غير يمنية. النص لا يجوز للعسكري الزواج من غير يمنية، وذلك لما فيها حماية لأمن القوات المسلحة من أي اختراق محتمل عبر العلاقات بالزواج من أجنبية.

الفصل الثالث: العقوبات الانضباطية (المادة 63).

العقوبات الانضباطية تشمل: اللوم، الإنذار الشفوي أو الكتابي، منع الخروج من المعسكر، زيادة الخدمات حتى خمس مرات على أن لا تكون متوالية، التوقيف في مقر المعسكر حتى 30 يوما، الخصم من الراتب حتى 30 يوما بحيث لا يزيد الخصم عن 15 يوما في الشهر، تأخير الأقدمية لمدة لا تزيد عن سته أشهر.

ويحرم التعذيب الجسدي والألفاظ البذيئة التي تمس بكرامة العسكري. تدرج في العقاب يبدأ بالتنبيه وينتهي بالحبس، فلا يُعاقب العسكري بشدة إلا إذا استنفدت الحلول.

ثانياً: أحكام الفصل الثالث عشر من قانون الجرائم والعقوبات العسكرية. جاءت المادة (69) تحت عنوان: "جرائم الإخلال بمقتضيات النظام العسكري"، ونصها: "يعاقب بالطرد أو بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات، أو بجزاء يتناسب مع نتائج الجريمة كل شخص ارتكب إحدى الجرائم الآتية:

أ- اتهم شخصاً آخر بتهمة لو صحت لأوجبت عقاب ذلك الشخص.

ب- ارتداؤه رتبة عسكرية بطريقة غير مشروعة.

ج- انتماؤه إلى أي حزب أو هيئة سياسية أو الترويج لها في أماكن القوات المسلحة.

د- إفشاؤه معلومات سرية أو عدم التزامه بالكتمان، أثناء الخدمة أو بعد تركها".

ثالثاً: التطابق بين القانونين.

الجريمة في قانون الخدمة العقوبة الانضباطية العقوبة الجنائية.

البلاغ الكاذب المادتان (55) و(56) لوم، إنذار، خصم، توقيف طرد، حبس 3 سنوات.

ارتداء رتبة بغير حق.

المادة (56) لوم، إنذار، خصم، توقيف طرد، حبس 3 سنوات.

الانتماء السياسي المادة (58) عقوبات انضباطية طرد، حبس 3 سنوات.

إفشاء الأسرار المادتان (59) و(60) عقوبات انضباطية طرد، حبس 3 سنوات.

رابعاً: الدلالات من التطابق.

1 – التدرج في العقاب يبدأ خفيفاً (لوم، إنذار) ثم يتصاعد (خصم، توقيف) ثم يصل إلى الجانب الجنائي (حبس، طرد). العسكري يُمنح فرصاً للإصلاح قبل الردع.

2 – القانون لا يعاقب على تأخير موعد فقط، بل على ما يمس جوهر المؤسسة: الثقة (البلاغ الكاذب)، والولاء (السياسة)، والأمن (الأسرار).

3 – ممارسة التجارة أو الزواج من أجنبية. (المادتان 61، 62) مخالفات انضباطية ولم تتحولا إلى جريمة؛ لأن أثرهما أقل خطراً على النسيج المعنوي للمؤسسة.

4 – كتمان الأسرار واجب حتى بعد التقاعد، بينما تسقط باقي الواجبات بانتهاء الخدمة. فالسر العسكري لا يموت بصاحبه.

4 – الضرر عقوبة "جزاء يتناسب مع نتائج الجريمة" تعني أن القاضي يقدر العقاب بحسب حجم الضرر الفعلي، لا بحسب الفعل المجرد.

5 – المادة (55) توجب التبليغ، والمادة (69/أ) تجرّم البلاغ الكاذب. فالعسكري مطالب بالإبلاغ الصادق، ومُحرَّم عليه الاتهام الكيدي.

خلاصة:

أولا: قانون الخدمة في القوات المسلحة يضع القواعد الأخلاقية والسلوكية ويوقع عقوبات انضباطية للمخالفات البسيطة.

ثانيا: قانون الجرائم والعقوبات العسكرية يحول المخالفات الجسيمة إلى جرائم يعاقب عليها بالطرد أو الحبس.

وبالتالي ما هو محرم في قانون الخدمة قد يصبح جريمة في قانون الجرائم والعقوبات إذا بلغت خطورتها حد الإخلال الجسيم بمقتضيات النظام العسكري، وبهذا التدرج، يحمي المشرع اليمني القوات المسلحة من التفكك، ويحفظ للعسكري كرامته، فلا يُعاقب عقاباً جنائياً على هفوة عابرة، بل على ما يهدد وجود المؤسسة ذاتها.

وعي المجتمع..
قوة الإدراك حين تتحول إلى بناء

المستشار سالم سلمان *

في لحظات التحول، لا تُقاس قوة المجتمعات بما تملكه من أدوات، بل بوعي يُحسن توظيفها. فالقوة بلا إدراك قد تُهدر، أما الوعي فيحوّل الإمكانات المحدودة إلى مسارٍ منتجٍ للاستقرار.

في اليمن عمومًا والجنوب على وجه الخصوص، لم يعد الوعي المجتمعي عنصرًا مكمّلًا، بل شرطًا لازمًا. فالأزمات الممتدة لا تُضعف الموارد فقط، بل تُربك الأولويات وتفتح المجال لقراءات متباينة، قد تتصادم حين يغيب الفهم المشترك. وهنا تتجلى قيمة الوعي بوصفه قدرة جماعية على قراءة الواقع كما هو، وإدراك حدود الممكن دون استسلام أو تهور.

التجارب الناجحة تُظهر أن الوعي لا يُلغي الاختلاف، بل يُديره؛ ولا يُضعف التعدد، بل ينظمه ضمن مصلحة عامة. في المقابل، يبدأ التآكل حين تُختزل القضايا الكبرى في شعارات، ويُستبدل النقاش المسؤول بضجيج لا يُنتج حلولًا. المشكلة ليست في تعقيد الواقع، بل في طريقة قراءته.

بناء الوعي مسؤولية مشتركة: دولة تُقدّم نموذجًا في الانضباط والشفافية، ونخب ترتقي بخطابها من توصيف الأزمة إلى الإسهام في حلها، وإعلام يوازن بين الحقيقة وحفظ التماسك، وقطاع خاص شريك في الاستقرار، ومواطن هو محور هذه المعادلة وغايتها.

ويظل الاقتصاد عاملًا حاسمًا في تشكيل الوعي؛ فحين تتحسن المعيشة وتُدار الموارد بكفاءة، يتعزز الشعور بالمسؤولية المشتركة. أما تدهور الأوضاع فيدفع نحو سلوكيات قصيرة الأمد تُضعف – في مجموعها- قدرة المجتمع على البناء المستدام.

ما نحتاجه ليس إلغاء الاختلاف، بل إدارة واعية له، تُفعّل مكامن القوة لدى الجميع لصالح هدف مشترك، دون انتقاص من أي طرف. فالتكامل لا يعني الإلغاء، بل توظيف الاختلاف ضمن رؤية أوسع.

إن الوعي المجتمعي، حين ينضج، يعيد ترتيب الأولويات، ويقلّص مساحات الخلاف غير المنتج، ويدفع نحو الانتقال من إدارة الأزمات إلى بناء مؤسسات دولة قادرة على الاستمرار. فالاستقرار لا يُفرض من الخارج، بل يُبنى من الداخل، وركيزته الأولى: وعيٌ مسؤول. والله ولي التوفيق.

* نائب وزير الصناعه والتجارة

معايير الترقيات والحوافز والمكافآت في الوظيفة العسكرية:

أثر العمل بها على الأداء والانضباط والتميّز والنتائج المترتبة على إهمالها (٣-٣)

القاضي/ عقيل تاج الدين

الترقية استحقاقاً وحافزا ووسيلة لتقوية الانتماء والانضباط المؤسسي

تُعدّ الترقيات والحوافز والمكافآت في البيئة العسكرية من أهم الأدوات التي تقوم عليها كفاءة القوات المسلحة واستقرارها وانضباطها؛ إذ لا تقوم المؤسسة العسكرية على السلاح والخطط والتنظيم فحسب، وإنما تقوم – قبل ذلك – على الإنسان العسكري الذي يتحمل عبء الواجب، ويؤدي الخدمة في ظروف قد تكون شاقة أو استثنائية أو خطرة، ويُنتظر منه الانضباط والطاعة والجاهزية والتضحية. ومن ثمّ فإن أي حديث عن معايير الترقيات والحوافز والمكافآت في الوظيفة العسكرية ليس حديثاً عن مزايا مالية أو تنظيمية مجردة، بل هو حديث عن العدالة العسكرية، والانضباط القيادي، وبناء الروح المعنوية، وصناعة الكفاءة القتالية، وحماية المؤسسة من الاختلال الإداري.

وتواصلاً لهذا الموضوع، إليك عزيزي القارئ الحلقة الثالثة- الأخيرة- منه:

سادساً: النتائج المترتبة على إهمال هذه المعايير في الوظيفة العسكرية

إذا كانت معايير الترقيات والحوافز والمكافآت تمثل إحدى دعائم الانضباط والعدالة العسكرية، فإن إهمالها أو غموضها أو سوء تطبيقها يؤدي إلى نتائج خطيرة، بل قد تكون في البيئة العسكرية أشد خطراً من البيئات المدنية؛ لأن أثرها لا يقتصر على الشعور الفردي بالظلم، بل قد يمس الروح المعنوية، والانضباط، وسلسلة القيادة، والثقة في القرار القيادي.

فأول ما يترتب على إهمالها هو شيوع الشعور بالغبن والتمييز داخل الصف العسكري. فإذا رأى الأفراد أن الترقية تُمنح لمن لا يستحق، أو أن المكافآت تذهب إلى المقربين، أو أن من تحملوا المشقة والخطر لا يجدون تقديراً، بينما ينال غيرهم الامتيازات دون استحقاق ظاهر، فإن ذلك يولّد حالة من الاستياء الصامت قد لا تظهر في صورة اعتراض مباشر بسبب طبيعة النظام العسكري، لكنها تظهر في صورة أخطر، وهي تآكل الحافز الداخلي وضعف الثقة المعنوية.

ومن النتائج المباشرة أيضاً انخفاض الدافعية والانكماش المهني؛ إذ يصبح كثير من الأفراد مقتنعين بأن الجهد الإضافي لا طائل منه، وأن الانضباط العالي أو المبادرة أو التضحية لا تقود بالضرورة إلى تقدير عادل. وعندئذٍ يتجه بعضهم إلى أداء الواجب في حدوده الدنيا، دون روح أو رغبة في التفوق، وهو ما يضعف الأداء العام تدريجياً.

كما يؤدي إهمال هذه المعايير إلى انتشار اللامبالاة والروتين العسكري، وهو أمر شديد الخطورة؛ لأن المؤسسة العسكرية لا تحتمل الذهنية الروتينية في مواقع تحتاج إلى يقظة دائمة، وانضباط صارم، واستجابة فورية. فإذا شعر العسكري أن النظام لا يفرّق بين المجتهد والمقصر، فإن روح المبادرة تنكمش، ويحل محلها السلوك الآلي البارد.

ومن أخطر النتائج كذلك إفساد مفهوم القيادة؛ إذ إن الترقية غير العادلة قد تفضي إلى صعود من لا يملك الكفاءة أو الحزم أو الرؤية أو القدرة على ضبط الأفراد، فتصل عناصر ضعيفة أو غير مؤهلة إلى مواقع قيادية. وهذه النتيجة لا تتوقف عند خلل إداري بسيط، بل قد تؤدي إلى سوء توزيع المهام، وضعف الانضباط، وتراجع الجاهزية، وخلل اتخاذ القرار، واهتزاز ثقة المرؤوسين بقادتهم.

ويترتب على إهمال المعايير أيضاً تعزيز المحاباة والشللية داخل الوحدات، بحيث يتحول التقدير من معيار مؤسسي إلى معيار شخصي، ويصبح الولاء للأشخاص بديلاً عن الولاء للنظام. وهذه من أخطر الظواهر في المؤسسة العسكرية؛ لأنها تُضعف هيبة القاعدة العامة، وتُربك مفهوم العدالة، وتفتح الباب أمام ازدواجية المعايير.

كذلك، فإن غياب المعايير العادلة قد يؤدي إلى خسارة الكفاءات العسكرية، إما بخروجها متى سنحت الفرصة، أو ببقائها في الخدمة مع فقدان الحماس والانتماء الفعّال. وهذه الخسارة في البيئة العسكرية لا تُقاس بعدد الأفراد فقط، بل تُقاس بما يُفقد من خبرة، وقدرة، وروح، واستعداد للتضحية.

سابعاً: الآثار القانونية والتنظيمية لإهمال هذه المعايير في النظام العسكري

من الناحية القانونية، فإن قرارات الترقية أو الحرمان من الترقية أو منح الحوافز أو المكافآت – وإن كانت في بعض النظم العسكرية تخضع لقدر من السلطة التقديرية – إلا أن هذه السلطة ليست مطلقة، بل تظل محكومة بمبادئ المشروعية، وعدم إساءة استعمال السلطة، والمساواة، والسببية، واحترام اللوائح والتعليمات النافذة. فإذا صدر القرار على غير أساس موضوعي، أو بني على اعتبارات شخصية، أو طُبّق بصورة انتقائية، أو تم تجاوز شروطه النظامية، فإن ذلك قد يثير شبهة الانحراف بالسلطة أو التعسف في استعمالها.

كما أن تجاهل المعايير المعلنة أو تطبيقها على بعض الأفراد دون بعض قد يثير إشكالاً يتعلق بالإخلال بمبدأ العدالة العسكرية وتكافؤ الفرص داخل الخدمة. وقد يكون من نتائج ذلك كثرة التظلمات العسكرية، واتساع دائرة الاعتراضات الإدارية،

ومن الناحية التنظيمية، فإن إهمال هذه المعايير يضعف قدرة القيادة العليا على ضبط السلطة التقديرية للقيادات الأدنى، لأن غياب الضوابط المكتوبة أو ضعفها يجعل التطبيق مرهوناً بالمزاج القيادي أو الأعراف غير الرسمية. وفي هذا خطر بالغ؛ لأن المؤسسة العسكرية بطبيعتها تعتمد على الانضباط في الأوامر والضبط في السلطات، فإذا فُقد الضبط في مسائل الترقيات والتقدير، فُتح الباب لاضطراب داخلي لا تظهر آثاره دائماً بصورة مباشرة، لكنه يتراكم بمرور الوقت.

ثامناً: الضوابط المثلى لضمان سلامة التطبيق في الوظيفة العسكرية

ولكي تؤدي معايير الترقيات والحوافز والمكافآت دورها الصحيح داخل المؤسسة العسكرية، فلا بد من توافر جملة من الضوابط العملية والتنظيمية.

أول هذه الضوابط هو: وجود لائحة أو تعليمات مكتوبة وواضحة تحدد شروط الترقية، وعناصر المفاضلة، وأنواع الحوافز، وأسباب منح المكافآت، وحالات الحرمان أو التأجيل، على نحو يحقق الوضوح ويقلل مساحة الاجتهاد غير المنضبط.

وثانيها: اعتماد نظام تقييم موضوعي متعدد العناصر، بحيث لا يُبنى القرار على عنصر واحد فقط، بل يراعي مجموعة متكاملة من المؤشرات، مثل: الكفاءة المهنية، والانضباط، والسجل التأديبي، واللياقة، ونتائج الدورات، والتقييم الميداني، والقدرة القيادية، والإنجازات الخاصة، والعمل في الظروف الصعبة أو الاستثنائية.

وثالثها: ضرورة توثيق أسباب القرارات، لا سيما في الحالات التي يثار حولها التنافس، أو يُحتمل فيها الاعتراض. فالتوثيق لا يهدف فقط إلى حماية حق العسكري، بل يحمي أيضاً القائد أو الجهة المانحة للقرار، ويجعل القرار قابلاً للدفاع عنه عند المراجعة.

ورابعها: إشراك لجان مختصة أو مستويات مراجعة متعددة في القرارات المهمة، خاصة الترقيات النوعية أو المكافآت الكبيرة أو الترشيحات للمواقع الحساسة. فكلما تعددت مستويات الفحص، قلت احتمالات الانحراف الشخصي، وتعززت الحيادية.

وخامسها: تحقيق التوازن بين السرية والشفافية؛ فالعمل العسكري قد يفرض أحياناً قدراً من السرية أو التحفظ، لكن ذلك لا يعني الغموض المطلق. فمن الممكن – بل من الواجب – إعلان القواعد العامة والمعايير الأساسية، ولو بقيت بعض التفاصيل الفنية أو الأمنية في نطاقها الخاص.

وسادسها: تفعيل آلية تظلم منضبطة تُمكّن العسكري من مراجعة القرارات التي يرى فيها غبناً، ضمن إطار يحفظ النظام العسكري وهيبة القيادة، وفي الوقت نفسه يضمن عدم تحول السلطة التقديرية إلى سلطة مغلقة لا تُراجع.

خاتمة

وخلاصة القول: فإن معايير الترقيات والحوافز والمكافآت في الوظيفة العسكرية ليست مجرد أدوات تنظيمية ثانوية، وإنما هي من أهم الدعائم التي تقوم عليها العدالة العسكرية والانضباط المؤسسي والكفاءة القيادية والجاهزية العامة. فهي التي تجعل الترقية استحقاقاً لا منحة، وتجعل الحافز وسيلة لتقوية الانتماء والانضباط، وتجعل المكافأة ترجمة عملية للتضحية والتميز والبطولة والإنجاز.

وحين تُطبّق هذه المعايير بوضوح وعدالة ومشروعية وموضوعية، فإنها ترفع الأداء العسكري، وتعزز الجاهزية، وتقوي الروح المعنوية، وتدعم الثقة بين الفرد العسكري وقيادته، وتُخرج القيادات الأكفأ، وتحد من المحاباة والاضطراب الإداري. أما إذا أُهملت أو غُمّضت أو أُسيء استعمالها، فإن آثار ذلك لا تقف عند حدود حرمان فرد من حقه، بل تمتد إلى إضعاف الدافعية، وتراجع الانضباط، وانخفاض الكفاءة، واهتزاز الثقة، وصعود غير المؤهلين، وتكريس المحاباة، وإضعاف مشروعية القرار العسكري.

ومن ثمّ، فإن العناية بهذه المعايير ليست ترفاً تنظيمياً، بل هي ضرورة قانونية وإدارية وعسكرية، تفرضها طبيعة الوظيفة العسكرية ذاتها، وتستلزمها مصلحة القوات المسلحة، ويقتضيها واجب الحفاظ على مؤسسة يفترض فيها أن تكون أكثر المؤسسات انضباطاً وعدالة وقدرة على ربط الامتياز بالاستحقاق.

نخلص في الختام إلى:

أن معايير الترقيات والحوافز والمكافآت في الوظيفة العسكرية تمثل الميزان الحقيقي الذي تُقاس به عدالة المؤسسة العسكرية في توزيع الفرص وتقدير الجهد والانضباط والتضحية. فإذا أُحسن وضعها وتطبيقها، صُنعت الانضباط والتميّز والولاء والكفاءة القيادية، وإذا أُهملت أو أُسيء استعمالها، ولّدت الظلم، وأضعفت الروح المعنوية، وأفسدت التدرج القيادي، وأضرت بسلامة الأداء العسكري ومشروعية القرار الإداري.

حرب العصيد.. الوجه الخفي لحكم الإمام يحيى

د. صادق القاضي

قدّم الباحث والمؤرخ بلال محمود الطيب في كتابه (حرب العصيد.. جنايات يحيى حميد الدين على اليمنيين) قراءةً صادمة ومغايرة لمرحلة حكم الإمام يحيى، كاشفًا جانبًا مسكوتًا عنه من تاريخ اليمن الحديث، ومستعرضًا تلك الحقبة من زاوية الناس المقهورين. كما تتبّع الحركات الفلاحية المسلحة التي واجهت الكهنوت، وحلّل العلاقة المركّبة بين الإمامة والقبيلة في تكريس الاستبداد، مقدّمًا تشريحًا اجتماعيًا واقتصاديًا لآليات الجباية والتجويع التي شكّلت جوهر ما أسماه بـ(الحرب الاجتماعية الصامتة).

بعيدًا عن السرديات التقليدية لقصور الحكم، شرّح الطيب في كتابه الوجـــه الأكثر قتامة للإمامة، وفتح نافذة وعي تجاه جذور المعاناة الراهنة. وهو استقصاء تاريخي يثبت أنَّ الاستبداد، حين يتلحّف بالدين، لا ينتج سوى الجهل والجوع وتمزيق النسيج الاجتماعي. فالكتاب صرخة في وجه الكهنوت، وتذكير بأنَّ معركة الوعي تمثّل الحصن الأخير ضد عودة زمن الجبايات وعبودية الإمامة.

حرب وجودية

يُعدّ الكتاب من أهم الإضافات النوعية والمميزة للمكتبة اليمنية الحديثة، ليس فقط لأنّه مثير وعميق وثري معرفيًا؛ بل أيضًا لأنّه ممتع وحافل بالتفاصيل الدرامية الشيقة، والحيثيات التراجيدية التي صبغت تاريخ اليمن في النصف الأول من القرن الماضي.

يتألّف الكتاب من حوالي 500 صفحة، وصدر عن مؤسسة أروقة للدراسات والترجمة والنشر بالقاهرة عام 2023م. وعنوانه (حرب العصيد)، عنوان ذكي وطريف مستقى من الحياة واللغة الشعبية اليمنية، ويتضمن السخرية، كما يعبر بمرارة عن عبثية المعاناة اليمنية في عهود الجوع والفقر والكهنوت. فالعصيد أشيع وأرخص وجبة يمنية، وأبسط رموز الحياة وآخر مقومات البقاء للفقراء، ومن لا يملك العصيد فهو لا يملك ما يأكله هو وأسرته وأطفاله؛ ومن ثمّ فإن انتزاع العصيد من أفواه الفقراء يعني تركهم وجهًا لوجه أمام الموت جوعًا، في آخر معركة وجودية ومصيرية للبقاء.

هكذا كان عساكر الإمامة يفعلون مع المزارعين الفقراء المغضوب عليهم؛ يقتحمون بيوتهم، ويقيمون فيها، ويشترطون تقديم الذبائح لهم بالقوة، ويأكلون كل شيء قابل للأكل، حتى العصيد الذي يقتاتون عليه ويطعمون به أطفالهم. وكما أنَّ الإمام يحيى هو الذي ابتكر هذا التعامل السادي، فقد ابتكر هو نفسه مصطلح (حرب العصيد) لهذه العملية التي كان يأمر عساكره بها.

أما العنوان الفرعي: (جنايات يحيى حميد الدين على اليمنيين)، فيحدد بدقة الموضوع والمدى الزمني الذي يتناوله الكتاب، وهو حقبة حكم الإمام يحيى حميد الدين (1904 - 1948م)، وكيف كانت سياساته بمثابة حروب وجودية ضد اليمنيين.

المؤلف بلال الطيب، مثقف كبير، وباحث متمرس، معروف بدراساته التاريخية التي تتناول التاريخ السياسي والاجتماعي لليمن الحديث، وبالذات تاريخ الإمامة والصراعات السياسية والمذهبية في اليمن، وله كثير من الكتابات والعديد من المؤلفات في هذا المجال، منها: كتاب (المتاهة.. الحلقات المفقودة للإمامة الزيدية في اليمن)، الذي تناول فيه تاريخ 1150 عامًا من صراع الأئمة الزيديين في اليمن، وتأثير أحداث دولية مثل ثورة الخميني في إيران.

أهمية الكتاب ومحاوره

من مميزات كتاب (حرب العصيد) أنّه يفتح نافذة نادرة على ظاهرة تاريخية مهمشة مسكوت عنها من تاريخ اليمن، أو لم يتم تناولها بشكل مستقل، مما يجعل الكتاب رائدًا في مجاله. فالكتاب لا يكتفي بسرد الأحداث، بل يقدّم تأريخًا موازيًا من زاوية جديدة، أي من منظور الشعب والناس المقهورين.

يتألف الكتاب من توطئة وأربعة فصول وصور مرفقة، وينحو المؤلف في توزيع مضامينه منحىً جغرافيًا وسوسيولوجيًا، فيقسّم البلاد إلى مناطق، ويعرض لكل منها خصوصية الصراع فيها، رابطًا بين الاضطهاد السياسي والانهيار المعيشي والتجزئة الاجتماعية التي زرعها الإمام يحيى في المجتمع اليمني.

تحت عنوان (توطئة لا بد منها) مهّد المؤلف لكتابه بتحديد موضوعه وقضيته، وتوصيف حكم الإمام يحيى بأنّه نظام تسلطي مغلق جعل من العزلة السياسية والاقتصادية سلاحًا ضد التنوير. كما حدد نوعية الصراع: صراع المركز مع الأطراف، وهو قريب من صراع البداوة والحضارة القديم.

وقد حدد أسباب هذا الصراع السرمدي في اليمن بعنصرين رئيسيين هما: الأول: القبيلة السياسية: عملًا بحكمة محمد جابر الأنصاري "فتش عن القبيلة"، اتجه المؤلف إلى دراسة القبيلة ودورها في تاريخ اليمن السياسي، وكيف تعاملت مع الدولة وفرضت عليها قيمها التراتبية، وخلقت مراكز قوى داخل الدولة وخارجها. ركّز على القبيلة السياسية في شمال الشمال اليمني؛ فبخلاف القبيلة في الجنوب والغرب التي تفككت حسب مقتضيات التطور الاجتماعي، استمرت القبيلة في الشمال متماسكة وتوسع نفوذها، خاصة قبائل همدان. الثاني: الإسلام السياسي: للإسلام السياسي، بكل فصائله عمومًا، آثار تاريخية مدمرة، وقد ركّز المؤلف بشكل خاص على "الإسلام السياسي" لنظام الإمامة وتجربته التاريخية في اليمن، ودوره في تكريس تمزق النسيج الاجتماعي، ومسخ الفكر، وجعل القضايا والأهداف أخروية، وتكريس الطبقية وغيرها من مظاهر العنصرية والانحطاط.

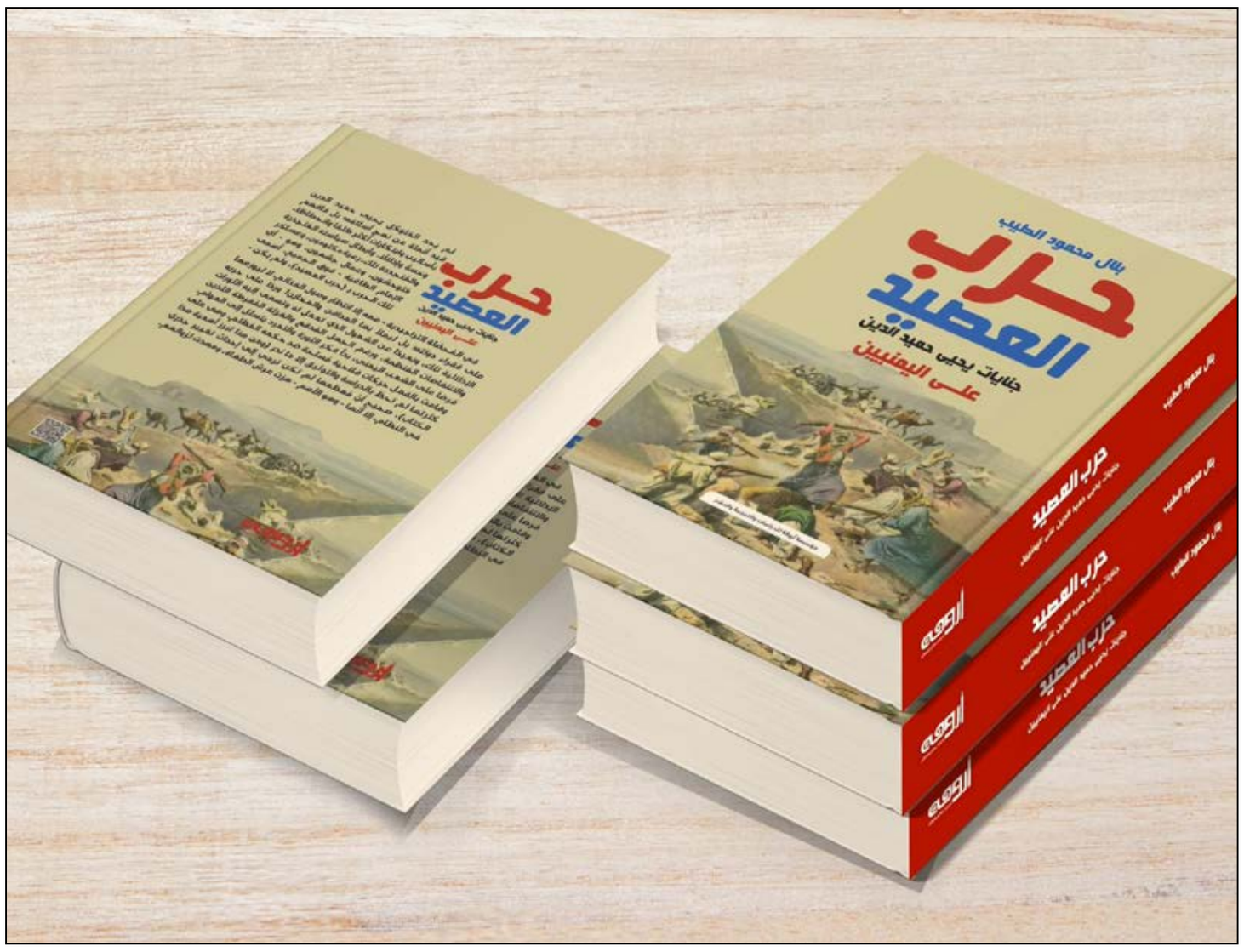

ثم تناول تكامل القبيلة السياسية والإسلام السياسي، وخطورة اقتران العصبية القبلية بالعصبية الدينية، والشراكة بين هذين العنصرين في التجربة اليمنية، حيث تمكنت الإمامة منذ مؤسسها الأول من التسلل إلى اليمن عبر اختراق القبيلة اليمنية بالمذهب الزيدي الهادوي.

ومن ثم بدأ التخادم التاريخي بين الطرفين؛ حيث وفّر المؤلف نماذج تاريخية لهذا التخادم ومراحل هذه الشراكة وكيفيتها: الإمامة جعلت القبيلة أداة بيدها لضرب بقية المكونات اليمنية، وفي المقابل ساعدت القبائل على التمدد والاستيلاء على أراضٍ في المناطق الأخرى، والاستيطان والتسيّد فيها، وتوزيع الأراضي الخصبة على المشايخ وفق نظام الإجبار والضم والإلحاق. بهذه اللعبة -حسب المؤلف- أنعش الأئمة أسوأ ما في القبيلة اليمنية من بداوة وعنف ونزعة للفيد والاستيطان.

تطرق المؤلف أيضًا إلى ظاهرة كيف أنَّ أئمة كهنوتيين فشلوا في بلدانهم، ووفّرت لهم اليمن ملجأ وبيئة مناسبة ليصبحوا أئمة وقادة، كالإمام يحيى بن الحسين الرسي الذي كان ضعيفًا في بلاد الشرق، وجاء إلى صعدة وتملك بها. وهو ما يذكر بالمثل العربي: "إنَّ البغاث بأرضنا يستنسر". والبغاث نوع صغير ضعيف من الطير بخلاف النسر أقوى الطيور. والمقصود بالمثل: إنّ البغاث بأرضنا يستنسر، أي يصبح نسرًا؛ يُضرب مثلًا للرجل يكون ضعيفًا ثم يقوى، وأنّ الضعيف الجبان بأرضنا يصير شجاعًا. وقيل معناه: إنّ الضعيف يستضعفنا وتظهر قوته علينا، وعلى هذا إذا أريد الافتخار قيل: إنَّ البغاث في أرضنا لا يستنسر.

تناول المؤلف أيضًا ممارسات الأئمة في التنكيل باليمنيين واستحداث بنود كثيرة للإتاوات وسلب الأموال، وكيف أن الإمام يحيى تجاوز نهج أسلافه ولم يحد عن نهجهم، بل "فاقهم بأساليب وابتكارات أكثر ظلمًا وانحطاطًا". ثم تطرق إلى النقطة المركزية الأهم في الكتاب كله، وهي ردود فعل الشعب على هذه المظالم الإمامية المريعة في حقه، وكيف بدأت روح التمرد تتسلل إلى الأوساط الشعبية رغم الجهل والعزلة المفرطة، وعمل على توثيق الحركات الفلاحية المسلحة التي قامت ضد حكم الإمام، والتي لم تحظ بالدراسة الكافية من قبل.

صراعات المناطق الوسطى

قدّم الفصل الأول خلفية تاريخية عامة عن صراعات المناطق الوسطى (إب، وتعز، والحجرية)، كجزء مبكر من مواجهة تحكّم الإمام يحيى حميد الدين وامتداد سلطته بعد خروج العثمانيين، إذ كان أبناء هذه المناطق يريدون نظامًا اتحاديًا، بينما فرض الإمام عليهم نظامه الكهنوتي بالبطش والقوة. ويؤكد أن مناطق الوسطى شهدت حركات فلاحية مسلحة لم تُدرس كثيرًا في الأدبيات السابقة، وأن هذه الحركات كانت رد فعل شعبيًا على سياسات الإذلال والضرائب والاعتداءات.

الفصل يربط بين الوضع المحلي واتخاذ مشايخ تعز وإب قرارات سياسية (مثل اجتماعات/مؤتمرات محلية) في أعقاب الأحداث، وتلميحات إلى محاولات تنظيم محلي أو حكومة لا مركزية كاستجابة لتهديدات صنعاء.

واستعرض الثورات الفلاحية في هذه المناطق مثل ثورة العُدين والحجرية وجبل صبر والمقاطرة وجُباح، ووثّق لحالات وبطولات محلية، كقصة الشيخ البطل علي عبد الله جُباح الذي قاوم جحافل الفيد الإمامي، كنموذج للبطولات الفردية والشعبية للمقاومة في تعز وإب. كما استعرض ردود الأفعال الإمامية العقابية، بما في ذلك القتل وتدمير المنازل ومصادرة الأسلحة والمواشي والأرزاق من سكان تلك المناطق، كأدوات قمعية لردع الاستقلالية المحلية.

صراعات المناطق الجنوبية والشرقية

بحكم أنَّ المناطق الجنوبية والشرقية (الضالع، ولحج، والبيضاء، وأبين، وشبوة، ومأرب) لها ظروف جيوسياسية مختلفة عن المناطق الوسطى، كانت لها سياقاتها التاريخية المختلفة، وقد أوضح الفصل أنّ المعاناة في الجنوب كانت مزدوجة: من قمع الإمام وزيادة الضرائب ونهب الأرض، ومن تدخل القوى الأجنبية التي ساعدت في زيادة الحرب، وليس فقط الاستعمار، حيث إنَّ الصراع فيها كان متداخلًا مع القوى الخارجية أكثر من المناطق الوسطى التي كانت داخلية بحتة.

تناول المؤلف في هذا الفصل الحروب التي شنتها بريطانيا وقصفها الجوي وتأثيره على المناطق الجنوبية، وعلى الحاميات الإمامية في الجنوب. المناطق مثل الضالع ولحج وأبين كانت تاريخيًا مواقع قوية لمعارضة الحكم الإمامي. وقد أظهر هذا الفصل كيف أنَّ السكان المحليين (مشايخ، فلاحون، قادة محليون) قاوموا، بشكل منظم وغير منظم، الإمامة والضرائب الجائرة والغطرسة وفرض السلطة الزيدية.

وتناول كيف أنَّ سيطرة الإمام يحيى حميد الدين، وكذلك ممارساته القمعية، واجهت مقاومة قوية ومستمرة في المناطق الجنوبية والشرقية من اليمن، ويبيّن أن هذه الصراعات لم تكن هامشية، بل مركزية في تاريخ مقاومة الإمامة.

صراعات المناطق الغربية والشمالية

يُكمّل الفصل الثالث السرد التاريخي في الفصلين قبله من خلال نقل البؤرة من المناطق الداخلية إلى الجانب الغربي والشمالي من اليمن: ذمار، ريمة، المحويت، الحديدة، حجة، صعدة، ومناطق متصلة مع جزيرة العرب مثل نجران وعسير وجيزان. ويبيّن كيف أن الإمامة، خصوصًا تحت حكم يحيى حميد الدين، مارست سيطرة عنيفة هناك، لكن واجهتها مقاومة قوية، وأحيانًا تدخّل خارجي.

يريد مؤلف الكتاب أنْ يُظهر كيف أنَّ الإمام لم يكن يمارس السلطة محليًا فقط؛ بل كان يسعى للتوسع، ورغم ذلك واجه مقاومة عسكرية ودبلوماسية؛ الأمر الذي يثبت فكرة أنَّ حكم يحيى لم يكن قويًا حتى في حواضنه التقليدية.

صراعات لقمة العيش

هذا الفصل من أكثر فصول كتاب (حرب العصيد) دلالة رمزية وإنسانية، لأنّه يركّز على الصراع الاقتصادي والمعيشي بين المواطن البسيط والدولة الإمامية. أبطال هذه المأساة التراجيدية هم: الإمام الطاغية، الذي كان لا همّ له إلا انتظار وصول الغنائم لملء المدافن والمخازن دون توزيعها على الفقراء؛ والعمّال الجشعون، والعساكر المتوحشون، الذين كانوا يُطلق عليهم اسم "الخطاط". وفي المقابل، نجد الرعية المكلومين الذين لا يملكون إلا الصبر أو الثورة. إنها حرب غير متكافئة، حيث الحاكم يمتلك كل أسباب القوة، والرعية لا يملكون إلا قوتهم الذي كان يُسلب منهم.

يفصّل المؤلف هنا مفردات وآليات الجباية والاضطهاد والتجويع والإذلال التي مارسها الإمام يحيى حميد الدين ضد الناس، من خلال: خطاط، تنافيذ، احتساب، قبض، تخمين.

يوضح المؤلف أنَّ مختلف أشكال وممارسات الفيد والجباية ليست حوادث عشوائية؛ بل منظومة أيديولوجية واجتماعية متأصلة في قلب النظام الإمامي، وأنَّ الجباة كانوا جزءًا من طبقة "الوسطاء الفاسدين" بين الدولة والرعية، يعتاشون على آلام الناس. كما يؤكد أنَّ هذه الأساليب المبتكرة في الجباية أدت إلى تدمير البنية الاقتصادية المتواضعة لليمنيين وإذلالهم جسديًا ونفسيًا، وأنَّ هذا النظام حوّل الوظائف الإدارية إلى أدوات للتربّح الشخصي، وربط الناس جميعًا بعلاقة تبعية اقتصادية مطلقة.

ملخص عام للكتاب

الكتاب هو تشريح اجتماعي - تاريخي لدولة الإمام يحيى من الداخل، حيث يركّز، من منظور جديد، على الصراعات الداخلية التي عصفت بمناطق اليمن المختلفة في ظل حكمه، مبرزًا كيف تحولت سياساته إلى ما يشبه "حربًا اجتماعية صامتة" على الناس، لا تقل فتكًا عن الحروب العسكرية. وأن الانهيار لم يكن فقط بسبب الثورات عليه، بل بسبب تفكك النسيج الاجتماعي الذي صنعه بيديه عبر تجويع الناس وإذلالهم.

يقدّم بلال الطيب بذلك رؤية نقدية جريئة تُعيد قراءة التاريخ الإمامي من منظور الإنسان اليمني العادي، ويؤكد إجمالًا على: أنَّ (حرب العصيد) ليست حربًا سياسية وعسكرية فحسب؛ بل حرب يُستخدم فيها الجوع والفقر. وأنَّ القهر المعيشي كان سببًا رئيسيًا للتمرّدات الصغيرة والكبيرة في كل مناطق اليمن. وأنَّ فساد الجهاز الإداري هو الذي حافظ على سلطة الإمام، لأنه جعل الجميع يخافون من السقوط في قبضة الجباة. وأنَّ لقمة العيش، في ظل الإمامة، لم تكن حقًا، بل امتيازًا يمنحه الحاكم ويمنعه متى شاء. وأنَّ الاستبداد حين يُغلّف بالدين ينتج الجهل والجوع والاقتتال الأهلي، وهي أمراض لم تزل آثارها حتى اليوم. وأنَّ للصراع بُعدًا إثنوغرافيًا يُبرز كيف أن عقيدة الانفراد الذاتي والطائفية كانت تقود الحكم بنظرة "السادة والعبيد".

من رسائل الكتاب أيضًا: فضح ممارسات القهر والنهب التي قام بها الإمام وأتباعه ضد اليمنيين، خاصة في المناطق المهمشة. وإعادة التأريخ للمقاومة الشعبية، خصوصًا الحركات الفلاحية المسلحة، التي لم تُدرس أو تُوثّق بالشكل الكافي. وتحدّي الروايات الرسمية أو المؤدلجة التي تقلّل من الظلم أو تبرّره عبر الدين أو التقليد. ثم، وهو الأهم، استخلاص العبرة التاريخية في هذا التاريخ كله، باعتبارها رسالة الماضي للحاضر، ما يجعل الكتاب جزءًا من "معركة الوعي" لتحصين الأجيال من أفكار وعقائد الكهنوت الإمامي الذي يحاول العودة بكل الطرق الممكنة، ويعيد معه كل ظواهر البطش والتجويع ومختلف أنواع الجبايات التي هي فحوى (حرب العصيد).

أرفق المؤلف بالكتاب صورًا تاريخية نادرة، منها: صور ورسومات شخصية للإمام يحيى، فردية وهو في موكبه، ولشعارات وعملات وطوابع دولته، وصور شخصية لأبنائه، وبعض رجال دولته، وصور لبعض معارضيه، وصور قديمة لمعالم صنعاء، وللرعية التعساء حينها، وعساكره، والأسرى من المتمردين، وبعض الصحف. وهي صور ووثائق نادرة مهمة.

(حرب العصيد) ليست مجرد عنوان، ولا مجرد صفحة من صفحات التاريخ الإمامي؛ بل صرخة الأرض والمواطن اليمني في وجه الاستبداد والجوع. هذا الكتاب يرسم معاناة اليمنيين اليومية، من جبال ذمار إلى سواحل الحديدة، من وديان إب إلى صحاري مأرب، حيث عانى الناس من الجوع والجباية والظلم. وكان الناس يخوضون حربهم على لقمة العيش، بينما السلطة تُحوّل كل وسيلة للحياة إلى أداة قمع. قراءة هذا العمل ليست رحلة في التاريخ وحده؛ بل تأمل في صمود الإنسان أمام الظلم، وفي قدرة الجوع والفقر على كشف وجه الاستبداد الحقيقي الذي لا يزال يترك أثره حتى اليوم.

26SEPTEMBER
Weekly Newspaper
26 سبتمبر
WEEKLY POLITICAL REVIEW أسبوعية..سياسية..عامة
تصدر عن دائرة التوجيه المعنوي للقوات المسلحة اليمنية
العدد (2242) الخميس 6 ذو القعدة 1447هـ - الموافق 23 أبريل 2026م
26news paper@26sepnews.net

مدير الدائرة - رئيس التحرير
العميد الركن/ أحمد الأشول
مدير التحرير
عميد/ عبدالحكيم الشريحي

لمتابعة موقعنا الإخباري على شبكة الإنترنت إتبع الرابط
/http://www.26sepnews.net
النسخة الإنجليزية للموقع:
/http:// www. en.26sepnews.net
تابعونا على شبكات التواصل
26 سبتمبر موقع
كما يمكنكم تحميل تطبيق «سبتمبر نت» على الجوال من متجر جوجل بلاي

عدن.. اجتماع يناقش تعزيز التنسيق لحماية أراضي الدولة

ناقش وزير الدولة، محافظ محافظة عدن، عبدالرحمن شيخ، خلال اجتماع موسع، سبل تعزيز التنسيق بين الجهات المختصة لحماية أراضي الدولة، والحفاظ على المخططات العمرانية. وضم اللقاء قيادة وحدة التدخل لمعالجة مشكلات الأراضي، وعدداً من القيادات الأمنية ومدراء المديريات، حيث جرى استعراض أبرز التحديات المرتبطة بالاعتداءات والبناء العشوائي.

وأكد المحافظ ضرورة مضاعفة الجهود لمنع البناء المخالف، وعدم السماح بأي أعمال إنشائية دون تصاريح رسمية، مع اتخاذ إجراءات قانونية رادعة بحق المخالفين، بما يحافظ على المظهر الحضاري للمدينة.

وأشار إلى أن السلطة المحلية تولي هذا الملف أولوية نظراً لتأثيره المباشر على التنمية والاستقرار، مؤكداً دعمها الكامل للأجهزة المختصة.

من جانبهم، شدد الحاضرون على أهمية تعزيز التنسيق الميداني، ورفع مستوى الأداء لضمان تنفيذ المهام بكفاءة، والحد من التعديات على أراضي الدولة.

بلادنا تشارك في مؤتمر الفاو الإقليمي بروما

شاركت بلادنا في الاجتماع الوزاري للدورة الـ38 لمؤتمر منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) للشرق الأدنى، المنعقد في العاصمة الإيطالية روما، بوفد ترأسه وزير الزراعة والري والثروة السمكية سالم السقطري.

واستعرض الوزير التحديات التي تواجه النظم الزراعية والغذائية، في ظل الأزمات المناخية والاقتصادية، مؤكداً ضرورة تبني رؤى تنموية مستدامة.

وأشار إلى أهمية التكامل بين قطاعات الزراعة والمياه والطاقة لتعزيز كفاءة استخدام الموارد، ورفع الإنتاجية.

ودعا إلى التحول من الدعم الإنساني قصير الأجل إلى الاستثمار في التنمية طويلة الأمد، خاصة في القطاعات الإنتاجية.

وأكد أن تطوير سلاسل الإمداد الزراعية يمثل أولوية للحكومة، مشدداً على أهمية تنسيق جهود الشركاء الدوليين لتحقيق أثر تنموي مستدام يعزز الأمن الغذائي في اليمن.

لقاء تشاوري لإعداد الاستراتيجية الصحية الوطنية 2026-2030م

أكد مشاركون في اللقاء التشاوري الثاني لإعداد الاستراتيجية الصحية الوطنية (2026-2030)، أهمية توسيع الشراكة الوطنية لبناء نظام صحي أكثر كفاءة واستجابة.

وعُقد اللقاء في عدن بتنظيم وزارة الصحة بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، بمشاركة جهات حكومية وأكاديمية ومهنية.

وناقش الحاضرون مخرجات اللقاء الأول، وتحليل الوضع الصحي، والتوجهات الاستراتيجية المقترحة، مع تلقي ملاحظات لتطوير الوثيقة النهائية.

وأكد وكيل وزارة الصحة الدكتور أحمد الكمال أن الاستراتيجية تستند إلى بيانات واقعية واحتياجات فعلية، مشيراً إلى أهمية التخطيط في تحسين الخدمات.

من جانبه، أوضح الدكتور مصلح التوعلي أن اللقاءات التشاورية تعزز تبادل الخبرات.

وأشادت منظمة الصحة العالمية بجهود الوزارة، مؤكدة استمرار الدعم الفني لبناء نظام صحي أكثر كفاءة واستدامة.

سيئون.. ورشة تدريبية لتعزيز مهارات الضبط القضائي وترسيخ العدالة

نظّمت مؤسسة حياة كريمة للتنمية المستدامة، بالشراكة مع مؤسسة تمكين الخريجين للتنمية والتأهيل، ورشة تدريبية متخصصة بمدينة سيئون، استهدفت تعزيز المهارات العملية في إجراءات الضبط القضائي والتحقيق، تحت شعار: "معاً نبني مجتمع العدالة والتنمية المستدامة". وركزت الورشة على تطوير الفهم القانوني لمهام مأموري الضبط القضائي، ودور النيابة العامة في مراحل التحقيق، إلى جانب استعراض الضمانات القانونية المكفولة للمتهمين وفق التشريعات النافذة.

وخلال الافتتاح، أكد وكيل محافظة حضرموت لشؤون الوادي والصحراء، جمعان بارباع، أهمية هذه البرامج في رفع كفاءة الكوادر القانونية والأمنية، مشيراً إلى أن تطوير منظومة العدالة يمثل ركيزة أساسية لتعزيز الأمن والاستقرار. من جانبه، أوضح رئيس نيابة سيئون القاضي فؤاد لرضي أن الورشة تسهم في صقل مهارات المشاركين، بما يعزز جودة الأداء المهني ويواكب المستجدات القانونية، وصولاً إلى تحقيق عدالة ناجزة وفق الأطر القانونية السليمة.

حملة توعوية لحماية الموارد المائية والبيئية

أكد وزير المياه والبيئة المهندس توفيق الشرجبي أن حماية الموارد المائية والبيئية مسؤولية مشتركة، تتطلب تكاتف الجهود الوطنية والدولية لضمان استدامتها.

جاء ذلك خلال تدشين حملة توعوية بمناسبة يوم الأرض العالمي 2026، تحت شعار "قوتنا، كوكبنا"، بهدف تعزيز الوعي البيئي.

وأوضح الوزير أن اليوم يمثل محطة مهمة للتوعية بالتحديات البيئية، خاصة التغيرات المناخية التي تؤثر على اليمن بشكل كبير.

وأشار إلى أن الوزارة تنفذ برامج لتعزيز الإدارة المستدامة للمياه وحماية البيئة بالتعاون مع شركاء محليين ودوليين.

ودعا المجتمع والمنظمات للمشاركة الفاعلة في أنشطة الحملة، مثل التشجير وحماية التنوع الحيوي.

وأكد أن الحفاظ على البيئة ضرورة ملحة لمواجهة شح المياه والتصحر، وضمان مستقبل مستدام للأجيال القادمة.

مأرب.. اختتام دورة الأمن الرقمي للشرطة النسائية

اختُتمت في محافظة مأرب دورة تدريبية متخصصة في مجال الأمن الرقمي، استهدفت 23 متدربة من منتسبات شرطة المنشآت وحماية الشخصيات، ضمن جهود تطوير قدرات الكادر الأمني النسائي. ونُظمت الدورة بالشراكة بين الإدارة العامة لتنمية البحوث الإدارية والتدريب وشرطة المنشآت، وركزت على مواجهة الجرائم الإلكترونية والتهديدات الرقمية.

وأكد وكيل المحافظة للشؤون الإدارية عبدالله الباكري، في حفل الاختتام، أهمية تأهيل العنصر النسائي في المجال الأمني، لمواكبة التحديات المرتبطة بالثورة التكنولوجية، مشيراً إلى أن الجرائم الإلكترونية باتت تمثل تهديداً متنامياً يتطلب مهارات متقدمة للتعامل معها.

كما شدد على دعم السلطة المحلية لتوسيع دور المرأة في المؤسسات الأمنية.

من جانبهم، أكد مسؤولون أمنيون أن الدورة تأتي ضمن برامج تدريبية مستمرة تستهدف رفع كفاءة منتسبي الأجهزة الأمنية، بما يعزز حماية المجتمع والبيانات من الاختراقات. وفي ختام الفعالية، جرى تكريم المتدربات ومنحهن شهادات المشاركة.

تعز.. السيول تخلف خسائر بـ15 مليون دولار

كشفت السلطة المحلية في محافظة تعز عن خسائر جسيمة خلّفتها السيول الأخيرة، قُدّرت بنحو 15 مليون دولار، في ظل أضرار واسعة طالت البنية التحتية والقطاعات الحيوية. وأوضح وكيل المحافظة للشؤون الفنية المهندس مهيب الحكيمي، خلال مؤتمر صحفي، أن الكارثة أسفرت عن وفاة 24 شخصاً، وتضرر أكثر من 31 ألف أسرة، إلى جانب خسائر في قطاعات الإسكان والطرق والمياه والتعليم.

وأشار الحكيمي إلى أن هذه الكارثة تعكس هشاشة مزمنة ناجمة عن التغيرات المناخية، وضعف البنية التحتية، مؤكداً الحاجة إلى تعزيز قدرات الاستجابة والجاهزية المؤسسية. كما استعرضت لجنة الطوارئ الإجراءات المتخذة لإغاثة المتضررين، بالتنسيق مع الجهات المعنية، إلى جانب تحديد أولويات التدخل العاجل.

وأكدت السلطة المحلية أهمية دعم الجهود الإغاثية والتنموية، والعمل على تبني حلول مستدامة للحد من آثار الكوارث مستقبلاً، بما يسهم في حماية السكان وتقليل الخسائر.

الأسبوع الحديث

توفيق الحاج

إصلاحات الحكومة بين التوجيه والتنفيذ

يمثل الاجتماع المصغر الذي ترأسه رئيس مجلس القيادة الرئاسي أهمية محورية في سياق إدارة التحديات الوطنية، إذ يعكس توجهاً جاداً نحو إعادة ضبط مسار العمل الحكومي على أسس أكثر صرامة وانضباطاً، وتكمن الأهمية في التأكيدات الواضحة على المضي قدماً في تنفيذ الإصلاحات المالية والإدارية، والتي تعبر عن إدراك عميق بأن معالجة الاختلالات البنيوية باتت شرطاً ضرورياً لتحسين الأوضاع المعيشية، واستعادة فاعلية مؤسسات الدولة.

لقد كشف مضمون الاجتماع أن مجلس القيادة الرئاسي والحكومة يعملان وفق رؤية متكاملة تقوم على الربط بين ضبط الإيرادات، وتعزيز كفاءة الإنفاق، وبين تحسين الخدمات الأساسية التي تمس حياة المواطنين اليومية، وهي رؤية منطقية فعالة في حال تم العمل عليها بجدية.

إن التوجيهات الرئاسية المتعلقة بتوريد الموارد إلى الحساب العام، وإغلاق الحسابات خارج البنك المركزي، وإزالة الجبايات غير القانونية، تمثل خطوات عملية نحو ترسيخ الشفافية والحوكمة، والحد من مظاهر الفساد التي أضعفت أداء المؤسسات، كما أن التركيز على تنسيق الجهود بين السلطات المركزية والمحلية يعكس وعياً بأهمية تكامل الأدوار لضمان تنفيذ السياسات بكفاءة، خاصة في ظل التحديات الأمنية والاقتصادية التي تتطلب استجابة موحدة.

وفي هذا السياق يمكن القول: إن الجهود التي يبذلها مجلس القيادة الرئاسي والحكومة تكتسب دلالة مزدوجة؛ فهي من جهة تعزز من معنويات الأجهزة التنفيذية، وتشجعها على مواصلة العمل، ومن جهة أخرى تعكس وجود خطوات إيجابية على طريق الإصلاح، مثل إعداد الموازنة العامة، وتفعيل بعض المؤسسات الحيوية، غير أن هذه المنجزات ستظل عرضة للتآكل ما لم تُدعَّم بآليات رقابة فعالة، وتفعيل حقيقي لمكافحة الفساد، وتعزيز الانضباط المالي والإداري.

ومع ذلك، فإن الرهان الحقيقي لا يكمن في صياغة الخطط أو إصدار التوجيهات، بل في القدرة على تحويلها إلى نتائج ملموسة يشعر بها المواطن في حياته اليومية، فالمواطنون الذين يرزحون تحت وطأة الأوضاع الاقتصادية الصعبة، ينتظرون تحسناً حقيقياً في خدمات الكهرباء والمياه والصحة والتعليم، إضافة إلى استقرار نسبي في الأسعار، وخلق فرص عمل تسهم في تخفيف معاناتهم، ومن هنا فإن نجاح هذه التوجهات مرهون بمدى الالتزام بالتنفيذ، والقدرة على تجاوز البيروقراطية، ومحاسبة المقصرين.

ختاماً، إن تأكيدات رئيس مجلس القيادة الرئاسي تمثل إطاراً سياسياً وإدارياً واعداً لإعادة بناء مؤسسات الدولة، وتعزيز حضورها، لكنها في الوقت ذاته تضع الحكومة أمام اختبار جدي لترجمة هذه الرؤية إلى واقع عملي، فاستعادة ثقة المواطنين لن تتحقق إلا عبر إنجازات ملموسة، تُثبت أن مسار الإصلاح ليس مجرد خطاب، بل مشروع حقيقي قادر على إحداث تغيير تدريجي ومستدام في بنية الدولة وأدائها.

نقيب/ محمد الحميدي

القائد الاستثنائي

تعتمد قوة الجيوش واستدامة جاهزيتها على كفاءة الكادر القيادي، إذ لا تُقاس رتبة الضابط بترقياته، بل بمدى ملاءمته للموقع الذي يشغله، وبقدرته على الجمع بين الانضباط الأخلاقي، والنهج المهني في إدارة المهام.

إن عملية اختيار الضباط وتعيينهم في المناصب القيادية تمثل حجر الأساس في بناء المؤسسة العسكرية، ويجب أن تخضع لمعايير دقيقة تراعي السمات الشخصية، والقدرات العلمية، والتخصص، والميول المهنية، فحين يُوضع الضابط في المجال الذي يتوافق مع تأهيله ورغبته، يتحول الأداء من مجرد التزام وظيفي إلى إبداع وانضباط احترافي ينعكس إيجاباً على كفاءة الوحدة وسلاسة العمليات.

في المقابل، فإن إقحام الضابط في مهام لا يمتلك فيها الخبرة أو الرغبة يحوّله إلى عنصر إعاقة داخل المنظومة، بما يترتب عليه من ضعف في الإنتاجية، واحتمالات اتخاذ قرارات غير دقيقة قد تمس سلامة الأداء الميداني وتماسك القوة.

وتبرز هنا أهمية النزاهة والمصداقية بوصفهما ركيزة الانضباط وشرعية القيادة، حيث يشكل الضابط القدوة لمرؤوسيه، وأي خلل في سلوكه ينعكس مباشرة على الروح المعنوية، كما أن العدالة في توزيع المهام والتقدير تعزز الثقة، وتحد من الترهل الإداري.

إن القيادة العسكرية ليست أوامر جامدة، بل فن إدارة الإنسان قبل الميدان، حيث ينجح القائد عندما يوازن بين الحزم والبساطة، ويصهرهما في أسلوب واحد يضمن تنفيذ المهام بدقة، ويحفظ هيبة المؤسسة.

خلاصة القول: إن بناء جيش قوي يبدأ من حسن اختيار القادة وتوجيه طاقاتهم، مع ترسيخ قيم النزاهة، وتحمل المسؤولية، وهي الصفات التي تجتمع لتصنع القائد الاستثنائي.